جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة-

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الطموح الصيني نحو القوة الإقليمية في شمال شرق آسيا

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص: العلاقات الدولية

فرع: الدراسات الإقليمية

من تقديم الطالب:
سليمان تيش تيش عبد الهادي

تحت إشراف الأستاذ:
- أ/ شايب بشير

لجنة المناقشة :

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ/سالم حمزة	أستاذ مساعد /أ	جامعة 20أوث1955	رئيسا
أ/شايب بشير	أستاذ مساعد/أ	جامعة 20أوث1955	مشرفا ومقررا
أ/ باراك صورية	أستاذ مساعد/أ	جامعة 20أوث1955	عضوا مناقشا

دورة جوان 2018-2019

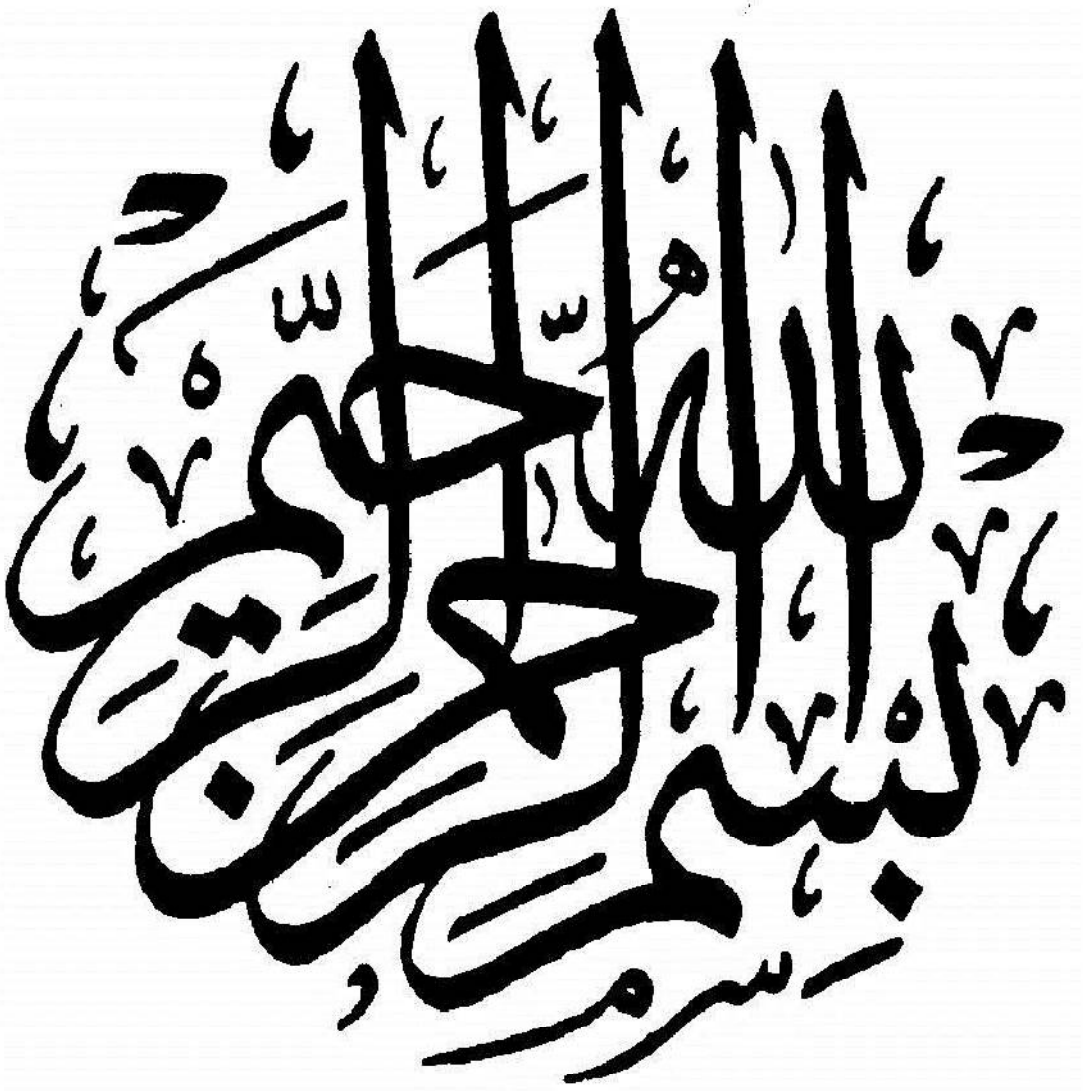
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير

الحمد لله أولا و أخيرا على توفيقه لنا في انجاز هذا البحث المتواضع و الذي نحسبه إن شاء الله تعالى مرجعا مفيدا لكل طلاب العلم .

كما أتقدم بالشكر الجزيل الى أستاذي الكريم الأستاذ شايب بشير على إسهامه في انجاز هذا البحث و السهر على نجاحه من خلال توجيهاته القّيمة..

نشكر كل إدارة كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة 20أوت 1955 -سكيكدة- أساتذة و إداريين.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل موظفي المكتبات الجامعة لكل من سكيكدة- الجزائر العصمة- عنابة- قسنطينة. على مساعدتهم لنا والمجهودات الجبارة المبدولة من طرفهم خدمة للباحثين .

كما نتقدم بأسمى عبارات التقدير إلى كل من مدّ لنا يد العون من بعيد أو قريب في انجاز هذا العمل ولو بكلمة طّيبة.

عبد الهادي

إهداء

إلى من علمني كيف أصنع من حلمي صراطا و من حياتي نبراسا لتحقيق أهدافي في زمن التحدي.

إلى من يفيض قلبها حنانا و الشمعة التي أبت إلا أن تحترق لتضيء دربي على النبع الصافي و الحضن الدافئ.

أمي الغالية.

إلى من تعلمت على يدهم الصبر و الكفاح و أخذت منهم القوة و السماح شقيقي

صابر.

إلى من لا تحلو الحياة بدونهن

شقيقاتي: عائشة، سليمة، و منيرة.

إلى رمز الدلع نور الدين ولؤي.

إلى روح جدي الطاهرة الذي أوصاني بالعلم و الأخلاق و التحدي مهما كانت الصعاب، رحمه الله.

إلى زملائي في الكلية وخاصة طلبة قسم العلوم السياسية : سفيان ، مروان، مراد

إلى جميع طلبة الماستر بقسمي الحقوق والعلوم السياسية بجامعة سكيكدة دفعة 2018-2019.

إلى كل من يحفظه القلب ولم تحفظه المذكرة.

أهدي ثمرة جهدي.

ملخـــص

يعالج هذا الموضوع بعنوان" **الصين كقوة إقليمية في شمال شرق آسيا** " دولة الصين التي نعتبرها قوة إقليمية في المنطقة الإقليمية " شمال شرق آسيا " بناءا على ما توصلت إليه الدراسات في مجال العلاقات الدولية والدراسات الإقليمية التي تعتبر حديثة النشأة وما حضيت به هذه الدراسات من أهمية، خاصة وان الظاهرة الإقليمية هي ظاهرة العصر وواقع تعيشه الدول فعلا.

كما حاولنا في هذه الدراسة الإجابة على العديد من التساؤلات التي تدور حول ما إن كانت الصين فعلا قوة إقليمية، استنادا إلى ما تملكه من مؤهلات وقدرات بالمقارنة مع دول إقليمها، بالإضافة إلى محاولة الكشف عن ما إن كانت الصين تملك الرغبة لدلك وأنها في سعي لأن تكون القائد الإقليمي، خاصة أن الإقليم الذي تدور حوله هذه الدراسة أحد أهم الأقاليم في العالم لما يوجد به من تنوع في العلاقات و التفاعلات العالية التعقيد ولعب الصين دورا فعالا ومركزيا في هذه التفاعلات، مرتكزين في هذه الدراسة على العديد من المناهج العلمية في حقل العلاقات الدولية، وإسقاط الظاهرة الإقليمية على البعض من نظريات العلاقات الدولية، التي تعتبر أساس التحليل في هذه الدراسة المقسمة الى ثلاث فصول:

يتحدث الفصل الأول عن الإطار المفاهيمي المتعلق بإسهامات نظريات العلاقات الدولية في الظاهرة الإقليمية، ورأي كل واحدة في كيفية تشكل هذه الأقاليم.

الفصل الثاني يدور حول ما إن كانت الصين تملك الرغبة لأن تكون قوة إقليمية بناءا على ما تمتلكه من مؤهلات وقدرات تسمح لها بذلك، من خلال إظهار العديد من السلوكات، ترجمت بأنها ناتجة عن رغبتها في قيادة الإقليم.

الفصل الثالث يتحدث عن سياسات الصين في إقليم شمال شرق آسيا و المقسمة إلى شقين، أولاهما لَين أو ما عبرنا عنه بالناعم مركزين في ذلك على الجانب الاقتصادي. أما الشق الثاني هو الجانب الصلب المتمثل في السياسات العسكرية الأمنية في الإقليم.

وتنتهي دراستنا إلى نتائج نجيب بها عن الإشكالية المطروحة سابقا حول ما إن كانت الصين فعلا قوة إقليمية أو أنها تطمح إلى أن تكون كذلك مستقبلا.

Abstract :

The topic, "China as a Regional Power in Northeast Asia," deals with the State of China, which we regard as a regional power in the Northeast Asia region, based on the studies of international relations and the regional studies that are considered to be emerging. , Especially since the regional phenomenon is the phenomenon of the age and the realities of reality.

In this study, we have tried to answer many questions about whether China is indeed a regional power, based on the qualifications and capabilities it has in comparison to its own countries, as well as trying to reveal whether China has the will to do so. The regional leader, especially that the region around which this study is one of the most important regions in the world because of the diversity of relations and interactions of high complexity and China played an active role and central in these interactions, based in this study on many scientific approaches in the field of international relations, And the projection of the phenomenon Hydrates on some of the theories of international relations, which are based on the analysis in this study divided into three chapters:

Chapter I discusses the conceptual framework on the contributions of the theories of international relations to the regional phenomenon and the view of each of them on how these regions are formed.

The second chapter revolves around whether China has the desire to be a regional power based on the qualifications and capabilities it allows to do so, by demonstrating many behaviors, translated as a result of its desire to lead the region.

Chapter Three speaks of China's policies in the North-East Asia region, which are divided into two parts. First, Lin or what we have said is gentle on the economic side. The second is the solid aspect of military security policies in the region.

Our study ends with Naguib's findings on the dilemma of whether China is indeed a regional power or aspires to be so in the future.

خطة الدراسة

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول:الإطار المفاهيمي والنظري لسياسات الصين كقوة إقليمية في شرق آسيا

المبحث الأول: مفهوم القوة الإقليمية والنظام الإقليمي

المطلب الأول: مفهوم القوة الإقليمية

المطلب الثاني: مفهوم النظام الإقليمي

المبحث الثاني: الجانب النظري والمقارباتي

المطلب الأول:المقاربات الإقليمية

المطلب الثاني: النظريات الإقليمية

الفصل الثاني: الصين كقوة إقليمية في شرق آسيا بين الرغبة والقدرة

المبحث الأول: كيف عبرت الصين عن رغبتها لتكون قوة إقليمية في إقليم شرق آسيا

المطلب الأول: رغبة الصين في أن تكون قوة إقليمية من خلال اهتمامها بالجانب الاقتصادي وتنميته

المطلب الثاني: رغبة الصين في أن تكون قوة إقليمية من خلال اهتمامها بالقضايا الأمنية الإقليمية والعمل على استقرار الإقليم

المبحث الثاني: قدرات الصين لتكون قوة إقليمية في إقليم شرق آسيا

المطلب الأول: جغرافيا الصين وديمغرافيتها ووزنها السياسي

المطلب الثاني: القدرات الاقتصادية والعسكرية

الفصل الثالث: سياسات الصين في إقليم شمال شرق آسيا بين الناعم و الصلب

المبحث الأول: سياسات الصين الناعمة اتجاه إقليم شمال شرق آسيا

المطلب الأول: سياسات الصين الاقتصادية الموجهة نحو اليابان

المطلب الثاني: السياسات الاقتصادية الصينية اتجاه كوريا الشمالية وتايوان

المبحث الثاني: السياسات الأمنية والعسكرية الصينية في إقليم شمال شرق آسيا

المطلب الأول: السياسات الأمنية والعسكرية الصينية اتجاه اليابان

المطلب الثاني: السياسات الأمنية والعسكرية الصينية اتجاه كوريا الشمالية

المطلب الثالث: السياسات الأمنية والعسكرية الصينية اتجاه تايوان

الخاتمة

مقـــدمة

مقدمة:

بعد نهاية الحرب الباردة عرفت الدراسات الإقليمية نشاطا واسعا بسبب اهتمام الدارسين بهذه الظاهرة، خاصة وأن دور القوى الكبرى قد تراجع على المستوى العالمي وأصبح محصورا داخل مناطق محددة، تشكل هذه المناطق كتلة مستقلة لها تفاعلاتها وظواهرها الخاصة بها، من قوانين ومؤسسات وفواعل. وقد برز في هذا المجال العديد من الدارسين للنظم الإقليمية، الذين أبدعوا في تحليلهم ودراساتهم لهذه الأخيرة. ومن أبرز الدارسين للنظم الإقليمية والذين كان لهم الفضل في تطوير هذه الدراسات "**لويس ملنتوري**" و "**ستيفن شبيغل**" التي أعطت أهمية كبيرة للأقاليم وضرورة الاهتمام بها. لأنها تمثل تفاعلات متميزة وذات خصوصيات مختلفة، تماما عن تلك التي نشهدها في النظام الدولي ككل. بالإضافة إلى ذلك تطور السياسات الاقتصادية للدول واتخاذها طابع إقليمي، أكثره من دولي بمعنى أن السياسات الاقتصادية أصبحت موجهة إلى الإقليم بالدرجة الأولى، وهذا ما جعل من الظواهر الإقليمية تكتسي الطابع الاقتصادي، فيكون الاقتصاد هو أكبر العلاقات التي تنضوي تحتها كل التفاعلات والعلاقات والسياسية المختلفة.

وسنحاول في هذه المذكرة تناول موضوع يدرس أحد النظم الإقليمية، فتكون فيه الصين فاعلا بارزا. كما سنحاول دراسة هذا الموضوع من جانب القوى الإقليمية، مركزين في ذلك على دولة الصين، ما إذا كانت فعلا قوة إقليمية. ومدى توافق وانطباق مصطلح قوة إقليمية عليها. لأن هذه العبارة تحمل في طياتها العديد من المفاهيم والمؤشرات والضوابط، التي تقَيد الباحث، حتى يصدر حكمه على دولة ما بأنها قوة إقليمية. خاصة وأن الإقليم الذي تتواجد فيه يعتبر أهم أقاليم آسيا، لما يتميز به من تفاعلات سياسية وعسكرية واجتماعية واقتصادية. ووجود العديد من الأطراف البارزة والمنافسة ذات التأثير الواسع، مما يرجحها لأن تكون قوة إقليمية تنافس الصين على مركزية وقيادة النظام الإقليمي.

وتتمحور دراستنا هذه حول النظام الإقليمي لشمال شرق آسيا، الذي يتميز بوجود قوى تعد هي الأكبر والأبرز في آسيا، وهي الصين والكوريتين الشمالية والجنوبية بالإضافة إلى اليابان وتايوان. وسنحاول في هذه الدراسة معرفة ما إن كانت الصين هي القوة الإقليمية الفاعلة أو المرشح المستقبلي لتكون كذلك، عن طريق قياس قوة هذه الأخيرة بالنسبة لمنافسيها في الإقليم. بالإضافة إلى الكشف عن قدرات الصين التي تمتلكها حتى تتمكن من قيادة الإقليم، بواسطة إستراتيجيات وآليات تركز عليها. حتى تتمكن من ذلك وتحظى بالقبول من طرف باقي الدول.

وسنركز في هذه الدراسة على الفترة الممتدة من 1991 إلى غاية 2019، حيث شهدت هذه الفترة أكبر الأحداث الدولية، خاصة انهيار الإتحاد السوفياتي ودخول العالم مرحلة جديدة معروفة بالأحادية القطبية، بتولي الولايات المتحدة الأمريكية الزعامة وتتويجها كأكبر وأعظم قوة في العالم. ثم تبدأ ظاهرة جديدة عرفت بظاهرة الأقاليم، وهذا ما قادنا إلى تناول أحد الأقاليم البارزة والخوض في دراسته من أحد الجوانب، الذي يركز على الوجود الصيني في إقليم شمال شرق آسيا كطرف فعال، تكون له سلوكات توحي برغبته ليكون القائد في الإقليم، موظفا من أجل ذلك العديد من المميزات والقدرات. هناك من يترجمها على أنها تدل بأن لها الرغبة في قيادة الإقليم أم أنها تؤكد على أنها هي فعلا القوة الإقليمية وأن لها دورا لا تمتلكه باقي الفواعل الأخرى في الإقليم، وهو دور القائد الإقليمي.

أهمية الدراسة وأسباب وأهداف اختيار الموضوع

تكمن أهمية هذه الدراسة، في الكشف عن طرق وإستراتيجيات الصين المتبعة في إقليم شمال شرق آسيا، من أجل أن تبرهن على أنها قوة إقليمية فعلية. أو حتى أن تثبت على أنها من أقوى وأكبر المرشحين لأن تكون كذلك. وذلك عن طريق توضيح وإبراز ما تمتلكه الصين، من مقومات وأهداف وتصورات مختلفة للقادة الصينيين. وذلك في مقابل ما تملكه

الصين، من مقومات وأهداف وتصورات مختلفة للقادة الصينيين. وذلك في مقابل ما تملكه الأطراف المنافسة من مقومات وأهداف. فمن هذا المنطلق يمكن الكشف عن الدور الذي تلعبه الصين في الإقليم والمكانة التي تحتلها فيه. كما أن لهذه الدراسة أهمية إستراتيجية لما يحظى به هذا الإقليم من أهمية، بتواجد قوى مؤثرة حتى على المستوى الدولي ووجود تفاعل بارز بين هذه الدول، كان لها تأثير واسع تجاوز حدود الإقليم بوجود كوريا فيه. بأزمتها المزدوجة وهي قضية توحيد الكوريتين وقضية الملف النووي بكوريا الشمالية. وتواجد اليابان الذي كان يعد المعجزة الاقتصادية الآسيوية، واعتباره طرف في الأزمة مع الصين حول ملكية بعض الجزر في بحر الصين الشرقي، بالإضافة إلى تايوان الجزيرة التي لها تطلعات مستقبلية، من أجل أن تكون دولة مستقلة عن الصين. هذا ما ولد كذلك أزمة مع هذه الأخيرة بسبب رفضها لهذه الفكرة، ومحاولة الصين لمنع ذلك وضم تايوان إليها بكل الطرق، ومهما كلف ذلك. وأخيرا التواجد الصيني الذي تتمحور حوله هذه الدراسة والذي يعد أكبر الفاعلين في الإقليم وآسيا والعالم بأسره،وهذا لما يمتلكه من ثقل اقتصادي وسياسي وثقافي على كل الأصعدة. خاصة أن الصين تعد منافسا للعديد من الدول ذات القوى الكبرى داخل الإقليم وخارجه، وتعارض مصالح الصين مع هذه القوى المنافسة، خاصة مع التواجد الكثيف للولايات المتحدة الأمريكية في الإقليم. وتفاعلها مع الأحداث والأطراف الفاعلة في النظام الإقليمي لشمال شرق آسيا. بالإضافة إلى وجود مصالح حيوية تخصها في الإقليم.

أما الأهمية العلمية والأكاديمية لهذه الدراسة باعتماد نظريات ومقاربات، تمكّنا من فهم النظام الإقليمي لشمال شرق آسيا، والدور الذي تلعبه الصين في هذا النظام، مثل المقاربة البنائية التي فسرنا بها تركيبة الإقليم وتراتبية القوى في الأقاليم.

فبواسطة مقترب بناء الإقليم، يمكن فهم البنية التي يظهر بها الإقليم. بالإضافة إلى اعتماد مقاربة ثانية هي مقاربة القوة الإقليمية، والتي فسرنا بها كيف تلعب القوة الدور الحاسم في اتخاذ الدول مراكزها في الإقليم عن طريق القوة.

أما النظريات فقد اعتمدنا العديد من نظريات العلاقات الدولية، حيث قمنا بإسقاطها على الظاهرة الإقليمية والأقاليم. ووضّحنا كيف تتحدث هذه النظريات عن الأقاليم، باعتبارها ظاهرة من الظواهر السياسية. فمثلا نظرية التكامل والاندماج، تنظر إليها على أنها تحالف اقتصادي واعتماد متبادل. أما النظرية الليبرالية المؤسساتية، تراها ذات بعد أمني وتقاسم للمهام والأدوار في المنطقة الإقليمية. أما الواقعية الجديدة فتراها على أنها، نوع من التحالفات الأمنية وأسلوب من أجل البقاء، عن طريق تشكيل هذه التجمعات. أما نظرية الدور فهي نظرية اجتماعية بالدرجة الأولى، حيث تفسر الظاهرة الإقليمية من منطلق موقع الدول في الأقاليم، وطرق تفكير القادة بما يناسب القدرات والإمكانيات التي تملكها الدول. حتى تؤدي دورا محددا لها في الإقليم، مع الإشارة إلى أنّ الدراسة تعتمد التحليل في المستوى الإقليمي أي النظام الإقليمي لشمال شرق آسيا.

أهم الأسباب التي دفعت لاختيار هذا الموضوع:

1. أهمية دراسة الإستراتيجيات الصينية من أجل أن تكون القوة الإقليمية عن طريق توظيف مقوماتها الاقتصادية والعسكرية والحضارية الثقافية.
2. أهمية دراسة تفاعلات النظام الإقليمي لشمال شرق آسيا والكشف عن طبيعة العلاقات التي تربط دول الإقليم والمنحى الذي يمكن أن تتجه نحوه هذه العلاقات مستقبلا.
3. أهمية التأكيد والتنبيه إلى أهمية المنطقة الآسيوية، خاصة وأنه يلاحظ أن الأقاليم الآسيوية في تقدم مستمر لتكون أهم الأقاليم مستقبلا خاصة الإقليم الذي هو موضوع دراستنا يتمحور جل الأحداث الدولية فيه.
4. وجود الرغبة والميول الخاصة لدراسة الدور الذي تلعبه الصين في إقليم شمال شرق آسيا، خاصة وأن الصين أحد أكبر الفاعلين الدوليين المرشحين لتكون قوة عظمى خاصة لما تحققه من تقدم سريع على كافة الأصعدة والمستويات.

طرح الإشكالية:

من الواضح أن القدرات الصينية باتت اليوم ملفتة للانتباه ومتميزة لتساؤلات. فالصين اليوم أصبح تأثيرها واسع يصل إلى أقصى الحدود. وهذا التأثير والحركية يبرزان أكثر ويتضحان جليا في إقليمها. لذلك نجد الصين تنطلق في سياساتها وإستراتيجياتها من أجل تحقيق المزيد من التقدم من محيطها الإقليمي، ثم القاري ثم العالمي. فهناك العديد من يشكك في نية الصين الإقليمية، لتكون مهيمنا إقليميا وبهذا يكون الإقليم هو قاعدة الانطلاق اتجاه الهيمنة العالمية. ومن أجل الكشف عن الشكوك سنحاول في دراستنا هذه التطرق إلى العديد من الجوانب، التي تدور حول نية الصين في أن تكون قوة إقليمية. انطلاقا من مقوماتها وقدراتها وإستراتيجياتها المتبعة اتجاه الإقليم.

فنطرح إشكالية هذه الدراسة والتي هي كالتالي: **هل الصين اليوم بكل مقوماتها قادرة لأن تكون قوة إقليمية.**

وتتفرع عن هذه الإشكالية تساؤلات فرعية تساعدنا في التحليل وهي كالتالي:

1. هل تملك الصين الرغبة فعلا في أن تكون قوة إقليمية تأثر بأفعالها وإستراتيجياتها المتبعة، لتحقيق دور إيجابي على إقليم شمال شرق آسيا؟
2. هل وجود أطراف منافسة للصين في الإقليم وخارجه، يؤثر على الدور الذي تلعبه الصين في الإقليم؟
3. ما مدى اهتمام الصين بالقضايا الإقليمية كدليل على رغبتها في أن تكون قوة إقليمية أم أنها فقط من أجل خدمة مصالحها الخاصة؟

فرضيات:

1. إذا كان النظام الإقليمي لشمال شرق آسيا يتميز بوجود عدة قوى إقليمية، وعدم قدرة أحدها على الهيمنة، وبقاء هذه القوى في حالة تنافس مستمرة وغياب هذه القدرة على الهيمنة. يمكن أن يحول هذا التنافس إلى حالة صراع من أجل الزعامة والهيمنة خاصة بين الصين واليابان، المدعومة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية.
2. إذا كانت الولايات المتحدة تعمل على منع حدوث الهيمنة الصينية في الإقليم بدعم منافسيها وجعل ميزان القوى متقارب بينها وبين ومنافسيها، فإن الصين ستعمل على مضاعفة قدراتها إلى الحد الذي تعجز فيه الولايات المتحدة الأمركة عن القيام بهذه الموازنة، وبالتالي ستكون هناك احتمالية أن تكون قدرات الصين تفوق قدرات الولايات المتحدة الأمريكية في حد ذاتها، التي تمثل الطرف الموازن في الإقليم.
3. يمكن أن تحظى الصين بالقبول والرضا عنها لتكون قوة إقليمية وقائدة له، إذا اتبعت سياسات سلمية إيجابية اتجاه الإقليم، على عكس إتباعها سياسات صلبة تعمل على الهيمنة باستعمال القوة، يكون ذلك سبب في نشوب صراعات ومعارضة لها في القيادة الإقليمية.

وقد اعتمدنا في هذه الدراسة عدة مناهج كأدوات التحليل كالمنهج المقارن، الذي وظفناه عن طريق مقارنة بعض القدرات الصينية المختلفة والمتنوعة مع قدرات منافسيها في الإقليم وخارجه حتى نعرض حجم هذه القدرات التي تملكها الصين. بالإضافة إلى المنهج الإحصائي الذي وظفناه باستحضار بعض الإحصائيات والأرقام والجداول التي تبين قدرات وما تملكه الصين في الجانب الاقتصادي والعسكري.

والمنهج الوظيفي في هذه الدراسة يتطلب تحليلا للدور الذي تلعبه الصين في الإقليم ووظائفها سواء على المستوى الفردي أو الجماعي، أي على دورها كفرد في الإقليم أو دورها

على المستوى الجماعي أي في النظام الدولي. أما منهج تحليل النظم، فقد استعنّا به لأنه يتلائم وطبيعة الموضوع، الذي يدور داخل نظام إقليمي. الذي له تفاعلات داخلية تحكمها متغيرات تخص كل وحدة من الوحدات المكونة لهذا النظام الإقليمي.

الصعوبات التي صادفتنا خلال الدراسة:

أكبر الصعوبات التي صادفتنا خلال هذه الدراسة، هي إسقاط نظريات العلاقات الدولية على الظاهرة الإقليمية لكونها ظاهرة متأخرة الظهور أو نظريات العلاقات الدولية فهي قديمة الظهور. تناولت مواضيع ظهرت خلال فترة متقدمة من الزمن، وانحصرت معظم التحليلات على ظواهر وليدة تلك المرحلة، كالحرب والسلم والقوة والتحالفات وغيرها من الظواهر السياسية.

أما المعوق الثاني فيكمن في تحديد الإطار الجغرافي للإقليم وتسميته، وهذا ما أشار إليه "**جوزيف ناي**" بقوله أن الأقاليم تمتد إلى حيث يريدها الساسة. ففي بعض الدراسات نجد أن إقليم شمال شرق آسيا قد درس من مفهومين مختلفين. أولهما واسع والثاني ضيق المتضمن لكل من الصين، كوريا واليابان وتايوان. أم بالمفهوم الواسع تدخل في النظام أكثر من هذه الدول الأربع.

أما نحن فقد تناولنا هذا النظام الإقليمي بمفهومه الضيق، وهذا ما كان سببا في قلة المعلومات حول تفاعلات هذا النظام. بالإضافة إلى ضيق الوقت وصعوبة الحصول على المراجع والمعلومات الكافية، من أجل الإحاطة والإلمام بأحداث ونتائج الدراسات السابقة حتى تكون دراستنا لها النتائج أكثر أهمية ونفعا للباحثين سواء كانوا طلبة أساتذة يتخذونها مرجعا في دراستهم و أبحاثهم .

شرح الخطة:

تقوم هذه الدراسة على ثلاث فصول، الأول قمنا فيه باستعراض وتحليل مفهوم القوة الإقليمية والنظام الإقليمي، ومحاولة لتحليل النظام الإقليمي من منطلق نظريات العلاقات الدولية. فكان الفعل الأول لهذه الدراسة عبارة عن فصل مفاهيمي ونظري، أما الفصل الثاني فقمنا فيه بعد اختيار الإقليم المقصود بالدراسة وهو إقليم شمال شرق آسيا، كما ذكرنا من قبل بتحليل القدرات التي تمتلكها الصين، والتي توظفها في الإقليم من أجل أن تكون قوة إقليمية وهو ما ترجمناه على أن الصين بعملها وأفعالها في الإقليم والنابعة عن قدراتها، أنها تمتلك الرغبة فعلا لتكون القوة الإقليمية. فقمنا في هذا الفصل باستعراض ما تمتلك الصين من قدرات اقتصادية وعسكرية وطبيعية. وكيف استثمرت هذه القدرات من أجل أن تكون وتثبت أنها قوة فعلية في الإقليم، وأن لها الرغبة والطموح لأن تصبح كذلك. أما الفصل الثالث فهو يختص في دراسة وتحليل السياسات التي تتبعها الصين في الإقليم وتنوعها بين نوعين وأسلوبين وهما، الأسلوب المرن أو اللـيِّن والذي سنشرحه فيما بعد. والأسلوب الصلب ومحاولة شرح كيف عملت الصين على المزاوجة بين الأسلوبين باعتبارها سياسات من أجل أن تكون قوة إقليمية.

الفصل الأول

إطار مفاهيمي ونظري للقوة الإقليمية

الفصل الأول: إطار مفاهيمي ونظري للقوة الإقليمية

تمهيد:

في هذا الفصل سنحاول التطرق إلى العديد من المفاهيم المتعلقة بالدراسات الإقليمية. كما سنحاول استعراض بعض النظريات التي تفسر الظاهرة الإقليمية، وذلك في مبحث أول بعنوان تحليل مفهومي للقوة الإقليمية والنظام الإقليمي.

فنستعرض في المبحث الأول، مفهوم القوة حسب المفكرين ومفهوم الإقليم، وفي المبحث الثاني مفهوم النظام الإقليمي، واستعراض مفهوم النظام كمصطلح دخيل في حقل العلاقات الدولية، ليعطي مفهوم مركب لمعنى النظام الإقليمي.

المبحث الأول: مفهوم القوة الإقليمية والنظام الإقليمي.

النظم الإقليمية ليست ثابتة أو جامدة، لكنها تتطور وتتغير بفعل عناصر ذاتية داخلية أو عناصر خارجية. العناصر الداخلية يمكن أن تتمثل في التغير في أشكال النظم السياسية والسياسات الاقتصادية المتبعة، وحدوث تغيرات جوهرية في نمط الإمكانات وتوزيع القوة بين وحدات النظام مثلما حدث في النظام الإقليمي الأوروبي.

أما العوامل الخارجية، فيمكن أن تتمثل في تغير أنماط العلاقة بين القوى المهيمنة في النظام العالمي ومجمل النظام الإقليمي أو بعض أعضائه، أو في تغير العلاقة بين النظام الإقليمي والدول المُجاورة له، مثلما حدث في حالة تغير نمط علاقات أعضاء النظام العربي بدول جواره الأساسية: تركيا وإيران وإسرائيل، والتي كان من شأنها تغير توازن القوى بين النظام العربي ككل وتلك الدول لصالحها. مما أوجد الظرف الموضوعي لبحث إمكانية إعادة تعريف النظام الإقليمي في ضوء العلاقات الجديدة بين وحداته وتلك الدول.

المطلب الأول: مفهوم القوة الإقليمية

هناك جدال من طرف الباحثين في العلاقات الدولية، حول مفهوم القوة وأبعادها. فالفرنسيون منهم من يميز بين **القوة Force** وبين **Puissance** بمعنى القدرة. فيقتصر استعمال مصطلح **Puissance** على الفعل الهادف إلى دفع الآخرين نحو تنفيذ إرادة القائم بالفعل. ففي العلاقات الدولية، تعني قدرة الدولة على فرض إرادتها على غيرها من الدول أما كلمة **Force** تدل على الوسائل المستعملة من طرف معين، لخدمة المصلحة والأهداف المسطرة والمرجو تحقيقها. فيرى أغلب الدارسين للسياسة الدولية أن القوة هي مزيج من المكونات المادية الصلبة القابلة للقياس والغير المادية. يرى **David Singer (دافيد سينقر)** أن القوة تكون موجودة لوجود أفعال مادية موجودة فعلا في الواقع. وتوجد هذه الأفعال عندما توظف هذه القوة في التفاعلات الدولية ومؤثرة بها. أي أنه توجد فعلا قدرة التأثير في الغير. وهناك من يرى **مثل باجرج وبارتز** أن القوة يجب أن تتوفر على عدة شروط منها:

1. وجود صراع بين الدول أو تفاعل من أجل قيم أو مصالح.
2. استجابة أحد أطراف الصراع الفعلية لمطالب الطرف الآخر.
3. تكون القوة حاضرة عندما يكون أحد الأطراف قادرا على تنفيذ العقوبات، وهذا ما يميز ويفرق بين القوة والتأثير.

ويعرفها كارل دوتيش: أن القوة تعني السيطرة في صراع ما، والتغلب على العوائق.

فالقوة إذا هي مزيج بين القدرات والوسائل المادية والغير مادية، تمتلكها الدولة من أجل تحقيق مصالحها وأهدافها وفرض وجودها. عن طريق استعمال القوة أو التلويح بها خاصة في شقها المادي، كالقوة العسكرية والعقوبات الاقتصادية[1].

[1] عباس عطوان، القوى العالمية والتوازنات الإقليمية، (الأردن، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط الأولى، 2010)، ص 30.

تعريف الإقليم:

يعرف **أورانغ يونق** الإقليم، بأنه منطقة أو رقعة جغرافية له خصوصية فردية تميزه عن باقي المناطق الأخرى. وإن كانت هناك عوامل تأثير دولية موجودة في المناطق أو الأقاليم كافة، إلا أن هناك أيضا عوامل تأثير خاصة في كل إقليم[1].

تعريف شبيغل وكاتشوري: هو مجموعة من الدول المتجاورة والمتقاربة جغرافيا، ومتفاعلة بينها عن طريق روابط ذات طابع اثني ولغوي وثقافي، واجتماعي وتاريخي. لها إحساس بالهوية المشتركة بسبب أفعال ومواقف لدول من خارج الإقليم[2]. ويعرفه الباحثون الجغرافيون، بأنه منظومة مكانية مترابطة فيما بينها بتدفق المادة والطاقة والمعلومات[3].

تعريف القوة الإقليمية:

هي دولة تنتمي إلى الإقليم جغرافيا، تمتلك من القدرات والقوة ما يكفيها من أجل إخضاع باقي الفواعل في إقليمها. وذلك بحكم القوة المادية أو ثقل الدولة في الإقليم، مقارنتا بالدول التي تنتمي إلى نفس الإقليم. التي تحاول قيادة الإقليم سواء عن طريق التأثير المباشر أو الغير المباشر في الأنظمة السياسية للدول المجاورة.

وهناك من يعرف القوة الإقليمية أنها دولة تمارس تأثيرها وتسيطر على الإقليم بأكمله.

---

[1] عبد القادر دندان، الدور العيني في النظام الإقليمي لجنوب أسيا بين الاستمرار والتغيير 1991-2006 (جامعة الحاج لخضر – باتنة- كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، 2007-2008)، ص 12.

[2] سامية ربيعي، آليات التحول في النظام الإقليمي –النظام الإقليمي لشرق آسيا (جامعة منتوري قسنطينة: كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، 2007-2008، ص 20.

[3] محمد علي دياب "مفهوم الإقليم وعلم الإقليم من منظور جغرافي بشري"، مجلة جامعة دمشق، مجلد 28، (العدد 2) (2012 نوفمبر)، ص 457.

وقد حددت المؤسسة الألمانية للدراسات العالمية المنطقية مواصفات تتميز بها هذه القوة الإقليمية كل دولة امتلكت المواصفات التالية:

1) لها تفوق عالي على المستوى العسكري ،الاقتصادي، الديمغرافي والسياسي والعقائدي.
2) لها الدور الحاسم في وضع وتحديد الأسس الأمنية للإقليم، ورسم الحدود الجغرافية للإقليم.
3) تعترف بها باقي الدول والقوى الإقليمية الثانوية، والغير إقليمية بمكانتها الإقليمية.
4) تمتلك هذه الدولة اندماجا حقيقيا في الإقليم، ولها علاقات جيدة مع باقي الدول ضمن الإقليم وخارجه.

فالقوة الإقليمية تمتلك كل هذه المواصفات وهي الصفات والمعايير الأساسية، التي يجب أن تتوفر حتى أن تكون دولة قوة إقليمية[1]. كما تعرف القوة الإقليمية أنها دولة لها القدرة على فرض أشكال العلاقات، والسهر على تنفيذ الالتزامات من طرف باقي الدول الإقليمية، دون أن تعاني من أي إجهاد أو نقص في مواردها. في مقابل توفر إمكانات ذاتية صغيرة، أو محدودة لباقي الدول الإقليمية الأخرى مما يجعل صور المنافسة لهذه الدولة محدودة الكلفة[2].

ليس شرطا أن تكون هناك قوة واحدة في الإقليم، فيمكن أن تتواجد أكثر من قوة إقليمية وهذا ما لم تتطرق إليه معظم تعريفات الباحثين للقوة الإقليمية. فيمكن أن يوجد في الإقليم الواحد أكثر من قوة إقليمية، وكمثال على ذلك إقليم جنوب آسيا. فنجد أكثر من قوة إقليمية فتعتبر الهند وباكستان قوتان إقليميتان. كما هو الحال في النظام الإقليمي العربي بحيث تعتبر كل من السعودية، مصر وسوريا قوى إقليمية. ومنه فالنظام الإقليمي العربي نظام متعدد القوى.

[1] رغيد الصلح "من أجل تفعيل التكامل الإقليمي العربي"، مجلة المستقبل العربي، (2002 أكتوبر)، ص 139.
[2] عطوان، مرجع سابق، ص 14.

غالبا ما ينظر إلى القوة الإقليمية نظرة القوة الرائدة والمسيطرة، فهي دول تتبنى موقفا تعاونيا وخيريا في علاقاتها مع جيرانها الإقليمية من الدول. كما يمكن للدول أن تتبع مجموعة أوسع بكثير من الاستراتيجيات والتوجهات السياسية في محيطها الإقليمي[1].

وبعد استعراض العديد من تعاريف القوة الإقليمية، يمكن تعريف القوة الإقليمية عموما بأنها دولة أو عدة دول لها مواصفات محددة تتصف بها، حتى يمكن اعتبارها قوة إقليمية فعلا. خاصة فيما تعلق بالقوة، فيجب أن تمتلك هذه الدولة قوة لا بأس بها سواء كانت في شقها المادي أو المعنوي فتكون هذه القوة الخاصة بالدولة أكبر من ما تمتلكه باقي الفواعل الأخرى داخل الإقليم. وهذا ما يمنحها الهيبة وصفتها ودورها القيادي في الإقليم، وهذا ما يدفع باقي الفواعل الأخرى للقبول والاعتراف بها كقوة إقليمية.

المطلب الثاني: مفهوم النظام الإقليمي.

إن مصطلح النظام من المصطلحات الدخيلة على حقل العلاقات الدولية، ويعود الفضل في ذلك، إلى المدرسة السلوكية التي سمحت باستخدام مصطلحات العلوم الأخرى. خاصة مصطلحات العلوم الطبيعية والرياضيات، لتدخل بذلك إلى العلوم الإنسانية المتنوعة بما فيها علم السياسة والعلاقات الدولية.

ظهر مصطلح النظام لأول مرة في مجال الرياضيات، ثم انتقل بعد ذلك إلى مجال دراسة المجتمع في القرن التاسع عشر. أما تبنيه في تخصص العلاقات الدولية، جاء في وقت متأخر. ويرجع الفضل في ذلك إلى العالم "**مارتن كابلر**" بإدخاله المعالجة النسقية في العلاقات الدولية. فنظام الفعل عند **كابلر**: "هو جملة من السلوكات القابلة لوصف العلاقات الداخلية، والمتغيرات فيما بينها وعلاقة المتغيرات الفردية بمركبات، ومتغيرات من خارج النظام. وحسب **كابلر**، للنظام

[1] Sébastian Krapohl « régional pourer as bordes or rombors of régional in grations » in htesal actions of brazil and sonth africa and their affects on MER, COSVR and SAD3, P 2.

خصائص مشتركة وله مجموعة من العناصر والروابط بين وحداته الداخلية كنوع الفاعلين وقدراتهم. كما أن له حدود معينة ومبادئ يخضع لها كنظام توازن القوى ونظام الثنائية القطبية المرن، ونظام الثنائية القطبية المحكم والنظام الدولي العلمي والنظام الهيراكي الموجه ونظام الأحادية القطبية.

مفهوم النظام الإقليمي:

في الحقيقة ليس هناك معيار متفق عليه ومضبوط، من أجل تعريف النظام الإقليمي وهذا ينطبق على مقولة **"ناي"** إن الإقليم يمتد حيث يريده الساسة أن يمتد، وإن الإقليم هو ما تصنعه الدول.فكل الكتّاب لم يحددوا معايير والحدود التي تضبط حدود الأقاليم[1].

وفي هذه الدراسة سنحاول تناول شرق آسيا في شكله القديم، أي الرقعة الجغرافية التي تضم كل من الصين واليابان وكوريا (الشمالية والجنوبية) والتايوان. فالأقاليم يمكن أن تضيق وتتسع حسب رغبة الباحث وأهداف دراسته، التي يسعي إليها. وهذا الاختلاف ناتج عن وجود العديد من المعايير في تحديد النظام الإقليمي. وفيما سيأتي سنستعرض بعض التعريفات لأبرز الباحثين والدارسين للنظم الإقليمية، والمعايير التي وضعوها من أجل ضبط مفهوم النظام الإقليمي.

تعريف أورانغ بونغ: الإقليم منظمة له خصوصية فردية، التي يتميز بها عن باقي المناطق الأخرى حتى وإن كانت هناك عوامل خارجية دولية تؤثر عليه. بالإضافة إلى وجود عوامل تأثير على الإقليم، موجودة ففي داخل الإقليم ذاته[2].

تعريف شبيغل وكانتوري: هو نسق يتشكل من دولة فأكثر، ليتعدى مجموعة من الدول المتجاورة والمتقاربة جغرافيا ومتفاعلة فيما بينها، عن طريق روابط ذات طابع إثني ولغوي

[1] ربيعي: مرجع سابق، ص 159.

[2] دندان : مرجع سابق، ص 12.

وثقافي واجتماعي وتاريخي لها إحساس بالهوية المشتركة. بسبب ومواقف دولية من خارج الإقليم.

فمن هذا التعريف، نجد أنّ الباحثان يركزان أكثر على العناصر الجغرافية والهوياتية المتفاعلة داخل النظام الإقليمي[1].

وقد وضع **بروس روسات (Bruce Russett)** في دراسته للأقاليم، خمس معايير لتعريف النظام الإقليمي وهي:

1. التجانس الثقافي والاجتماعي لشعوب دول الإقليم.
2. التقارب الجغرافي بين هذه الدول.
3. المواقف السياسية والسلوك الخارجي المشترك بين الدول.
4. الاعتماد المتبادل في الاقتصاد، من أجل تحقيق الاكتفاء وتقوية الروابط وإنشاء سياسات صناعية واقتصادية مشتركة.
5. وجود مؤسسات سياسية وأجهزة بين دول الإقليم.

فكل هذه الخصائص تعتبر أساسية من خلالها التعريف بالنظام الإقليمي، باعتبارها أهم العناصر التي يجب توفرها في النظام الإقليمي.

وقد وضع كذلك **وليام تومسون (William Thomson)** من خلال دراسته المعمقة للأقاليم واحد وعشرون خاصية، تستعمل في التعريف بالنظام الإقليمي. ثم قام باختزالها في أربع شروط اعتبرها كافية للتعريف بالنظام الإقليمي وهي:

1. التقارب الجغرافي.
2. وجود وحدتين فأكثر داخل الإقليم.

[1] ربيعي: مرجع سابق، ص 20.

3. النظام وكثافة التفاعلات، بحيث إذا حدث أي تغيير في أحد أجزاء النظام يؤدي إلى وقوع تغير في باقي أجزائه الأخرى.
4. الإدراك المشترك من قبل أفراد النظام الإقليمي، كمسرح لوقوع وظهور حركيات وعمليات.

إلّا أنّ هذه الخاصيات الأربعة يدور حولها بعض الغموض ونقص في الغاية، من اعتمادها كأهم عناصر لتحديد النظام الإقليمي.

أما "**برتشر(Bretcher)** هو كذلك وضع ستة معايير تعريف النظام الإقليمي وهي كالتالي:

1. وجود ثلاثة 03 فواعل على الأقل.
2. وجود تقارب جغرافي بين وحدات الإقليم.
3. أن يتعامل المجتمع الدولي مع هذا الكيان، كجماعة متميزة عن باقي المجموعات.
4. مستوى القوة داخل النظام أدنى منه داخل النظام الدولي المسيطر.
5. أن يسود هذا الإدراك بالذّاتية أو الخصوصية الإقليمية لأعضاء النظام.
6. التأثير الملحوظ بالمتغيرات التي تحدث داخل النظام الدولي[1].

وفي الأخير يمكن استنتاج تعريف للنظام الإقليمي، باستخلاص أهم النقاط التي ارتكز عليها الباحثون في تعريف النظم الإقليمية. فالنظام الإقليمي هو وجود عدة دولة في رقعة جغرافية متفاعلة فيما بينها داخل الإقليم، بحيث تمتلك هذه الدول تقارب وتشابه في بنيها الهوياتية والاجتماعية والثقافية واللغوية والتاريخية. فتأخذ كل وحدة من الوحدات دورها وموقعها في النظام حسب ما تملكه من مؤهلات وعوامل القوة، التي تسمح لها بالقدرة على المنافسة الإقليمية

[1] مرجع نفسه، ص 16.

لتصنف في أحد خانات الهرمية الإقليمية. فتكون بذلك ضمن خانة دول منطقة القلب أو دول الهامش.

المبحث الثاني: الجانب النظري والمقارباتي.

في هذا المبحث سنتطرق إلى الجانب النظري، الذي سنحاول فيه الحديث عن الأفكار التي جاءت بها نظريات العلاقات الدولية حول النظم الإقليمية بطريقة بسيطة، عن طريق تفكيك أفكارها وإسقاطها على أرض الواقع. بما يفسر ويشرح أسباب ودوافع قيام النظم الإقليمية، خاصة وأن الظاهرة الإقليمية ظاهرة جاءت متأخرة في حقل العلاقات الدولية. لكن بتحليل أفكار والمقولات التي طرحتها نظريات العلاقات الدولية، كالواقعية الجديدة، الليبرالية المؤسساتية، نظريات التكامل والاندماج، سنجدها قد تناولت هذه الظاهرة بشكل غير مباشر وغامض نوعا ما و سنحاول في هذا المبحث تبسيط هذه المقولات والأفكار. من أجل رفع اللبس والغموض، وسنتناول كذلك هذه الظاهرة عن طريق مقتربات تساعد على فهم الظاهرة من زوايا مختلفة، تساعد بدورها على فهم حقيقة هذه الظاهرة بأكثر من بعد. وسنتناول الظاهرة الإقليمية في هذه الدراسة بالتركيز على مقاربة البنائية ومقاربة القوة الإقليمية باعتبار هذه الظاهرة ذات طابع اجتماعي وتفاعلي عن طريق القوة.

المطلب الأول: المقاربات الإقليمية.

1) مقاربة القوة الإقليمية:

من التعريفات السابقة لمفهوم القوة الإقليمية، نحاول تلخيص أهم النقاط التي تبنى عليها هذه المقاربة حتى يمكن فهم الخصوصيات والمميزات، التي تتوفر عليها بعض الدول كي تصنف ضمن القوى الإقليمية. لما تمتلكه هذه الدول من مواصفات وقدرات لا توجد عند كل الفواعل في النظام الإقليمي.

ونقصد بالقوى الإقليمية تلك الدول التي تمارس تأثيرها على مستوى الإقليم ككل، ولقد حددت المؤسسة الألمانية للدراسات العالمية والمناطقية مواصفات هذه الدول، حتى تعتبر قوى إقليمية وهي كالتالي:

1. أي تتوفر هذه الدول على مزايا القوة الإقليمية، ونقصد بذلك امتلاك القوة بشقها المادي أي العسكري والاقتصادي والديمغرافي، والجانب المعنوي أي الجانب الإيديولوجي، العلمي، السياسي والعقائدي. بالإضافة إلى المزايا الطبيعية كالمساحة والموقع والمناخ، بالإضافة إلى وفرة الثروات الطبيعية ما يكون سبب انتعاشها الاقتصادي والصناعي وتوسع الحركة التبادلية، مما يوفر قاعدة للمعاملات مع باقي الدول الإقليمية. وتكون حلقة أساسية في ظاهرة الاعتماد المتبادل داخل الإقليم.
2. وجود طاقات متنوعة عن باقي الدول في الإقليم، سواء كانت طاقات عسكرية أو اقتصادية أو ديمغرافية أو عقائدية.
3. لها الدور الحاسم في وضع الأجندة الأمنية في الإقليم وفي ترسيم حدوده الجغرافية وفي عقيدته المسيطرة على المستوى الإقليمي. وكمثال على ذلك فرنسا وألمانيا في النظام الإقليمي الأوروبي فتلعب فرنسا وألمانيا الدور الحاسم في وضع السياسات الأمنية والعسكرية للإقليم، خاصة بعد توسع الحركات الإرهابية وازدياد حركة الهجرة خاصة الإفريقية منها.
4. أن تكون مندمجة اندماجا حقيقيا في الإقليم، فيكون لها تفاعل في الإقليم وردود أفعال اتجاه نتائج التفاعل بين غيرها من الدول. بالإضافة إلى امتلاكها علاقات جيدة داخل وخرج الإقليم. وكمثال على ذلك إسرائيل في النظام الإقليمي الشرق أوسطي، فهي غير مندمجة اندماجا كليا في الإقليم.

5. اعتراف باقي القوى الإقليمية خارجه بمكانتها الإقليمية وذلك نظرا للدور الإيجابي الذي تؤديه هذه الدول، سواء في الجانب الأمني، الاقتصادي، السياسي وهذا ما يعطي الدول مكانتها ودورها الإقليمي[1].

غالبا ما ينظر إلى القوى الإقليمية على أنها دول تتبنى مواقف تعاونية، من أجل بناء الإقليم خاصة خلال نشوب الصراعات والأزمات والكوارث الطبيعية. فيكون تدخل هذه القوى الإقليمية ذو طابع إيجابي بحل النزاعات، سواء عن طريق التحكيم أو استعمال القوة العسكرية. أما في حال حدوث كوارث طبيعية، فهي تمدّ يد العون عن طريق تقديم إعانات ومساعدات للدول المتضررة في الإقليم، خاصة تلك التي تصنف ضمن حلقة الدول الضعيفة في الإقليم.

وباعتبار أي دولة قوة إقليميا، فهي تملك القدرة والصلاحية لسن القوانين والسهر على تطبيقها في الإقليم ومنع اختراقها. بغرض الحفاظ على الاستقرار داخل الإقليم وكمثال ذلك قيام فرنسا وبريطانيا وألمانيا باعتبارهم قوى إقليمية في النظام الإقليمي الأوروبي، بطرح مشاريع وقوانين تنظيمية يتم الموافقة عليها من طرف كل دول الإقليم. وذلك من أجل الحفاظ على الاستقرار الأجنبي والاقتصادي للإقليم الأوروبي ككل[2].

يوجد في كل إقليم مجموعة من الدول تعد مهيمنة أو متطلعة للهيمنة الإقليمية، وهذه الدول تمتلك مميزات وخصائص متشابهة، من حيث القوة والتقدم الاقتصادي والتكنولوجي. ففي هذه الحالة لا يمكن الحكم على دولة بأنها هي قوة إقليمية. وذلك على اعتبار أن القوة الإقليمية هي المهيمن الإقليمي، والذي له الحق في قيادة الإقليم وتولي دور الزعامة والريادة الإقليمية وهذا ما تفتقر له معظم الأقاليم في الوقت الحالي. فيمكن ترجيح أي دولة تمتلك خصائص الهيمنة الإقليمية المذكورة سابقا، وكمثال على ذلك يمكن اعتبار كل من فرنسا أو ألمانيا أو بريطانيا قوة إقليمية في النظام الإقليمي الأوروبي، أو كل من تركياو إيران في النظام الإقليمي

[1] صالح مهني "التكامل الإقليمي العربي"، مجلة المستقبل العربي، المجلد 28، (العدد 13)، (2012)، ص، ص 7-8.
[2] عطوان، مرجع سابق، ص 14.

الشرق أوسطي. أو كل من الصين واليابان وكوريا في النظام الإقليمي الآسيوي. فيبقى الحكم على هذه الدول بأنها مهيمنة وقوى إقليمية مسيطرة في إقليمها مجريات وأحداث مستقبلية. محكومة بتغير موازين القوى داخل الأقاليم في المستقبل.

2) المقاربة البنائية:

تركز هذه المقاربة على الأبعاد الغير مادية، على عكس المقاربة الواقعية الجديدة والليبرالية المؤسساتية. بل هي ترتكز على جانب التفاعلات الاجتماعية في الإقليم، والروابط التي تربط بها الناس بعضهم ببعض في الإقليم.

ومن بين الافتراضات التي تقوم عليها المقاربة البنائية، تعد هذه الافتراضات التي سنعترضها أهم الافتراضات وهي كالتالي:

1. **مركزية الدولة:** فتعتبر المقاربة البنائية مركزية الدولة مبدءا أساسيا، باعتبار أن الدولة هي النواة الأساسية في التحليل. يقول **الكسندر فاندت**: " لا زالت الدول في مركز النظام الدولي، وكما يبدو فإنه من غير الجدوى أن نقوم بنقد نظرية في السياسة الدولية بقولنا، أنها متمركزة حول الدولة كما لو أننا ننتقد نظرية في الغابات بالقول أنها متمركزة حول الشجرة".
2. **إعطاء أهمية للفاعل على حساب البنية:** فنرى المقاربة البنائية ضرورة تجاوز بنية النظام إلى الفاعلين في محيطها الإقليمي.
3. ضرورة التركيز على الأفكار كرابط بين الدول وليس القوة المادية التي تشكل العلاقات بين الدول، ولقد أخذت المقاربة البنائية هذه الفكرة من النظرية الاجتماعية التي تقول، بأن بنية المجتمع تتكون بواسطة تقارب الأفكار وليس عن طريق القوى المادية. فالمعتقدات والمعرفة والثقافة المشتركة هي الأساس عند البنائيين باعتبارها هي من تشكل وخضوع سلوك الفاعلين.

4. تسلم المقاربة البنائية بأن هوية ومصلح الفاعلين في الإقليم ليست ثابتة، باعتبارها أنها ليست معطى مسبق. فهوية الدولة التي يمكن أن تتشكل من المصالح الذاتية أو جماعية، تعتمد على الصورة التي تحملها الدول عن نفسها وعن غيرها من جيرانها الدول في الإقليم.

فنظرة المقاربة البنائية نظرة شاملة قائمة على أساس أن الجماعات الإقليمية ليست معطى مسبق، لكنها تكونت نتيجة تفاعلات تاريخية كالهجرة والاستعمار مثلا، مما جعل هناك تشابه في البنى الاجتماعية والثقافية واللغوية، وسمح ذلك بوجود تقارب بمرور الزمن.

5. كما تحدث البنائيون عن طبيعة الخطاب السائد أو بما يصطلحون عنه بلغة الخطاب السائد في منطقة جغرافية، تظم مجموعة من الدول يعكس المصالح وتشكل في الوقت ذاته المعتقدات والهويات. يرى "**إيفرنيومان**" أن ما يتم ترويجه وإعلانه سياسيا عن طريق الخطاب أو الكتابة، على أنه ذو معنى ثقافي وهو أكثر أهمية للتنظيم الثقافي.

6. الهوية: تعد الهوية هي أساس معرفة الأشياء، حيث تتشكل هوية الأقاليم وفقا لقواعد المجتمعات. فهذه الهوية ما تجعل كل إقليم يمتاز ويختلف عن باقي الأقاليم الأخرى. فالهوية هي من تعطي الأقاليم خصوصيتها، خاصة في حالة مرونة الحدود الإقليمية التي تتسع وتطبق بحسب طبيعة العلاقات والمصالح المادية، التي جعلت الدول ترغب في الدخول والخروج من هذه المنضمات الإقليمية، حسب ما تمليه عليها مصلحتها الذاتية.

وقد تحدثت المقارنة البنائية عن الفوضى باعتبارها أن هذه الأخيرة، هي من صنع الدول. فبالرغم من أنها تسعى من خلال وظائفها إلى تحقيق رغبات شعوبها، إلا أنّ سلوكها الأناني وعدم الثقة، هو ما يسبب الفوضى سواء كان ذلك على المستوى النظمي الإقليمي أو الدولي.

تهتم المقارنة البنائية بدراسة العلاقات الاجتماعية كمنطلق لكافة العلاقات الإقليمية والدولية، فمصالح الدول أو الفواعل يصعب تحديدها فهي ليست مادية يمكن وصفها. فهي ناتجة عن تفاعل وحدات النظام الإقليمي، حيث تحكمها معايير وقواعد تخص النظام الإقليمي[1].

وقد ركزت المقاربة البنائية على مفهوم قوة المعلومات التي تعتبر مهمة. وأول الأهداف التي تسعى التكتلات الإقليمية الحالية الوصول إليها، هو ما تجسد فيما يعرف بالإقليمية الجديدة. كما أن المقاربة البنائية دعت إلى تشكيل تجمعات إقليمية بهدف حفاظ الدول على ذاتها وكيانها الهوياتي الاجتماعي. فالإقليمية طريقة ناجحة للحفاظ على الهوية العامة للدول في الإقليم، في حين يمكن أن تكون الهوية في حدّ ذاتها سببا في تفكك الإقليم وذلك عند البحث عن الهوية الضيقة[2].

لقد شدّد البنائيون وأكدوا على أهمية الأبنية المعيارية والفكرية في بناء الأقاليم، لأنها تعكس الهويات الاجتماعية للفاعلين السياسيين في الإقليم، بصفتهم هم الواجهة الهوياتية له. بالإضافة إلى أن هذه الهويات ستمثل المصالح والتصرفات الإقليمية، بمعنى أن هذه الأخيرة نابعة من داخل الإقليم على عكس ما يقول الواقعون.

ومن هذا المنطلق يفسر البنائيون كيفية بلورة الفاعلين في الإقليم لمصالحهم وأفعالهم سواء داخل الإقليم أو خارجه، وهذا ما أشار إليه **"ألكسندر وندت"** بقوله: أنّ الهويات هي أساس المصالح. فلا يعارض البنائيون فكرة أن الفاعلين في الإقليم قد يكونون مهتمين أكثر بمصالحهم الذاتية، لكنهم يهتمون بكيفية تكييف هذه المصالح وجعلها متلائمة مع مصالح الإقليم ككل[3].

---

[1] سامي حجاج، التوجه الإقليمي للقوى الكبرى من النظام العالمي ما بعد الحرب الباردة (جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، 2007-2008)، ص 22.

[2] عطوان، مرجع سابق، ص 34.

[3] جون بيليس، ستيف سميث، السياسة العالمية، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2004)، ص، ص 331-332.

المطلب الثاني: النظريات الإقليمية

أ) النظرية الواقعية الجديدة:

الواقعية الجديدة نظرية تتمحور حول الدولة، وتركز على القوى الكبرى في النظام الدولي في شقها المادي والسلوك، الذي تتبناه هذه القوى في النظام الدولي انطلاقا مما تملكه من قوة مادية. كما تركز هذه النظرية على حالة الفوضى التي يتسم بها النظام الدولي وحالة الصراع بين هذه القوى داخل النظام، فتنطلق الواقعية الجديدة من ضمن نقاط أساسية تعد أساس التحليل في النظرية الواقعية الجديدة.

الطابع الفوضوي وغياب التنظيم وافتقار النظام الدولي إلى سلطة عليا، وإن الاختلاف بين الواقعية التقليدية والواقعية الجديدة، هو درجة الاهتمام بالأقاليم والواقعية التقليدية أولت كل اهتمامها بالنظام الدولي، وجعلت من تحليلها ينصب كليا على النظام الدولي والنظر إليه كسابقة طرح بين القوة السياسية. واعتبروا الأقاليم حالات استثنائية وغير مرغوب بها ولا يمكن الاعتماد عليها.

يجد الواقعيون الجدد مشكلة في تغيير وجود الأقاليم داخل النظام الدولي بسبب تمسكهم بفكرة فوضوية النظام الدولي، الذي يسبب التنافس الدائم من أجل امتلاك القوة. فقد تطرق الواقعيون الجدد للأقاليم بطريقة شبيهة بالتحالفات، فاعتبروا الأقاليم نوعا من التحالفات وأدوات لتحقيق المصالح الوطنية للدول. ووسيلة لزيادة مقدار قوتها، فالتحالفات تعتبر شكلا من أشكال الأقلمة ناتجة عن حاجة الدول لطرق تساعدها في تجنب الضغوطات والسياسات الخارجية للدول الأخرى. فيعتبر **كينيث والتز** المجموعات الإقليمية تلجئ إليها الدول من أجل العدوان الخارجي أو أي تهديد أمني.

وحسب الواقعيون الجدد، فالدول تهتم أكثر بقوتها الفردية من القوة الفردية للإقليم. أو ما تعتبره هي تحالفا فلا يهمها متانة أو صلابة الإقليم بأكمله وإنّ مدى صلابة أو تماسك الإقليم تتضح صورته خلال فترات الحرب.

فيرى الواقعيون أن تشكل الأقاليم هو رد فعل من طرف دول ضعيفة، نحو دول أقوى منها. وكمثال على ذلك، مجلس التعاون الخليجي ضد إيران. كما أن الأقاليم يمكن أن تتشكل من أجل مواجهة قوة مهيمنة، والتعامل معها ككتلة واحدة. وهذا ما يعرف عند الواقعيين بإستراتيجية اللاّحاق بالقاطرة[1].

إنّ تشكل الأقاليم من منظور الواقعيون الجدد، كرد فعل على سلوكات خارجية من طرف الدول الكبرى التي تراها بمثابة تهديد أمني ضدها، فتهدف من خلال هذه التكتلات الإقليمية إعادة توزيع القوة من أجل الحفاظ على التوازن وبالتالي الحفاظ على أمنها وزيادة قوة دول الإقليم، ومنه الحفاظ على الوضع القائم.

الواقعية الجديدة نظرتها للأقاليم:

الواقعية الجديدة تتقاطع مع النظرية الوظيفية، واعتبار أن الواقع القومي للدول وهو ما يدفعها إلى العقلانية في تفكيرها. ومنه الانخراط في تكتلات إقليمية على اعتبار عجز الدولة في تحقيق الأمن بمختلف مستوياته بشكل فردي كما هو الحال في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. لكن المدرستين اختلفتا في اعتبار المنظمات الدولية الإقليمية مثلها مثل منظمات العمل الدولية في اكتسابها للديمومة مستقبلا، بانعزالها عن الدول المؤسسة. على عكس الواقعيون الجدد الذين يرون أن هذه التكتلات الإقليمية شبيهة بالأخلاق، تنتهي بانتهاء أسباب إنشائها[2].

[1] ربيعي: مرجع سابق، ص ص 43 - 45.

[2] مهني: مرجع سابق، ص 135.

حسب النظرية الواقعية الجديدة، أنّ النظم السياسية داخل الأقاليم تأخذ شكلين أو صورتين، فإما أن تكون ترابطية تكاملية فيما بينهما وإما تكون ذات طابع فردي تعمل على تحقيق بقائها وفق ما يلائمها ويخدم مصلحتها داخل الإقليم، دون أن تعمل باقي الوحدات في الإقليم من أجل تحقيق ذلك بطريقة جماعية. وحسب الواقعية الجديدة يغلب على الأنظمة الإقليمية الطابع الثاني، لاختلاف القدر الذي تملكه الدول من مقومات ومميزات جغرافية للدول داخل الإقليم.

فاعتبر الواقعيون الجدد أن كل وظائف الدول والوحدات داخل الإقليم متشابهة، وإنما هي متمايزة من حيث القدرات وليس الوظائف.

- إنّ كل الدول سواء كانت في النظام الإقليمي أو العالمي، تسيطر عليها صفة الأنانية وحب السيطرة، وتسعى دائما إلى تحقيق بقائها مهما كلفها ذلك من ثمن.
- في النظام الإقليمي أو أي نظام، الاعتماد على النفس من أجل البقاء يبقى محكم بمقتضى القوة المادية، وإلى مقدار قوة الآخرين. حيث يؤكد الواقعيون الجدد أن النظام الدولي مكون من مجموعة من الأقاليم، وهذه الأخيرة تتميز بالطابع الفوضوي. وهذا ما يدفع بالدول إلى الاعتماد على الذات، مما يجبر الدول على إدارة شؤونها بنفسها. طالما لا توجد سلطة إقليمية يمكن لها أن تضمن لها ذلك.
- تعطي الواقعية مفهوم لتوازن القوى داخل الأقاليم، من خلال تحديد "**هانز مونغورتو**" لهذا المفهوم من خلال عنصرين أساسيين:

1- **العنصر المادي:** وينقسم إلى عنصرين أولهما العنصر العسكري، الذي تمتلكه كل دولة في النظام الإقليمي. أما العنصر الثاني فهو العنصر الإدراكي، أي إدراك هذه القوى بضرورة وجود هذا التوازن. باعتباره أحسن طريقة للحفاظ على أمن واستقرار الإقليم. ومنع أي عدوان من طرف دولة علة دولة أو مجموعة من الدول الأخرى، جرّاء امتلاكها كقوة تفوقها وتضمن لها الهيمنة بأشكال القوة، وترفض الواقعية الجديدة

قيام أحلاف من أجل تحقيق الأمن، وإن قيام الأحلاف هو حالة شاذة نادرة الحدوث، إلا في حالة وقوع عدوان وعادة ما يكون هذا

الأخير من خارج الإقليم. فتلجأ الدول لإنشاء تحالف من أجل صد هذا العدوان جماعيا وينتهي هذا التحالف بمجرد انتهاء الخطر. [1]

يعتبر الواقعيون الجدد الهيمنة لا تجسد على مستوى النظام الدولي بل على مستوى النظم الفرعية. ويقصدون بذلك التكتلات الإقليمية التي تقوم على أسس اقتصادية. وكمثال على ذلك نموذج الصين وإقليم جنوب شرق أسيا وشرق أسيا، ومحاولة الصين الهيمنة والسيطرة على هذه المناطق بشكل مستمر، متطلعة إلى القيادة الإقليمية. ومن خلال هذه النقطة يظهر اهتمام الواقعيون الجدد بالظاهرة الإقليمية، التي يعتبرونها أهم ظواهر العلاقات الإقليمية في النظام الدولي. خاصة بعد الحرب الباردة والتي توضح كيفية تأثير الدول القوية والفاعلة على بعضها البعض. [2]

ترى الواقعية الجديدة أن التجمعات الإقليمية عبارة عن استجابة لحاجة الدول ومصالحها الحيوية، وما تفرضه المتغيرات الجغرافية والسياسية. وهذا ما يدفعها لتكون داخل نظم إقليمية. بدلا من التنافس الفردي الذي يمكن أن يضعف من فرص وجودها وبقائها.كما ترى الواقعية الجديدة أن الدول الكبرى من تدفع إلى إنشاء تعاون إقليمي من أجل خدمة مصالحها المتنوعة سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي وحتى العسكري. وقرب مثال على ذلك ما حدث في أوروبا إبان الحرب العالمية الثانية. وما تبعها من ضغوط أمريكية من خلال إنشاء مشروع **مارشال** لإنشاء أحلاف عسكرية و المنظمات الإقليمية فيكون للدور الأمريكي هو الدافع من

[1] - توفيق حكيمي، الحوار النيو واقعي النيو ليبيرالي حول مضامين الصعود الصيني: دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي. (جامعة باتنة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2007-2008)، ص ص13..16..17.

[2] - جهاد عودة، النظام الدولي، (مصر: دار الهدى، ط1، 2005) ص18.

وراء التوجه الإقليمي الأوروبي، وبالتالي كل التكتلات الإقليمية لها خلفيات وعوامل من طرف الدول الكبرى لها مصالح في إنشاء هذه التكتلات.

كما للواقعية رأي آخر اتجاه وجود هذه التكتلات باعتبار أن إستراتيجية التأقلم مع متطلبات العولمة التي تستلزم وجود القدرة على المنافسة وخاصة ما تعلق بالجانب الاقتصادي. وسبيله الوحيد الدخول في تكتلات إقليمية.[1]

ب) الليبرالية المؤسساتية:

قبل أن نبدأ في الحديث عن اهتمام النظرية الليبرالية المؤسساتية بنية النظم الإقليمية والأقاليم ونظرتها حول أسباب إنشاء النظم الإقليمية، نستعرض أهم افتراضات هذه النظرية ومسلماتها، التي تنطلق منها هذه الأخيرة. وباختصار يمكن حصر هذه المسلمات فيما يلي:

1. الدولة فاعل أناني يسعى إلى تحقيق أكبر قدر من المكاسب بأقل التكاليف.
2. الدولة هي أهم فاعل في النظام الدولي.
3. بقاء الدولة يعتمد على انخراطها في تحالفات وتكتلات، وانتهاج طريقة الاعتماد المتبادل مع دول أخرى، وهذا ما يقف على وجود مصالح مشتركة[2].

إن آخر هذه الافتراضات تعد أهم المسلمات في هذه النظرية، فالاعتماد المتبادل يعني وجود مصالح مشتركة فتعد هذه الأخيرة هي الرابط الأساسي بين الدول. ومنه بناء مؤسسات من أجل تخطّي العقبات التي تقف عائقا أمام التعاون، فالدول تدعم وجود المؤسسات الرسمية والغير الرسمية من أجل تسهيل حل المشاكل، والتنسيق العملي في هذا التعاون بين الدول المجاورة والمتقاربة، التي تهتم بقضايا وظيفية. وتعمل على تحقيق الحد الأقصى من الأرباح

[1] مبارك سعد الله " الدراسات الإقليمية المعاصرة: نحو طرح جديد لمفهوم الإقليمية المعاصرة: نحو طرح جديد لمفهوم الإقليمية " مجلة المستقبل العربي، مجلد3، (عدد17)، (ماي 2010) ص ص.03-04.

[2] بليس، سميث: مرجع سابق، ص ص 54-55.

والفوائد التي يمكن تحقيقها بواسطة المعاملات الإقليمية المنظمة. فهذه الكيانات والمؤسسات الفوق قومية لا تعمل على فرض السيطرة أو التقليل من سيادة الدول، إنما تعمل على ترقية وحفظ مصالح الدول عن طريق تسهيل الالتزام بالاتفاقيات العامة وتوفير المعلومات، وضبط تكاليف المعاملات.

كما يقول الليبراليون المؤسساتيون أنه بواسطة هذا التعاون الإقليمي، يمكن أن تحصل الدول على مكاسب مطلقة. على عكس ما قاله الواقعيون من مكاسب نسبية. وإن اكتساب الدول لأرباح وفوائد في إطار هذا التعاون، يقود إلى تكثيف الاعتماد المتبادل والمؤسسات وبالتالي تقوية الروابط وزيادة التماسك الإقليمي[1].

تركز النظرية الليبرالية المؤسساتية على دور المؤسسات خاصة في ما تلعبه في جانب الاعتماد المتبادل، وبالضبط في الجانب الاقتصادي. فالتعاون هو الذي يساعد في القضاء التدريجي على الصراعات والحروب بين الدول، وذلك كلما توسعت دائرة التفاعل والعلاقات الدولية في إطار الحفاظ على المكاسب، وتوسيع دائرة المصالح والسعي لزيادتها[2].

لقد سلّم الليبراليون المؤسساتيون بفوضوية النظام الدولي، لكن هذا لا يمنع من وجود تعاون وتقارب بين الدول والأقاليم. وكما يقول الليبراليون الجدد أنه يمكن تلطيف هذه الفوضى وإعطائها صورة إيجابية، من خلال المعاملة بالمثل لكن في الوجه الإيجابي كرد للجميل وذلك من خلال الأنظمة القائمة بواسطة المؤسسات الدولية. خاصة ما تعلق بالاستثمار والاقتصاد عامة.

تعد الليبرالية المؤسساتية التجربة الأوروبية أحسن مثال للتكامل الإقليمي، واعتبرته القدوة الحسنة التي يجب على باقي التكتلات الإقليمية السير على خطاها وجعلها المثال الأعلى لها.

[1] نسيمة طويل، الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا: دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة (جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009-2010)، ص 70.

[2] مهني: مرجع سابق، ص 70.

دعت الليبرالية المؤسساتية إلى إنشاء تكتلات الإقليمية، وذلك لما يعود على الدول من مكاسب مطلقة. واعتبرت ذلك هو الحافز الذي يجعل الدول تحاول الانخراط الدائم في التكتلات الإقليمية، كما تؤكد الليبرالية المؤسساتية على أن هذا التعاون والتقارب الإقليمي يبدأ بمبادرة من طرف الأفراد والمؤسسات. ووصفته بأنه عبارة عن تنظيم للمصالح وترتيبها وليس هو طمس وتغيير للهويات كما اعتبره المثاليون، وقد أشارت الليبرالية المؤسساتية إلى نقطة مهمة وهي الحفاظ على التعاون في ظل الفوضى الدولية، وذلك عن طريق تسهيل إنشاء الأنظمة الإقليمية[1].

تعطي الليبرالية المؤسساتية كل الصلاحيات والامتيازات لتلك المؤسسات الدولية من أجل الحفاظ على السلام داخل الإقليم، وجعله صفة سائدة إقليميا وتستشهد بذلك بالمنظومات الدولية مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **OECD** والمجموعة الأوروبية للفحم والصلب. وذلك لقيام هذه المؤسسات بإرساء الثقة بين الدول وتجاوز المشاكل وحلها حتى وإن كانت هده الأخيرة ذات طابع تاريخي قديم[2].

ج) نظرية التكامل:

يقصد بالتكامل هو ذلك التطور الحاصل في الجانب الاقتصادي، الاجتماعي والتوافق والترابط بين العمليات الإنتاجية والأساسية خاصة، فهو وسيلة من أجل تحقيق الاستقرار والتقدم الذي يعم فيما بعد باقي القطاعات، التي آخرها هو القطاع النقدي والأمني والسياسي والاندماج التام وسنحاول في هذا المطلب إسقاط هذه النظرية على الإقليم ودراسة عملية التكامل داخله.

يقوم التكامل في الإقليم على الروابط الاقتصادية والتكنولوجية والتوافق بين التقسيم الجغرافي للإقليم والموارد الطبيعية وموارد العمل. أي التوزيع المتوازن والعادل لليد العاملة

[1] بليس، سميث: مرجع سابق، ص 41.

[2] ربيعي: مرجع سابق، ص 55.

وغيرها من موارد الإقليم. فمفهوم التكامل الإقليمي يشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية معا للإقليم، مما يحقق التوافق من أجل التطور وبناء البنية التحتية له. وتحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك في الإقليم والتكامل ليس غاية فحسب، وإنما هو وسيلة من أجل تحقيق الفعالية الاقتصادية القصوى في الإقليم. عن طريق الاستثمار الصناعي، الزراعي والتجاري وغيرهما من المجالات الاستثمارية. فيمكن قياس مستوى التكامل في الإقليم من خلال قياس مدى تلبية حاجاته، من الإنتاج الداخلي المحلي. مع ضرورة حساب تخصص الإقليم في قطاعات معينة[1].

فنقول أن هذه النظرية تقوم على تنقل الأفراد والسلع والمعلومات والأفكار، عن طريق المنظمات الوطنية داخل الإقليم مما يزيد من احتمال انتشار السلام، ومنع قيام حروب داخل الإقليم، وذلك من أجل الحرص على تحقيق الرفاهية والتقدم وتحقيق المكاسب داخل الإقليم. بدلا من اندلاع الحروب وعرقلة حركة السير والتنقل بالنسبة للأفراد والأموال والأفكار وخلق وسائل وقنوات الاتصال[2].

يرى **كارل دوتيش** أن التفاعل الثقافي يمكن أن يكون أكثر كثافة، بشكل يسمح للإقليم أن يشكل جماعة أمنية، فالتعاون دول أوروبا في نظر **كارل دويتش** يشكل مثالا جيدا للصورة الجماعة الأمنية التعددية. بالرغم من أن الإستراتيجيات المؤسساتية والمتعلقة بالتعاون الفوق وطني لم تطبق ولم يتم العمل بها. حيث أن الخصائص الثقافية المشتركة للمنظمة سمحت للإقليم بالتعاون وتعدي الحدود الجغرافية. فنجد أن **دويتش** يستند في تعريفه للإقليم على أسس مؤتمرات اجتماعية، اقتصادية واتصالية[3].

[1] دياب: مرجع سابق، ص ص 496-497.

[2] عبد الناصر جندلي "النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف والتغير في ظل تحولات العالم ما بعد الحرب الباردة"، مجلة المفكر (عدد 5)، ص 132.

[3] ربيعي : مرجع سابق، ص ص 51 .... 53.

أما **إميتاي إتزيوني** ركز على التعاون المؤسساتي للإقليم، وذلك من خلال التركيز على الثقافة المشتركة كمتغير أساسي، وكذلك بالتركيز على المعطيات والمعلومات حول الحركة الانتقالية للأشخاص والسلع ورؤوس الأموال والخدمات. كما يقول **إرنست هاز**

"إن دراسة التكامل الإقليمي يفسر كيف ولماذا تتفق الدول على أن تكون الدولة ذات سيادة بشكل كامل وكيف ولماذا تندمج وتختلط الدول مع جيرانها، إلى أن تفقد الخصائص الحقيقية للسيادة. على الرغم من أنها تسعى لاكتساب تقنيات جديدة لحل نزاعات فيما بينها.

والمقصود بذلك أن الدول تبحث عن تحقيق مكاسب أكبر من خسائرها جراء التخلي الجزئي عن سيادتها، مقابل مكسب أكبر ناتج عن أفعال جماعية. كالأمن مثلا وقد طرح هذا المفهوم الجديد، وهو ما يسمى بالانتشار أي تجاوز الحالة الأولى للتكامل والقطاعات القاعدية، التي كانت تمثل نقطة الانطلاق إلى مستوى أعلى من باقي القطاعات حتى المجال السياسي[1].

تهدف الدول إلى الانخراط في تكتلات إقليمية رغبة في رفع معدل نموها الاقتصادي على نحو جماعي. فترى هذه الأخيرة إمكانية تحقيق امتيازات اقتصادية. عن طريق تشكيل هيكل أشخاص أكثر كفاءة داخل المجموعة الاقتصادية الإقليمية، والاستفادة من الأبحاث والأنشطة الهادفة إلى الرغبة في القيام بالإصلاحات في السياسة الاقتصادية المحلية داخل التكتل الإقليمي.

ترغب الدول في الاستفادة من الأسواق الإقليمية المحلية داخل التكتل الإقليمي، مما يؤدي إلى زيادة فرص التعاون الصناعي الإقليمي. بالإضافة إلى الأهداف الاقتصادية هناك أهداف

[1] ربيعي: مرجع سابق، ص ص 51 .... 53.

اجتماعية وسياسية، كتقوية الروابط والتحكم في تدفقات الهجرة، ورغبة الأعضاء في تحسين قدراتهم التفاوضية الدبلوماسية المتعددة الأطراف[1].

يعرف **السيد سليم** التكامل الإقليمي "بأنه العملية التي تؤدي إلى توظيف الموارد الإقليمية بشكل مشترك، على بقاء الدول متمتعة بوضعها الخاص. كما يرى أن الاندماج هو حالة متقدمة من التكامل بحيث تؤدي إلى تشكيل كيان سياسي جديد، أو جماعة سياسية وقد أعطى **جوزيف** ثلاث 03 أبعاد للتكامل الإقليمي في كتابه حول "**السلام والتكامل**" والتي حصرها في:

1. **التكامل الإقليمي الاقتصادي:** يشمل بعدان هما البعد التجاري الإقليمي، والبعد الخدماتي. والذي يقصد به حكم الانتقال مع الخدمات المشتركة بين الدول المتكاملة في الإقليم بالنسبة إلى الدخل القومي.
2. **التكامل الاجتماعي:** اعتبره بعدا مهما في عملية التكامل الإقليمي، وقد حصر في عملية الاتصال والتنقل والمعاملات بين الدول. والذي يشكل ثقافة وطنية غير إقليمية.
3. **التكامل السياسي:** وهو عملية يتم بها الربط والتنسيق بين الدول على مستوى وضع السياسات. ويشمل ذلك التكامل الإقليمي والمؤسساتي والتكامل في مجال رسم السياسات الإقليمية العامة، بما في ذلك الشؤون الأمنية والعسكرية الدفاعية[2].

يعتبر التكامل الإقليمي إستراتيجية تتبناها الدول من أجل تحقيق أهداف تعجز دولة لوحدها أن تبلغها، خاصة تلك الدول الضعيفة التي تعجز عن تحقيق أمنها، بالإضافة إلى تحقيق الرفاهية لشعوبها، عن طريق المنظمات الإقليمية بكل أنواعها. يرى **ليون لندبارغ** أن التكامل الإقليمي في شقه العملياتي، تكون فيه الدول إما راغبة أو عاجزة عن إدارة شؤونها

[1] محمد لحسن علاوي "الإقليمية الجديدة: منهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي"، مجلة الباحث، (العدد 7)، (2009-2010 جوان)، ص ص 111-112.

[2] رقية بلقاسمي، التكامل الإقليمي المغاربي: دراسة في التحديات والآفاق المستقبلية (جامعة محمد خيضر –بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية 2010-2011)، ص 51.

الخارجية والداخلية بالاستقلالية عن بعضها، فتسعى لاتخاذ قرارات مشتركة على المستوى الإقليمي ككل بتفويض شؤونها إلى مؤسسة إقليمية مختصة[1].

ركز **هانس غان جينكل** في تعريفه للتكامل الإقليمي على التفاعل بين الدول، مع الأخذ بعين الاعتبار الجوانب الأمنية والسياسية. بالإضافة إلى الجانب الأساسي الذي يعد كقاعدة، أي الجانب الاقتصادي، بالإضافة إلى القضايا الاجتماعية والثقافية. فتكون درجة التكامل الإقليمي محددة ومحكومة بمدى رغبة الدول ذات السيادة والاستقلالية في تقسيم سيادتها من أجل الوصول إلى تكامل إقليمي فعال. نستنتج أن هناك علاقة بين التكامل والإقليم بصفته هو المجال الجغرافي والفضاء الحيوي للدول ذات العلاقة الإقليمية[2].

نظرية كارل دويتش في التكامل الإقليمي:

يعتبر كارل من المنظرين الذي ساهموا في تطوير نظرية التكامل وذلك من خلال مرتكزين أساسيان هما:

1. **عنصر الاتصال:** هو أساس بين وحدات التكامل في الإقليم سواء كان الاتصال عمودي أو أفقي.
2. ارتباط الاتصال بتاريخ العلاقات بين وحدات التكامل الإقليمي، فكلما كانت العلاقات الماضية متميزة بالود والتعاون كل ما كان ذلك بسببا في دفع وتمتين الروابط بين الدول ويزيد ذلك في رغبة الأطراف في التكامل. فعنصر الاتصال وتدفق المعلومات يساعد على إبقاء الصلة التكاملية خاصة بين الدول التي تتباعد جغرافيا.

[1] جندلي: مرجع سابق، ص 20.

[2] كمال مقروس، دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي: دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغاربية (جامعة فرحات عباس: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2013-2014)، ص 38.

بالإضافة إلى نظرية **دويتش** الاتصالية هناك نظرية أخرى **لكارل** تعرف بنظرية المبادلات التي تنحصر بمجالات التدخل بين أعضاء المجتمع الإقليمي. فمن وجهة نظره عندما تكون التبادلات أسرع وقابلة للتطور بين أعضاء المجموعة الإقليمية يشكل قاعدة لأي عملية داخل الإقليم. ويضيف إلى ذلك أنه من أجل تقييم أي تنظيم إقليمي، فإنه يجب قياس وتحديد قيمة التبادل ومجاله بين وحدات التكامل الإقليمية.

أما الهولندي "**جان هرمان**" فقد ميز نوعان من التكامل السلبي الذي تتخذ فيه إجراءات على مستوى الإقليمي المتكامل، تعيق توثيق الصلات بين الدول الساعية إلى إقامة تكامل فيما بينها وضرورة ترك الحرية لحركات التدفق الاقتصادي. لتعمل وفق القواعد الاقتصادية. أما الجانب الإيجابي فهو ذلك التكامل الذي يعمل على وضع إجراءات واليات على مستوى الإقليمي تساعد على تحسين وتطوير الوضع القائم.

لكن "**بون بيندر**" يضيف كلا النوعين السابقين ضمن الجانب التكاملي السلبي ويطرح نموذجه الذي يراه هو إيجابي، والمتمثل في وجود اتفاق على سياسات إقليمية بين وحدات التكامل الإقليمي من أجل تحقيق أهداف اقتصادية جديدة[1].

تؤكد الوظيفية الجديدة على أن تنطلق عملية التكامل الإقليمي من القضايا البسيطة تم الانتقال إلى القضايا السياسية ذات الشأن الأكبر حتى لا تصادف عملية التكامل صعوبات وحواجز تمنع استمرار العملية التكاملية، وهذا ما يؤدي إلى فشلها كما تعطي الوظيفية الجديدة دورا مهما للمؤسسات الدولية الإقليمية في دفع عملية التكامل. بالإضافة إلى دور النخب المدفوعة بدافع المصلحة. كما ركزت الوظيفية الجديدة في هذا الجانب على القوة باعتبارها غير منفصلة عن الرغبة في تحقيق الرخاء على المستوى الإقليمي[2].

[1] مرجع نفسه، ص 6.

[2] نظريات التكامل والاندماج: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، قسنطينة، الجزائر (21-2-2014).

يرى **بلاسا BALASSA** أن زيادة الاعتماد المتبادل الاقتصادي بين مجموعة الدول في منطقته يؤدي إلى إنشاء منظمة تجارية حرة ثم الاتحاد الجمركي فسوق مشتركة، ينتهي بإنشاء وحدة اقتصادية إقليمية ثم وحدة سياسية إقليمية متكاملة[1].

في الأخير يمكن القول أن نظرية التكامل تعطى صورة للأقاليم تتمحور حول الجانب الاقتصادي كنقطة انطلاق، وقاعدة لتكوين المنظمات الإقليمية. فحسب هذه النظرية يتشكل البعد الاقتصادي سببا لتقارب الدول. وأن هذه الدول ستنتقل إلى بنية جديدة بعد التعمق والاحتكاك فيما بينها داخل الإقليم. لتدخل في علاقات جديدة ذات طابع أمني وسياسي وهي أعلى درجات التكامل التام في كل القطاعات فيصبح هذا التكامل ذو طابع إقليمي خالص.

د) نظرية الدور:

مدخل تعريفي بهذه النظرية:

مع ظهور الثورة السلوكية في النصف الثاني من القرن الماضي، انفتحت شتى العلوم على بعضها البعض وأخذت تتمازج فيما بينها. وأحد هذه العلوم هو علم السياسة، الذي أصبح يستعمل ويطبق مختلف المناهج والنظريات التي كانت تقتصر على باقي العلوم الأخرى، مثل العلوم الطبيعية، الفيزيائية وعلم النفس والاجتماع وغيرها من العلوم ومن بين المفاهيم التي أخذها علم السياسة، مفهوم الدور الذي جاء في علم الاجتماع وعلم النفس أساسا وأعطى له معنا سابقا يمكن من خلاله فهم الظاهرة السياسية، فهما لدور الأفراد ووحدات أساسية وفق منظور يوضح فعالية هذه الأفراد والوحدات السياسية في الواقع المادي. وفيما سيأتي سنحاول استعراض مفهوم الدور والمقصود به في علم السياسة وإسقاطه على المنظمات الإقليمية نظريا.

نظرية الدور هي نظرية اجتماعية، فالدور في الأوساط الاجتماعية هو تلك الوظائف المختلفة لكل فرد أو فاعل مرتبط ونابع عن تقسيم العمل، فنميز نوعين من الأدوار، منها ما

[1] دياب: مرجع سابق، ص 52.

هو مكتسب من جهة ومنها ما هو فطري طبيعي من جهة أخرى. أي بما ارتبط بالعائلة والجنس، من ذكر وأنثى وأب وأم، والمكتسب يكون ناتج عن نشاط الفرد في المجتمع في العمل والمهنة والحرف لكن يبقى مفهوم الدور يحفه بعض الغموض مثله مثل باقي المفاهيم الأخرى. فهناك من عرّفه على أساس التفاعل بين الفرد ودوره وهناك من عرّفه على أساس البعد الاجتماعي والأنتروبولوجي والعلاقة بين الدور والمكانة فيختلف دور كل فرد حسب مكانته وموقعه في المجتمع وعلى هذا الأساس عرّفه **BIDDLE (بيدل):** فالمرأة مثلا في بعض القبائل والمجتمعات البدائية تقوم بأدوار من المفترض أن يقوم بها الرجل في بعض المجتمعات الأخرى كالزراعة والصيد. فالمنظومة القيمية والطبيعة لهذه الشعوب هي من تحدد هذه الأدوار، فيصبح الدور ذو طبعة اجتماعية قيمية.

وقد عرّف "**لينتون**" الدور على أساس الحقوق والواجبات والأوضاع السائدة ضمن المجتمع وهيكلته فلكل فرد دورة حسب مكانه وترتيبه في البنية الهيكلية الاجتماعية، مثل دور كل شخص في العمل. فدور رب العمل أو المدير ليس هو نفسه الدور عند العمال الذين يقلون عنه درجة. فيختلف دوره عن دور العامل ويكون دور هذا الأخير مبني على أساس ما يضعه المدير بصفته هو من يتحكم في هذه الأدوار[1].

النظام الدولي هو عبارة عن مجتمع دولي متكون من أسر إقليمية تشكل مجتمعات لها قيم وقوانين خاصة تحكمها وتنظم ديناميكيتها، وتحدد لكل وحدة منها الدور الذي تلعبه. كما في المجتمعات البشرية تماما فلكل وحدة دورها على حسب درجتها وتصنيفها في الإقليم، كما يحدد دورها في بعض الحالات على حسب ما وجدت عليه طبيعيا، من موقع ومساحة. كما يحدد كذلك دورها على ما بنيت عليه من قيم عقائدية في كل المجالات سواء كانت هذه العقيدة مجتمعة أو أمنية عسكرية وحتى نضمها السياسية القائمة عليه. ومن هذه النقاط الأساسية يمكن

[1] دندان: مرجع سابق، ص ص 28-29.

إسقاط نظرية الدور كنظرية اجتماعية تخص للأفراد والمجتمعات على النظم الإقليمية، بحكم أنها تقوم على نفس النمط الذي تقوم عليه هذه المجتمعات البشرية.

نظرية الدور على المستوى السياسي الإقليمي:

قبل أن نبدأ في الحديث عن نظرية الدور، سنحاول النظر إلى مفهوم الدور حتى نتمكن من إعطاء صور أوضح لهذه النظرية وكيف أدخلت في مجال العلاقات الدولية فالدور في **اللغة** من دار دورانا وأداره غيره ودَور به وتدوير الشيء يعني معالجته و يقصد به مجموع طرق الحركة في المجتمع، وما يتسم به الفرد في ممارسة وظيفة خاصة. وهناك من يرى أنه السلوك المتوقع من تفاعل أو فاعل في المركز الاجتماعي[1].

وهناك كذلك من يراه على أنه ذلك النظام أو القواعد الاجتماعية الموجهة نحو الفرد وحده بصفته عضو في الجماعة، أو مثلا يرمز لطائفة أي تركيبة مجتمعية يقع ضمنها التفاعل الاجتماعي.

ويشرح **ساربن** في كتابه **"نظرية الدور"** مفهوم الدور في وصفة للسلوك المتوقع للدور الاجتماعي والعوامل التي تؤدي إلى التناقض بين السلوكين الحقيقي والمتوقع للدور فيحصرها **ساربن** فيما يلي:

1. مدى فهم الفاعل للضوابط والقوانين التي تحكم وتحدد الحقوق والواجبات.
2. درجة اتضاح الضوابط التي تنظم وتحكم النظم التي تحدد وظائف الدور.
3. مدى قدرة الفاعل على تنفيذ الواجبات والمهام المكلف بها.

أما مفهوم الدور في السياسة يقصد به معالجة دور الدولة بصفتها وحدة من مجموع الوحدات باعتبار الدولة تمثل ذاتها، فمفهوم الدور في السياسة الدولية هو تصور صانع

[1] يونس مؤيد يونس، أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الإستراتيجي بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية، (الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط 1، 2015)، ص 10.

السياسة الخارجية للمجالات الرئيسية التي تتمتع بها دولته من نفوذ وتصوره للدوافع والأهداف الخارجية لدولته، والنتائج والتغيرات المنتظرة والمتوقعة سواء كان في النظام الدولي أو الإقليمي نتيجة قيام الدولة بهذا الدور أو الفعل.

وقد تطورت هذه النظرية نتيجة الاهتمام المتزايد بالمتغيرات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، وظهور عصر جديد سمي بعصر الأقاليم وولادة دول تعرف بالقوى الإقليمية فيما ينحصر تأثيرها على المستوى الإقليمي وانفرادها في التحكم بسير العلاقات والتفاعلات ضمن حدود النظام الإقليمي الذي تنتمي إليه. مع التراجع الملحوظ في تأثير القوى العظمى داخل الأقاليم، وهذا ما تحدث عنه "**دايفد مايرز**" في قوله "إن الانخفاض في قدرة الدول الكبرى على الامتداد بقوتها بصورة موحدة حول كوكب الأرض، قد سمح للدول الإقليمية ذات النفوذ بأن تمارس تطلعات الهيمنة منذ زمن طويل".

وقد أضاف "**دايفد مايرز**" أدوار الفواعل الإقليمية على النحو التالي:

1. المهيمن الإقليمي أو المتطلع إلى الهيمنة وهو دولة أو عدة دول في الإقليم تملك القوة أو في طريقها لامتلاكها لاكتساح النظام الإقليمي[1].
2. **المساوم:** وهو الفاعل الذي يأتي مباشرة بعد المهيمن في النظام الإقليمي، وهي دولة مهيمن عليها وهي تملك القوة للمساومة مع المهيمن، فتجعل الدول المهيمنة تدفع تكاليف باهظة في ممارستها لهيمنتها الإقليمية. أو بعبارة أخرى تكون لها القدرة على المنافسة عسكريا واقتصاديا وحتى معنويا.
3. **الموازن:** وقد يكون دولة أو عدة دول تعد قوى فاعلة داخل النظام الإقليمي، قد لا تقل من الناحية المادية عن قدرة المساوم. لكنها من منظور الدور تقوم بمهام مختلفة داخل النظام الإقليمي، فتكون في الغالب لها دور المحايد في الصراعات بين المهيمن

[1] دندان: مرجع سابق، ص ص 7-8.

والمتطلع للهيمنة، والدول المساومة من جهة أخرى وهناك من يطلق عليها اسم الوسيط في النظام الإقليمي[1].

حسب نظرية الدور الإقليمي يحدد لكل واحدة دورها أو أدوارها ونشاطها الخارجي والداخلي في الإقليم، وهذا الدور مرتبط بسياسة الدولة داخليا وخارجيا في الإقليم. وهذا يرتبط بإدراك صانع القرار في السياسة الخارجية حسب موقع دولته في النظام الإقليمي الذي تنتمي إليه فيمكن أن تلعب الدولة دورا معينا على المستوى العالمي، ودورا آخر على المستوى الإقليمي كما هو الحال القوى الكبرى كفرنسا، ألمانيا، تركيا وإيران وغيرها من الدول التي لها تأثير على مستوى النظام العالمي، ونظمها الإقليمية التي تنتمي إليها[2].

وقد لقيت دراسة الأدوار الإقليمية اهتماما بالتزامن مع تطور الدراسات الإقليمية وتطور الأحداث في الساحة الدولية، فأظهر الدور المتزايد للقوى الإقليمية فيما يخص التأثير على سير الأحداث على المستوى الإقليمي وحتى الدولي. بالإضافة إلى العجز الملحوظ للقوى الكبرى الخارجية في التحكم بالأحداث على مستوى النظم الإقليمية، دون إرادة الأطراف الإقليمية الداخلية.

تنظر الدراسات الخاصة بالأدوار الإقليمية أساسا في أدوار الوحدات المكونة للإقليم التي تلعبها داخل الإقليم الذي تنتمي إليه، ومشاركتها في التفاعلات الخاصة بإقليمها فتصنف هذه الدول ضمن القطاع المركزي في الإقليم، أي ضمن الدول الرئيسية التي تؤثر في طبيعة العلاقات القائمة بينها وطبيعة السياسة الإقليمية. فيميز **"دايفد مايرز"** ثلاث أنواع من الفواعل داخل القطاع المركزي، وبالاستناد إلى الدور الذي تلعبه كل دولة في الإقليم، فرتب **"مايرز"** أدوار تلك الفواعل على النحو التالي:

[1] مؤيد يونس: مرجع سابق، ص 12.

[2] دندان: مرجع سابق، ص ص 35-36.

1. **المهيمن الإقليمي:** هو تلك الدولة أو الدول التي تملك القوة أو في طريقها لامتلاكها وتكون هذه القوة كافية للسيطرة على النظام الإقليمي، فتأخذ الدولة دور المهيمن في الإقليم عندما تكون القوى الكبرى في هذا الإقليم، لكن بوجود أكثر من قوة كبرى في الإقليم لا تعتبر تلك الدولة مهيمن إقليمي، بل تعتبر مهيمنا محتملا. والمهيمن المحتمل هو الدولة التي تمتلك القدرة على السيطرة الإقليمية مستقبلا وذلك بالتغلب على باقي الدول ذات القوة الكبرى في الإقليم، وبالرغم من ذلك يقول "**جون مرشايمر**" أن الهيمنة نادرة لكون تكلفة التوسع غالبا ما تتعدى المكاسب، فالفوائد قبل تحقيق السيطرة فالدولة تبحث عن الهيمنة عندما تكون التكلفة منخفضة فقط.
2. **المساوم:** يعتبر هو الفاعل الثاني في النظام الإقليمي والمساوم، ويمتلك القوة الكافية للمساومة مع الدول المهيمنة أو المتطلعة للهيمنة. ويكون في مقدورها جعل نفقات الهيمنة باهظة أو على الأقل يكون المساوم يمتلك قدرة على التعدي العسكري والمادي والمعنوي للدول المهيمنة والطامحة للهيمنة. لكن المساومون لا يكونون في درجة واحدة، فهناك مساوم أول ومساوم ثاني. وفي هذه الحالة تكون هناك صعوبة أكبر بالنسبة للمهيمن أو المتطلع للهيمنة وذلك بارتفاع نفقات الهيمنة فيكمن دور المساوم في جعل الدول المهيمنة أو المتطلعة للهيمنة، تتعامل بعقلانية اتجاه سيطرتها على الإقليم بجعل تكاليف الهيمنة باهظة قدر المستطاع.
3. **الموازن:** يمكن أن يكون الموازن أكثر من دولة، باعتبارها قوى فاعلة لكنها من منظور الدور تكون لها مهام مختلفة عن الدول المهيمنة والمساومة. فهي عادة ما تكون لها مهام الوساطة والموازنة بين الأطراف الإقليمية، لكونها أكثر عرضة للإغراء من أجل أن تدخل في تحالف واستقطاب من طرف الدول أكثر منها قوة يمكن أن يكون أحد الطامحين للهيمنة أو أحد المساومين، فيتوقف التوازن النظام الإقليمي على دور هذه

الدول الموازنة ودورها الذي تلعبه في المحافظة على توازن النظام الإقليمي ومدى رغبتها في القيام بمهام الوساطة[1].

خلاصة:

إن دور كل دولة في أي نظام إقليمي يحدد عن طريق موقعها في هذا النظام دون أن تقدم أي دولة على ممارسة دور غير دورها. فقيام هذه الدول بأدوارها في أي إقليم يكون محكوم بمقدار القوة التي تمتلكها، وما يمكنها أن تفعله حتى تحقق مكانة بارزة في النظام الإقليمي.

[1] مرجع نفسه، ص 38.

الفصل الثاني

الصين كقوة إقليمية في شمال شرق آسيا بين الرغبة والقدرة

تمهيد:

إن كل دولة تطمح لتكون قوة إقليمية تكون مدركة لدائها أنها تملك ما يؤهلها لتكون قوة إقليمية بناء على ما تملكه من قوة بشقها المادي المعنوي، وإلا فهي لن تبدي رغبتها في أن تكون القائد الإقليمي ولن تصدر منها أي مطالبات، أو تصرفات تعبر عن طموحها لتولي الزعامة الإقليمية. وغالبا ما تكون هذه الأفعال والمطالب التي تترجم رغبة أي دولة في إقليم ما لتكون القوة الإقليمية الرائدة هو مبادرتها لتحمل أعباء إقليمية. ولعب الدور المركزي في العمل من أجل تحقيق الأمن والاستقرار الإقليميان بشكل عام، أي على المستوى الإقليمي الكامل وليس بشكل جزئي على مستوى أقطاب محددة، وذلك بالمبادرة والخوض في المسائل الإقليمية المتعلقة بالجانب الأمني مثل حل النزاعات الحدودية بين الدول الإقليمية أو مشكل انتشار السلاح أو مشاكل متعلقة بملكية الأراضي. فتلعب دور الوسيط بين الأطراف المتنازعة بالإضافة إلى ذلك فإن الدولة الراغبة في أن تكون قوة إقليمية تلعب دور المبادرة في إطلاق سياسات اقتصادية إقليمية. وتعمل جاهدة من أجل نجاحها على نطاق واسع بهدف تنمية الإقليم والارتقاء به إلى درجة الاندماج، وهذا ما يمنح الدولة المصداقية في أهدافها وإعطاء أفعالها الشرعية. ومنه تهيئة الأرضية المناسبة من أجل تقبلها من طرف باقي الفواعل الإقليمية، لتكون القوة الإقليمية يعترف بها.

وسنحاول في هذا الفصل توضيح رغبة الصين لأن تكون قوة إقليمية، وما إن كانت هذه الرغبة المدعومة بالمطالبة تتوافق مع ما تملكه الصين من القدرات، التي تمكنها من أن تكون قوة إقليمية في شرق آسيا. وهذا ما سنوضحه في دراستنا من خلال استعراض رغبة الصين وقدراتها لتكون قوة إقليمية في شرق آسيا.

المبحث الأول: تعبير الصين عن رغبتها لتكون قوة إقليمية في إقليم شرق آسيا.

باعتبار الصين قوة اقتصادية في إقليم شرق آسيا، لا يمكن الإغفال عن الدور الذي تلعبه في هذا الإقليم في الجانب الاقتصادي. خاصة بعد تركيزها لتعزيز هذه القوة وزيادتها في ظل المنافسة التي تشهدها مع دول الجوار الإقليمي. بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي باتت هي كذلك تبرز كقوة متعددة المجالات وازدياد اهتمامها بهذا الإقليم. بالإضافة إلى وجود العديد من الأزمات الإقليمية كما ذكرنا من قبل. انطلاقا من هاتين النقطتين يمكن أن نلاحظ رغبة الصين القوية في محاولتها للبروز، من خلال دفع نفسها دائما لتكون المبادر الأول في طرح مشاريع اقتصادية والسهر على تنظيمها والعمل على إنجاحها، بهدف دفع الإقليم إلى التنمية الشاملة. ولقد لعبت الصين هذا الدور وكانت بارزة فعلا بطرح مبادرات وإنشاء شبكات اقتصادية تفاعلية جد فعالة في الإقليم. أما النقطة التالية التي لاحظنا من خلالها أن الصين تعبر على نيتها في أن تكون قوة إقليمية وهي اهتمامها بالقضايا الأمنية الإقليمية، من خلال قيامها بجهود لحل النزاعات والتخفيف من حدة التوترات التي تميز إقليم شرق آسيا، سواء كانت متعلقة بقضايا سياسية أو قضايا أمنية عسكرية وحتى اجتماعية تاريخية.

يعكس كل ذلك مدى اهتمام الصين وسعيها للحفاظ على أمن واستقرار الإقليم، وهذا الدور لا تستطيع القيام به إلا دولة تمتلك من القوة ما يؤهلها لتحمل ذلك، وتحقيق نتائج إيجابية وهو ما يعرف بالقدرة. وسنحاول فيما يلي توضيح ذلك في المطالب التالية التي سنبرز فيها ونوضح رغبة الصين لتكون قوة إقليمية في شرق آسيا.

المطلب الأول: رغبة الصين في أن تكون قوة إقليمية من خلال اهتمامها بالجانب الاقتصادي وتنميته.

تعتبر الصين أهم قوة اقتصادية في منطقة شمال شرق آسيا وذلك بناءا على حجم الاستثمارات التي تستحوذ عليها الصين في الإقليم، وهو الشيء الذي تركز عليه الصين حتى تتمكن من بلوغ أهدافها خاصة ما تعلق بمحيطها الإقليمي والصين في عمل دائم، من أجل أن تفتح مزيدا من الاستثمارات مع دول الإقليم وإطلاقها لمبادرة من أجل إنشاء مناطق تبادل حر بين دول الإقليم. بالإضافة لإنشاء مؤسسات ذات طابع اقتصادي تنظيمي تعمل على ضبط المعاملات الاقتصادية، قصد إنجاح هذه المعاملات وفق أطر قانونية تنظيمية.[1]

ومن الواضح أن الصين تحرص دائما على تطوير العلاقات الدبلوماسية الاقتصادية بهدف التواصل الاقتصادي مع دول الجوار، وحتى دول العالم وتعارض دائما العدوانية ونزعة الهيمنة. وانتهاج سياسة القوة فالصين أحد القوى الإقليمية التي تدعم التعاون والسلام والتنمية الإقليمية المشتركة.

وقد كرست الصين مفهوم التنمية الجديد الذي يتخذ من المساواة والمنافع المتبادلة، نواة لمبادراتها وجهودها الدبلوماسية الاقتصادية اتجاه إقليمها.

كما تدعو الصين إلى ضرورة تحقيق المنافع المتبادلة مع الآخرين وجعل المكاسب شاملة لجميع دول الإقليم من أجل تقدم المسيرة التنموية لكامل إقليم شمال شرق آسيا، كما تشجع الانفتاح بدلا عن العزلة والتحلي بالمنافسة الشريفة بدلا من الأنانية والتقدم على حساب باقي دول الإقليم. بالإضافة إلى ذلك أكدت الصين على تشجيع التكامل الإقليمي بدلا من القطيعة

[1] سعيد الحسينة، العصر الصيني: الاقتصاد الصيني الناهض وتأثيره على الاقتصاد العالمي والتوازن الإقليمي، (بيروت: دار العربية للعلوم، ط 1، 2005)، ص 183.

والاكتفاء بمعاملات ثنائية قطبية مغلقة، وهذا كله من أجل الازدهار المشترك الذي ينعكس إيجابا على كامل الإقليم[1].

أصبحت الصين منذ 2002 فاعلا مهما في منطقة شمال شرق آسيا وذلك من خلال القفزة النوعية التي حققها بدعمها لشبكة العلاقات الاقتصادية بين دول الإقليم ولعبها دورا مركزيا في جميع المعاملات والتبادلات الاقتصادية والتجارية بين دول الإقليم. فالصين هي أساس المعاملات الاقتصادية خاصة في ما تعلق بتصدير السلع المنتجة من طرف الشركات للشرق آسيوية، من خلال تجميعها وإعادة تصديرها إلى خارج الإقليم. النتيجة هي أن أصبحت الصين تمثل مركز الإقليم في الجانب الاقتصادي والمعاملات التجارية حيث أصبحت دول إقليم شمال شرق آسيا تركز في مبادلاتها التجارية مع الصين وهذا ما ساعد على جعل الصين تسهر على أن تكون موضع ثقة من خلال الحرص على المصالح والمنافع الاقتصادية لدول الإقليم.[2]

من الوسائل المعتمدة كذلك من طرف الصين هي الدبلوماسية الاقتصادية، التي ترتكز على حسن الجوار مما جعلها تندمج وتكون مصدر ثقة من طرف دول الجوار في إقليمها، إذ تدعوا إلى إنشاء مزيد من الفضاءات للاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الجيران، بما في ذلك اليابان الذي يعد معجزة آسيوية في الاقتصاد وقائد الحرب الاقتصادي في المنطقة وفق نموذج **الإوز الطائر.**

وما يلاحظ أن الصين في السنوات الأخيرة، أنها أصبحت الشريك الاقتصادي الأول لدول إقليمها، وهذا ما ساعد على زيادة حجم المعاملات البيئية مع دول إقليمها وبقاء الصين في إصرارها لقبول فكرة توسيع مجالات الاقتصاد مع هذه الدول. وهذا يعبر عن رغبة الصين

[1] www.fineprint.cn ،p.10، 15 -03 –2018H. 04-00 .PM

[2] سعيد الحسينة، العصر الصيني: الاقتصاد الصيني الناهض وتأثيره على الاقتصاد العالمي والتوازن الإقليمي، (بيروت: دار العربية للعلوم، ط 1، 2005)، ص 10.

لتكون هي مركز الاقتصاد الإقليمي في شمال شرق آسيا وتكون أرضية للانطلاق في مشاريع تنموية إقليمية[1].

يرى "**برجنسكي**" أن الصين لن تتخذ موقف عدواني في المستقبل من أجل السيطرة وقيادة إقليمها وحتى آسيا بأكملها حيث يقول "تشهد منطقة آسيا نمو مطرد للصين لكن بصفتها قوة مسالمة فهي ترى أن النزاع خيار حتمي فهم لا يملون إلى مواجهة الولايات المتحدة أو أي دولة في إقليمها عسكريا بل هم يركزون وجودهم على التنمية الاقتصادية وهي في سعي للحصول على اعتراف دولي لتكون القوة الكبرى في إقليمها.

هنا نفهم من هذا الاقتباس أن الصين تنتهج سياسة إقليمية لينة وناعمة وهي في عمل مستمر لدفع عجلة التنمية بإقليمها، وبالتالي نيل الاعتراف الدولي بكونها مركز الإقليم وقائده فهنا **برجنسكي** يعبر عن رغبة الصين في أن تكون قوة إقليمية رائدة مستعملة في ذلك سياسة ذات طابع دبلوماسي سلمي في المجال الاقتصادي[2].

لقد عملت الصين على تطوير مكانتها الاقتصادية الإقليمية والعالمية، وذلك مرتبط كل الارتباط بطموحها ورغبتها في أن تكون قوى عظمى في إقليمها. وضمان مصالحها وإنهاء الخلافات العالقة مع جيرانها الإقليمية وإحلال بدلها علاقات تعاونية اقتصادية. وهذا ما كان واضحا في تصريح متحدث باسم وزارة الخارجية الصينية بقوله "الصين عضو مسؤول في المجتمع الدولي... مشاركين في القضايا السياسية والاقتصادية الإقليمية والدولية ... ونحن نبذل جهودا كبيرة لتعزيز التفاهم والحوار والثقة المتبادلة مع جميع دول الإقليم، وذلك من أجل تعزيز الرفاهية لشعوب إقليمنا وذلك على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة"[1]. فهنا نجد رغبة

[1] رغيد الصلح "من أجل تفعيل التكامل الإقليمي العربي"، مجلة المستقبل العربي، (2002 أكتوبر)، ص.95.

[2] غيل، بايتش، النجم الصاعد الصين: دبلوماسية أمنية جديدة. ترجمة دلال أبو حيدر،(لبنان): دار الكتاب العربي، ط1، 2009 ص 303.

[1] الحسينة: مرجع سابق، ص 187.

الصين في أن تكون القوة الإقليمية الرائدة في إقليمها فهي ترى نفسها مسؤولة عن رفاه ورقي الإقليم، وتحقيق مكاسب تعاون كامل دول الإقليم بالمنفعة والرِّفاه.

إن رغبة الصين في الهيمنة على إقليم شرق آسيا هي غير واضحة أو مباشرة، فالصين تعبر عن رغبتها لتكون قوة إقليمية مهيمنة في شمال شرق آسيا وفق طرق تبدو مألوفة وطبيعية تخدم الصين فقط ولا تتعدى إلى فرض نفسها للهيمنة والسيطرة على الإقليم. وذلك بانتهاجها لمخطط اقتصادي تتدخل به في الاقتصاد العام للإقليم بمبرر إيديولوجي، أي انتسابها إلى ثقافة إيديولوجية آسيوية والتي هي ثقافة الإقليم بأكمله. فترى نفسها مسؤولة عن خدمة الإقليم ومكلفة بالعمل للارتقاء به اقتصاديا بمنح مساعدات في هذا المجال. وبهذا فهي تكتسب مزيدا من النفوذ السياسي داخل إقليمها، وكمثال على ذلك نذكر المساعدات التي تمنحها لكوريا سنويا بدون مقابل، وتقديم تسهيلات لدول الإقليم للاستثمار في الصين مثل تلك التي قدمتها لتايوان. حيث بلغ حجم الاستثمار التايواني في الصين 100 مليار دولار سنة 2004 لتكون بذلك هذه الأخيرة الشريك الأول لتايوان في التجارة. حيث بلغ حجم التبادلات التجارية في نفس السنة 61,6 مليار دولار وهذا ما يجعل دول الإقليم تحقق مكاسب هائلة بسبب هذه التسهيلات والمساعدات الصينية التي لم تقتصر على بلد واحد وإنما لكل دول الإقليم[1].

ومن وجهة نظر أخرى هناك هواجس من الطرف الأمريكي المتواجد بقوة في إقليم شمال شرق آسيا، وهي في تخوف دائم من الرغبة التي تظهرها الصين لتكون القوة الإقليمية المهيمنة في إقليمها. وذلك لما يشهده الاقتصاد الصيني من نمو متسارع إلى جانب تعاظم قوتها العسكرية المدعومة من اقتصادها المتعاظم وعمل الصين على تكثيف وتشابك علاقاتها الاقتصادية مع باقي دول الإقليم، بتقديم امتيازات وتسهيلات اقتصادية مغرية لدول الإقليم وهذا ما يضعف من حظوظ الولايات المتحدة الأمريكية في التعامل مع دول الإقليم اقتصاديا. وتكون

[1] حسن، العيادي، " إستراتيجية هيمنة القوى العظمى في النظام الدولي" ، مجلة السياسة الدولية،ع. (145) (جويلية 2001) ، ص 24.

الصين بذلك هي مركز المعاملات الاقتصادية في إقليم شمال شرق آسيا وعصبه الحيوي، وهذا ما يترجم أن الصين تسلك طريقها إلى أن تكون القوة الاقتصادية المتحكمة في إقليمها. وبالتالي خضوع دول المنطقة لمصالحها عن طريق تركيز قوتها الاقتصادية في الإقليم، وهذا نابع عن رغبتها في الهيمنة وقيادة الإقليم انطلاقا من قاعدة اقتصادية تمثل أساس القوة الصينية في إقليمها.[1]

بعد دخول العالم مرحلة جديدة سميث بمرحلة الأقاليم على اعتبار أنها ظاهرة جديدة ميزت مرحلة ما بعد الحرب الباردة، تحولت التدفقات التجارية الصينية والمعاملات الاقتصادية نحو محيطها الإقليمي بالدرجة الأولى، مع الشروع في إصلاحات أقرها الحزب العام الصيني خاصة تلك المتعلقة ببناء مشاريع مشتركة مع دول الإقليم وجلب الاستثمارات إلى داخل الصين وإعطاء امتيازات وتسهيلات من أجل إقامة مشاريع خاصة. بعد منح الرخصة للقيام بذلك من طرف الحكومة الصينية وهذا السلوك الذي أبدته الصين في الاقتصاد اتجاه إقليمها لا يفهم على أنه خدمة لمصالحها فقط وإنما هي تنظر للمدى البعيد لتكون بذلك قد احتكرت لنفسها مكانة مهمة في إقليمها. وجعل دول الإقليم في تشابك معقد معها واعتبارها مركز الإقليم وشريك لا يمكن الاستغناء عنه، وبالتالي منع أي طرف خارجي لمنافسة الصين في احتلالها للمركز الإقليمي. وهذا يوحي بأن هذه الأخيرة تهدف لأن تكون القوة الإقليمية القائدة بدون منازع لكن في ظل منافسة من داخل وخارج الإقليم. وهذا ما يجعل عملية الهيمنة صعبة جدا ويستدعي

[1] نسيمة طويل، الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا: دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة (جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009-2010)، ص 70. ص 175.

مضاعفة الجهود وتقديم قدر أكبر من الامتيازات والتضحيات لصالح الإقليم دون أن يضعف ذلك قدرتها لممارسة الهيمنة[1].

الصين اليوم يركز كل اهتمامه وعمله على الجانب الاقتصادي من أجل خدمة وتنمية قوتها العسكرية الدفاعية والهجومية، فهي مثلا تهتم بعلاقاتها في محيطها الإقليمي وذلك من أجل خدمة أهدافها التي تمكنها من لعب دورا إقليميا مركزيا. فالصين اليوم يبدو عليها وبوضوح رغبتها في تبُوء مكانة قيادية في إقليم شرق آسيا بالرغم من وجود بعض الصعوبات خاصة تلك المتعلقة بالخلافات السياسية مع دول الإقليم[2].

إن عمل الصين على دعم التجارة الإقليمية وإنشاء مناطق للتبادل الحرّ بين دول الجوار الإقليمي له اعتبارات اقتصادية وأهداف بعيدة المدى، متمثلة في محاولة الحزب الشيوعي تعزيز شرعيته في القيادة الإقليمية عبر تنمية الإقليم اقتصاديا. وهو مؤشر واضح أجمع عليه العديد من الباحثين والسياسيين في الولايات المتحدة الأمريكية.

إن الصين هدفها واضح في الهيمنة الإقليمية وأنها تعلن ذلك عندما تتضاعف قوتها إلى الحدّ الذي يمكنها من فعل ذلك دون توتر. وهذا نابع من رغبة الصين في تغيير هرمية القوى الإقليمية لصالحها[3].

لقد تنبأ **مرشايمر** بمحاولة الصين للهيمنة على إقليم شمال شرق آسيا نظرا لتطلعاتها وأفعالها التي تدل على رغبتها في الهيمنة الإقليمية، مستخدمة في ذلك ثروتها الاقتصادية لبناء

---

[1] Jaeho hwng, brad glosserman « the concept of china as a responsible stakeholden » : sun from washington bisng and seoul international journal of korean unifiation. Vol 19. N° : 2. Décembre 2010. P P 15-16.

[2] عماد منصور، "السياسة الخارجية الصينية من منظار "الثقافة الإستراتيجية"، مجلة السياسات العربية، (العدد 21)، (2016 يوليو)، ص 40.

[3] توفيق حكيمي، الحوار النيو واقعي النيو ليبيرالي حول مضامين الصعود الصيني: دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي. (جامعة باتنة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2007-2008)، ص 90.

قوة عسكرية هائلة حيث يقول **مارشايمر**: "يمكن أن نتنبأ بأن الصين ستحاول الهيمنة على اليابان وكوريا وكل الفاعلين في الإقليم، ببناء قوة عسكرية لا تجرؤ الدول الأخرى على تحديها" وهنا يمكن استخلاص رغبة الصين في أن تكون قوة مهيمنة في إقليمها حسب رأي **مرشايمر**.

كما قال **مارشايمر**: "الصين ستكون دولة عدوانية مصممة على تحقيق الهيمنة الإقليمية وهذا من أجل تعظيم فرصها في البقاء عن طريق الهيمنة في منطقتها[1]." فنستخلص من هذا القول أن لها رغبة مدفوعة بطموحات لتكون القوة الرائدة في إقليمها وهي ستحاول جاهدة من خلال عدة طرق تحقيق هذا الهدف.

إن رغبة الصين تبدو واضحة في محاولتها للهيمنة الإقليمية فهي تعمد إلى تأكيد دورها المركزي الذي تلعبه في الإقليم بتعزيز علاقات اقتصادية مع دول الجوار الإقليمي، فبهذا هي تتحكم بتحرك هذه الدول التي تنافسها على الهيمنة وقيادة الإقليم، ومنع وقوع أي تحالفات ثنائية فيه وتجنب كل ما يسبب القلق والشك في نواياها وأهدافها الإقليمية. حتى لا تلقى أي معارضة أو رفض في المستقبل من طرف دول الإقليم أو خارجه[2].

ومما سبق يبدو أن رغبة الصين في قيادة إقليم شمال شرق آسيا تبدو واضحة، خاصة تبنيها سياسة اقتصادية تقوم على مبدأ حسن الجوار والعمل على تحسين ودفع علاقات الصين الاقتصادية بدول الجوار. وهدفها الذي يرمي إلى الرقي وتنمية الإقليم من خلال المساعدات والتسهيلات والاستثمارات التي تقدمها لدول الإقليم، حتى يكون النهوض شاملا لكامل الإقليم وليس بعض مناطقه فقط، وهذا حتى تمهد الصين لأرضية إقليمية يكون كل منها متواجدا بها مستقبلا. للدور المركزي الذي تلعبه الصين في المستقبل لاستلامها دور القائد الإقليمي وواجهته التي تعرض أمام باقي الأقاليم، وذلك بما يتوافق مع ما تملكه الصين من قدرات تمكنها من

[1] علي حسين باكير، "النزاع الأمريكي الكوري الشمالي حول الملف النووي"، مجلة السياسة الدولية، المجلد 40، ع(162)، (2013 جانفي)، ص 49.

[2] محمد عبد القادر فهمي، " دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي"، ع(18)، (2000)، ص 177.

لعب هذا الدور الريادي. وهذا ما سنتناوله في المبحث الثاني الذي نستعرض فيه قدرات الصين على مختلف الأصعدة، ومدى قدرتها للعب دور القائد الإقليمي وتحمل مسؤولية الإقليم على عاتقها.

المطلب الثاني: رغبة الصين في أن تكون قوة إقليمية من خلال اهتمامها بالقضايا الأمنية الإقليمية والعمل على استقرار الإقليم

تتوضح رغبة الصين في أن تكون قوة إقليمية، ويمكن كذلك فهمها من خلال اهتمام الصين بالقضايا الأمنية لإقليم شمال شرق آسيا. وعملها الدائم لحل النزاعات بين دول الإقليم وإنهائها بطرق سلمية، بما فيها القضايا التي تعد هي أحد أطرافها. وذلك يعكس اهتمام الصين بأمن واستقرار الإقليم وتحملها مسؤولية لعب دور الوساطة، من أجل فض النزاعات والخلافات بين دول الإقليم بطرق ذكية ذات طابع سلمي. وهذا ما يدفع بالصين للعب الدور المركزي في الإقليم والقيام بمهام تكون حكرا فقط على قوة إقليمية، تملك من القدرات والنفوذ الإقليميان اللذان يمكنها من لعب هذا الدور الذي لا تستطيع أي دولة في الإقليم القيام به. وسنحاول في هذا المطلب استعراض الدور الصيني الساعي لحل القضايا الأمنية الإقليمية وذلك نابع من رغبة الصين في أن تكون القوة الإقليمية في شمال شرق آسيا.

1. النزاع القائم على حق ملكية بعض الجزر في الإقليم:

وقد قامت العديد من النزاعات من أجل حق ملكية بعض الجزر في إقليم شمال شرق آسيا وهذا المشكل يثير مخاوفا من أجل الحفاظ على أمن واستقرار الإقليم. وقد كانت الصين من أكبر العاملين لتسوية هذه النزاعات حتى وإن كانت هي أحد هذه الأطراف وذلك بهدف الحفاظ على الاستقرار الإقليمي وأمنه، ومن بين هذه النزاعات نذكر:

النزاع حول جزر سنكاكو:

هذا النزاع هو تطور لمشكل بين الصين واليابان حول مجموعة من الجزر في بحر الصين الشرقي. تقع على بعد 92 ميلا بريا شمال شرقي مدينة تايوان، تطلق عليها الصين اسم **دياويو** أي جزر صيد السمك، واسم **سينكاكو** كما تسميها اليابان. حيث تدّعي الصين ملكيتها لهذه الجزر بأدلة تاريخية وقانونية، تنص على أن اليابان ملزمة بإعادة الأرض المحتلة إلى الصين. ومن هذه الجزر من تزخر بثروات هائلة من نقط وغاز، بالإضافة إلى موقعها الإستراتيجي وما تمنحه من امتيازات إستراتيجية[1].

بالرغم من التنافس بين الصين واليابان ومحاولة كل طرف تكريس ذاته كقوة كبرى في الإقليم، وإدراك الصين أن ميزان القوة هو لصالحها. بمقارنة ثقلها السياسي ونموها الاقتصادي بالنسبة إلى اليابان. إلا أن الصين تسعى إلى تجنب استعمال القوة العسكرية وجعل هذا الصراع ذو طبيعة باردة[2].

وقد جاء في بيان القاهرة الذي أصدرته الصين والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا سنة 1943 أنه: يجب على اليابان إعادة الأراضي المحتلة إلى الصين، من بينها هذه الجزر وأكد بيان **بوتسدام** الذي صدر في عام 1945 على ضرورة والزامية التقيد بنص بيان **القاهرة.** وهذا ما دفع باليابان لقبولها البيان وتنفيذه، بدون شروط وهو الأمر الذي يقضي بإعادة تسليم كل تلك الجزر من بينها **جزيرة سنكاكو.**

[1] وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978- 2010، (الإمارات العربية: مركز الإمارات العربية والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2013)، ص ص 23-25.

[2] مجيد الدسوقي، " نزاع الصين واليابان إلى أين؟ الحرب المستبعدة والنفط والغاز"، مجلة أفاق المستقبل، ع(21) (جانفي 2016)، ص 68.

وبقيام اليابان منح شركاتها النفطية الحق في التنقيب على النفط والغاز في بحر الصين الشرقي، هذا ما أثار غضب الصين واعتبرت ذلك استفزازا وانتهاكا لحقوق الصين. ومع كل هذه التأزمات بقيت الصين محافظة على استقرار الأوضاع، بالرغم من وجود مشاكل تاريخية .

النزاع من أجل ضم جزرة تايوان إلى البرِ الرئيسي للصين:

تعد هذه القضية من أهم القضايا التي تشكل خطرا على أمن واستقرار المنطقة الإقليمية لشمال شرق آسيا، وإنّ إستحواد أي طرف من الأطراف على هذه الجزيرة، يشكل تهديدا للباقين نتيجة الموقع الإستراتيجي لهذه المنطقة. وما تمكنه من فرض سيطرة على باقي المنافسين لربطها بين بحر الصين الجنوبي وبحر الصين الشرقي، وهذا ما جعل الصين تعمل جاهدة لضم هذه الجزيرة إليها[1].

تنظر الصين إلى هذه القضية على أنّها قضية داخلية، وأحد الرّموز القومية لدولة الصين. وبهدا لا يحق لأي طرف التدخل فيها، وذلك وفق شعار "**الصين واحدة**". وقد أعلن الرئيس الصيني السابق "**جيانغ تشه مين**" عام 1995 المبادئ الرئيسية لاسترجاع الصين جزيرة تايوان والتمسك بمبدأ الصين واحدة. والقيام بذلك يكون على أسس سلمية بعدم الاعتراض على تنمية وتقوية العلاقات الاقتصادية والثقافية لتايوان مع الصين، والترحيب بقادة تايوان لزيارة الصين الذي هو الوطن الأم[2]. بالرغم من تهديد الصين باستعمال القوة العسكرية اتجاه تايوان، لكن ذلك ليس من أجل ضمها إليها لكن ذلك سيكون في حالة إقدام تايوان على إعلان الاستقلال الرسمي وقيام دولة منفصلة عن الصين. فالصين في هذه الحالة تكون ملزمة باستخدام القوة كحل أخير لمنع ذلك، أو منع أي تدخل أجنبي لإنجاح ذلك وهذا يعتبر آخر

[1] يونس مؤيد: مرجع سابق، ص 115.

[2] مجيد الدقوسي، نزاع الصين واليابان إلى أين؟ الحرب المستبعدة والنفط والغاز المجلة آفاق المستقبل، (العدد 21) (2014 جانفي)، ص 228.

ضمان لإمكانية حل قضية تايوان سلميا[1]. فالصين تحاول قدر المستطاع توحيد الصين وتايوان وبطرق سلمية بغرض الحفاظ على الأمن والاستقرار بالمنطقة.

إن مسألة تايوان هي إشكالية تعيق مسعى الصين في تتويج نفسها كقوة إقليمية في شمال شرق آسيا ذات مسؤولية أمنية، لكن بالرغم من ذلك فإن السياسة الصينية المتعلقة بتايوان كانت أكثر عقلانية وذات طابع لين وسلمي، بانتهاج دبلوماسية أمنية جديدة اتجاهها وإعطاء تايوان العديد من الاعتبارات من أجل تهدئته الأوضاع، ومحاولة جعل تايوان تقبل فكرة انضمامها إلى الصين سلميا دون استعمال أي قوة أو مقاومة. كاعتراف الصين بأن تايوان كيان سياسي لها شخصية اقتصادية وروابط تجارية، والسماح لها بإنشاء علاقات ثقافية واقتصادية تجارية مع باقي الدول بشرط أن لا تعامل تايوان على أنها دولة مستقلة من طرف باقي هذه الدول التي تتعامل معها. حيث قامت الصين بمبادرة لضم تايوان، تضمنت هذه الأخيرة نقطة هامة تتمحور حول فكرة "**دولة واحدة ونظامان**". ويعني ذلك تخلي تايوان عن فكرة تمثيلها للصين مع السماح لها بالحفاظ على نظامها الاجتماعي والاقتصادي وقواتها المسلحة. فقد هدفت الصين بهذه البادرة إلى منح تايوان نوع من الإدارة الخاصة مع احتفاظ الصين بالتمثيل الخارجي وشؤون الدفاع عن تايوان، باعتبارها جزء من الصين وهي مبادرة سلمية من أجل ضم تايوان إلى الصين حتى وإن رفضتها تايوان فهي دليل على رغبة الصين في حل قضية تايوان بطرق سلمية والحفاظ على الأمن والاستقرار الإقليم، وفق السياسات السلمية تحافظ على استقرار منطقة إقليم شرق آسيا[2].

إنّ الصين في عمل من أجل حل هذه القضية إلى غاية اليوم، وقد صنفت قضية تايوان من أعقد وأعمق الخلافات في إقليم شمال شرق آسيا وحتى آسيا كقارة. وإن عمل الصين على

[1] Iang Gas, china as a « responsible power » : altruistic, ambitions or ambizuous ? « international journal of china studies, vol 4, N°=3 (december 2013).

[2] غيل: المرجع السابق، ص ص 224 .... 227.

حل هذه القضية بطرق دبلوماسية وتفعيل القوة الناعمة الصينية من شأنه أن يحقق الأمن والاستقرار الإقليميان، وهذا ما كان عائق أمام الصين، والذي كان سببا في تأخر الحل لهذه المشكلة، وهذا على اعتبار أن الصين مسؤولة عن أمن واستقرار الإقليم وأنً عليها لعب دور القوة الإقليمية التي تحمل على عاتقها هذه المهمة.

المساعي الصينية من أجل حل الأزمة الكورية:

إن للأزمة الكورية أبعاد كثيرة وأسباب كفيلة بإخلال الأمن والاستقرار بإقليم شمال شرق آسيا، وهي مسألة حساسة جدا يمكن لأيً زيادة في حدتها أن فجر حربا تلحق دمارا بكامل إقليم شمال شرق آسيا وحتى آسيا بأكملها. فالصين في عمل دائم من أجل تخفيف هذه التوترات خاصة المساعي الكورية الشمالية، تبدو ذو طبيعة صلبة وتميل أكثر إلى استعمال قوة لضم كوريا الجنوبية وإخضاعها إليها. بالإضافة إلى مشكل الملف النووي الكوري التي تتمسك به كوريا الشمالية، وهذا ما يتناقض مع عمل الدول الكبرى.

للتحكم في انتشار السلاح النووي في آسيا والعالم تعتمد كوريا الشمالية عدة إستراتيجيات أمنية، وهي موجهة تدريجيا إلى كوريا الجنوبية وحليفها الأمريكي الداعم لها وتتلخص فيما يلي:

1. إتباع طرق هجومية سلمية ذات طابع سياسي.
2. نشر الإيديولوجية الخاصة بها في كوريا الجنوبية.
3. تحريض فئات معينة داخل كوريا الجنوبية.

تعتمد كوريا من أجل إنجاح هذه الإستراتيجية التوسيع والتحديد في قوتها العسكرية وتجهيز وحدات عسكرية قادرة على التدخل بكفاءة في كوريا الجنوبية.

بالإضافة إلى ذلك تمسك كوريا بتطوير تكنولوجيتها النووية ومحاولة امتلاكها من أجل إضافة إستراتيجية أمنية فعّالة، خاصة في وجه الولايات المتحدة الأمريكية التي تدعم كوريا

الجنوبية. فهي من تدفع وتمول كوريا الجنوبية من أجل تقوية وتدعيم وتحديث قوتها الدفاعية. بالإضافة إلى اعتمادها على القوات الأمريكية المتواجدة بشكل دائم بالمنطقة وعملها على صد أي هجوم مسلح من طرف كوريا الشمالية[1].

إنّ الصين تشعر بتوتر وقلق اتجاه الأزمة الكورية، وذلك لما يمكن أن تشكله من خطر على استقرار النظام الإقليمي بشمال شرق آسيا. وباعتبار نفسها قوة مسؤولة في الإقليم وواجبها الحفاظ على الأمن والاستقرار منطقة شمال شرق آسيا، فهي تحاول منع قيام حرب تؤدي بانهيار الإقليم وحتى آسيا بأكملها، فتتعامل الصين مع القضية الكورية بحذر شديد فهي تقترب منها بطريقة مزدوجة لتفادي تصعيد الأزمة وزيادة تعقيدها. وبدلا عن ذلك تهدئتها وإن أمكن حلها سلميا، وذلك بتحسين العلاقات مع كوريا الجنوبية وفي الوقت نفسه الحفاظ على روابطها الوطيدة في كوريا الشمالية. وذلك محاولة لجعل الصين قناة حوار بين الكوريتين وتكون الصين الراعي للتقارب الكوري ومحو نقاط الاختلاف، وتقريب وجهات النظر التي كانت سببا في عدم توحدها منذ مدة[2].

كوريا تشارك الصين في حوالي 1,400 كيلو متر أي ما يقارب 900 ميل من الحدود وهذا يعني أن كوريا في تماس مباشر مع الصين، في قسمها الشمالي (كوريا الشمالية) وهذا يعني أن أي انفجار في الأزمة، ستكون الصين أول وأكبر المتضررين في حالة وقوع حرب بين الكوريتين، وهذا ما حتّم على الصين المبادرة لحل هذه الأزمة وإنهائها سلميا عن طريق إتباع مقاربة دبلوماسية هادئة ومتأنية مع الأزمة الكورية. وهذا ما يعرف باسم **"كوريا -2"**، وهو المخطط الصيني المقترح لحل الأزمة الكورية سلميا والذي يمكن شرحه فيما يلي:

1. **رفض القوة الأحادية:** أي رفض أي نوع من التحركات تستعمل فيها القوة المسلحة سواء من طرف أحد الكوريتين أو أحد الأطراف الخارجية.

[1] طويل: المرجع السابق، ص 85.

[2] المرجع نفسه، ص 111.

2. تجنب الانهيار السياسي لكوريا الشمالية والذي قد يتولد عنه اجتياح كوريا الجنوبية لنظيرتها الشمالية، وقيام ثورات شعبية نتيجة للاختلاف الإيديولوجي بين الكوريتين[1].

تعد الأزمة الكورية من أحد أكبر التحديات التي تواجهها منطقة شمال شرق آسيا خاصة بالنسبة للصين، نظرا لما تمثله من تهديد على مصالح الصين الخاصة كدولة. وعلاقات ثنائية ومصالح عامة. باعتبار الصين أكبر دول الإقليم الساعية إلى الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة، وعملها على تنمية الإقليم في كل الأصعدة. وتحمل الصين مسؤولية تحقيق ذلك أصبح مهددا بفعل هذه الأزمة. فإنفجار الأزمة يعني توتر العلاقات الإقليمية بين فواعلها نظرا لاتخاذ الإقليم شكل الاعتماد المتبادل، وهذا ما يسهل انتشار الأزمة على المستوى الإقليمي بشكل سريع. كما أصبح التحدي النووي لكوريا الشمالية اختبارا لمدى قدرة التعاون الصين مع دول الإقليم، ولعبها لأهم دور في إنهاء هذه المشكلة الإقليمية حيث يقول **برجنسكي** في هذا الصدد أن أكبر تحدي في شمال شرق آسيا هو تحقيق الاستقرار بالمنطقة. وهو مرهون بمدى الاستعداد للتعاون الأمني الإقليمي الذي ستبديه الصين إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، وهنا نستنتج أن القضية الكورية لها أبعاد مختلفة، وهي أزمة تتعدى إلى مشكل التهديد الأمني الكوري. بامتلاك برنامج نووي تسعى إلى تطويره مستقبلا، من أجل تحقيق أهداف لكوريا الشمالية أو لتوحيد الكوريتين. ولقد اهتمت الصين بقضية الانتشار النووي في إقليم شمال شرق آسيا وما يمثله من تهديدات وأخطار على الأمن والاستقرار في المنطقة الإقليمية، فقد عملت الصين وبشكل جدي في محاولتها التصدي لأي دولة تحاول امتلاك هذه التكنولوجيا واستعمالها في أغراض غير سلمية. فقد أكدت الصين على معارضتها لقرار كوريا الشمالية الذي يقضي بانسحابها من معاهدة عدم انتشار أسلحة نووية ومحاولة الصين أن تجعل شبه الجزيرة الكورية غير نووية[2]، وإن نجاح الصين في حل الأزمة الكورية ومنعها من تطوير تكنولوجيتها النووية

[1] غيل: المرجع السابق، ص 235.

[2] محمد عطية: المرجع السابق، ص 90.

لأغراض عسكرية يعد مكسبا للصين في حال نجاحها بذلك، فتبدو جديرة بالثقة ومرغوب بها لتكون قائدا إقليميا[1].

إن رفض الصين للبرنامج الكوري النووي، هو ليس فقط من أجل استعراض الصين وتذكير بأنها أحد الفاعلين في مجلس الأمن، بل ذلك نابع من نظرة وحسابات الصين البعيدة وعملها على إحلال وحفظ الأمن الإقليمي. فامتلاك كوريا للسلاح النووي يكون سببا في عمل باقي الفواعل الدولية الإقليمية المنافسة، من أجل تحقيق التوازن والحفاظ على الأمن القومي والإفلات من سيطرة كوريا.

ونقصد بهذه الفواعل كل من اليابان وكوريا الجنوبية وهذا ما سيؤثر على عدم الاستقرار في إقليم شمال شرق آسيا[2].

لقد تعاملت الصين بحكمة من أجل تهدئة الأوضاع، خاصة بعد انسحاب كوريا الشمالية من اتفاقية حضر انتشار السلاح النووي، وذلك بالوقوف إلى جانب كوريا الشمالية لتجنب سوء العلاقات بين البلدين وامتصاص غضب كوريا الشمالية. والذي قد ينجم عنه آثار سلبية تتوسع على نطاق إقليمي. فقد رفضت الصين بشدة القرار الذي أصدره مجلس الأمن الذي يفرض عقوبات اقتصادية شاملة ضد كوريا بسبب قيامها بالانسحاب من الاتفاقية النووية، ورفضت الصين قرار مجلس الأمن لإكتفاءه بإدانة التجارب النووية الصاروخية بالقرار 1695، بالإضافة إلى القرار 1718 وقرار 1874 اللذان يقضيان بعدم جواز استخدام القوة العسكرية إلا بالرجوع وأخذ الإذن من مجلس الأمن. فالصين بهذا القرار تهدف إلى الحفاظ على بقاء النظام الكوري الشمالي الذي قد يؤدي انهياره إلى اختلال الاستقرار واضطراب النمو الاقتصادي للإقليم، نظرا

[1] www.ilisazeeanet/KHOWledgagate/opinions/2017/9/5

إستراتيجية الصين –أولا- في التعامل مع كوريا الشمالية، ص 4.

[2] www.ilisazeeanet/KHOWledgagate/opinions/2017/9/5

إستراتيجية الصين –أولا- في التعامل مع كوريا الشمالية، ص 4.

لما تلعبه كوريا من دور اقتصادي في الإقليم عن طريق المعاملات الاقتصادية والتجارية بين الصين وكوريا. بالإضافة إلى كبح السلوك الكوري الذي يحتمل بأنه عدواني نتيجة لهذه العقوبات، كإقدامه على اجتياح كوريا الجنوبية عسكريا مما يؤدي إلى إقدام القوات الأمريكية للرد عليها، من أجل حماية مصالحها في كوريا الجنوبية[1]. بالإضافة إلى رغبة الصين في السيطرة على الوضع وهو ما يعرف **بإعلان بكين** 19 سبتمبر 2005 الذي تضمن عدة مبادئ من أجل تسوية البرنامج الكوري الشمالي. لكن مع الاعتراف بحق كوريا الشمالية في امتلاكها لبرنامج نووي يستغل في الأغراض السلمية[2] ولقد كانت الجهود الصينية المركزة على قضية شبه الجزيرة الكورية ذات الأهداف السلمية عادت بنتائج وأثار إيجابية فعّالة سواء بقيامها بلعب دور الوسيط بين الأطراف المعنية في الأزمة، وذلك حرصا منها على المصالح العامة للإقليم بالدرجة الأولى من أجل تنميته وازدهاره في ظل بيئة أمنية مستقرة. فيرجع الفضل الكبير في نجاح محادثات الثلاثية والسداسية ممكنة، وتجنيب شبه الجزيرة الكورية تصعيدا الأزمة وتفاقمها وهذا ما يسمى بصيانة الاستقرار والسلام في شمال شرق آسيا، الذي كانت الصين هي الفاعل المركزي في نجاح ذلك فعليا وتجسيده على أرض الواقع[3].

ومن ما سبق نخلص إلى القول أن الصين تلعب فعلا دورا مهما ومركزيا في إقليم شمال شرق آسيا، وأن رغبة الصين تبدو واضحة في أن تكون قوة إقليمية ذات موقع مركزي يمكنها من قيادة الإقليم. وهذا ما يفسر قيام الصين بمبادرات مهمة وفعالة في عملها من أجل تنمية إقليم شرق آسيا في ظل بيئة مستقرة يسودها السلام والتعاون، وهذا إدراكا من الصين بأن التنمية والرقي بالإقليم لا يكون إلّا في جو إقليمي يسوده الأمن والاستقرار. فكانت الصين فعلا تقوم بدورها كاملا عن طريق دفع عجلة التنمية الاقتصادية بإقليم شمال شرق آسيا، بالإضافة إلى جهودها المكثفة في احتواء وتهدئة الأزمات الإقليمية. فهي بذلك تبدي رغبتها بقيادة الإقليم

[1] باكير: مرجع سابق، ص 200.

[2] طوماس ويلبورن، "السياسة الدولية في شمال شرق آسيا"، مجلة دراسات عالمية، (العدد 12)، (2014)، ص 67.

[3] www.fineprint.cn مرجع سابق.

وإثبات أنها دولة قادرة على تحمل مسؤولية القيادة الإقليمية. باعتبار نفسها ذات تكليف وقدرات تمكنها من فعل ذلك على أكمل وجه، أن نحظى بالقبول من طرف الفواعل الإقليمية واعتبارها من أكبر المرشحين لذلك نظرا لما تملكه من مقومات وإمكانيات هائلة لا تملكها باقي الفواعل في الإقليم. وهذا ما سنحاول استعراضه في المبحث القادم.

المبحث الثاني: قدرات الصين لتكون قوة إقليمية في إقليم شرق آسيا.

بعد أن تطرقنا في المبحث السابق لرغبة الصين في أن تكون قوة إقليمية، عن طريق أفعالها الموجهة في إقليم شمال شرق آسيا، لقد أدركنا كل الإدراك أن الصين فعلا تملك تلك الرغبة، لكنّ هذا يدفعنا إلى طرح سؤال **هل تملك الصين من القدرات والمقومات والمؤهلات حتى تتمكن من لعب دور القوة الإقليمية في محيطها ونطاقها الإقليمي؟** وهذا ما سنحاول الكشف عنه في هذا المبحث، من خلال محاولة معرفة القدرات التي تملكها الصين في كل المجالات، على اعتبار أن كل دول الإقليم تملك من المؤهلات والقدرات ما يمكنها من المنافسة لقيادة الإقليم. ففي هذا المبحث سنستعرض القدرات الصينية في مقابل قدرات القوى المنافسة لها في الإقليم، حتى نخرج بنتيجة يمكن الحكم فيها ما إن كانت الصين فعلا تملك من مؤهلات وقدرات تمكنها فعلا أن تمارس دور القيادة الإقليمية، وما إن كان يمكن لها فعلا تحقيق رغبتها في قيادة الإقليم. وسنركز في هذا المبحث على النقاط الثلاث تبرز من خلالها الصين في إقليم شمال شرق آسيا وهي:

1. موقعها الجغرافي ومساحتها ووزنها الديمغرافي والسياسي.
2. القوة الاقتصادية والتجارية.
3. القوة العسكرية.

وتتناول هذه النقاط في مطالب توضح وتصنف وتقارن الصين مع باقي الفواعل في إقليمها.

المطلب الأول: دراسة جيوسياسية للصين في شمال شرق آسيا

1. الموقع:

تقع جمهورية الصين الشعبية في شمال شرق آسيا، حيث تحتل المرتبة الرابعة عالميا من حيث المساحة بعد روسيا وكندا وولايات المتحدة الأمريكية والمرتبة الأولى في آسيا، تشترك في حدودها مع 14 دولة هي **أفغانستان، بوتان، مينمار، الهند، كاساخيستان، فرغيستان، لاوس، منغوليا، النيبال، كوريا الشمالية، باكستان، روسيا، طاجاكستان وفيتنام** وتعتبر الصين الأولى عالميا من حيث التعداد السكاني. إذ يفوق عدد سكانها 1,3 مليار نسمة تبلغ مساحتها البرية 9,600 متر مربع ما يقارب 15/1 من إجمالي المساحة البرية للكرة الأرضية وما يقارب ¼ مساحة آسيا[1].

تقع الصين في النصف الشمالي من الجزء الشرقي من آسيا، بالإضافة إلى ذلك هي من أكبر الدول من حيث طول ساحلها، وتطل على بحر الصين الشرقي وخليج كوريا والبحر الأصفر وبحر الصين الجنوبي وجميعها جزء من المحيط الهادي. كما أن لها بحر داخلها هو بحر **بوهاي** وتتناثر على طول الساحل الصيني الكثير من الخليجان والموانئ المهمة التي نشأت عليها مدن كثيرة ذات أهمية اقتصادية وتجارية كبيرة، كميناء **داليا، إنجداو** و**تيانجين، يانتاي، ليانوكانج، نانتونغ** و**شنغهاي** وهو أكبر مدن الصين وأهم الموانئ، حيث تنطلق منه حركة نقل في المحيط الهادي كما تنتشر أكثر من 5000 جزيرة على السواحل الصينية، أكبرها جزيرة تايوان البالغة مساحتها 35,788 كلم[22]

أما عن تضاريس الصين فهي تنقسم لمنطقتين متميزتين يفصل بينهما خط طول 100° شرقا، الصين الشرقية ذات طابع سهلي والصين الغربية تتميز بالهضاب و السلاسل الجبلية

[1] نجيب بن عمر عوينا، "أزمة الملف النووي الكوري الشمالي"، جريدة الصباح، عدد 2013/08/17، ص 52.
[2] مرجع نفسه، ص 16.

المرتفعة، والتي تنبع منها أغلب أنهار الصين وتكثر الجبال في الصين فتشكل ما يساوي 33,3 من إجمالي تضاريس الصين. والهضاب تمثل نسبة 26%، والأحواض تمثل 18% في حين أن السهول تمثل نسبة 12%، أما عن التلال 9,9%. وهذا ما يعطي الصين تنوعا في التضاريس الذي يمنحها التعدد في النشاطات التي يمارسها السكان المحليين[1].

إن موقع الصين في الإقليم يعد هو الأهم في المنطقة، فموقعها الجيو إستراتيجي تأكده النظريات الجيو بولوتيكية، كنظرية **قلب الأرض** و**حافة الأرض** و**المجال الحيوي** فالصين تحتل المكان الحيوي في الإقليم وعبر آسيا ككل. بتوسطها الإقليم وتمركزها بقلب منطقة شمال شرق آسيا، وهذا ما أشارت إليه النظريات الجيو بوليتيكية بأنها مفتاح السيطرة على الإقليم أو القارة[2]. وتمتلك الصين عدة مميزات استثنائية لا تمتلكها باقي دول الإقليم، وذلك لكون الصين أكبر دوله، حيث تمتلك حدودا واسعة سواء كانت عبر البر أو البحر. وهذا ما يمكنها من التماس مع كل دول الإقليم تقريبا وجعلها منطقة ارتكاز في الإقليم، ونقطة للمبادلات التجارية لكل دول الإقليم، فهي تعتبر منطقة عبور فيه. مما جعلها القوة الاقتصادية الأولى دون عناء، خاصة بامتلاكها لأكبر الموانئ ذات الأهمية والنشاط الواسع بها على مستوى الإقليم كما ذكرنا من قبل.

وتمكن قوة الصين المزدوجة سواء كانت برية أو بحرية مدعومة بنمو اقتصادي سريع بالإقليم وخارجه، بالإضافة إلى توسع نفوذها في البحار المجاورة لحدودها. هذا ما اعتبره ا منافسيها الإقليميين تهديدا لهم، خاصة الولايات المتحدة التي تسعى إلى التغلغل في المنطقة.

[1] محمد عطية، المرجع السابق، ص 18.

[2] فوزي حسين حسين، الصين واليابان ومقاوماته القطبية العالمية، لبنان، دار المنهل اللبناني، ط 1، 2009، ص 256.

خريطـــــة رقم (**01**): الموقع الجغرافي للصين

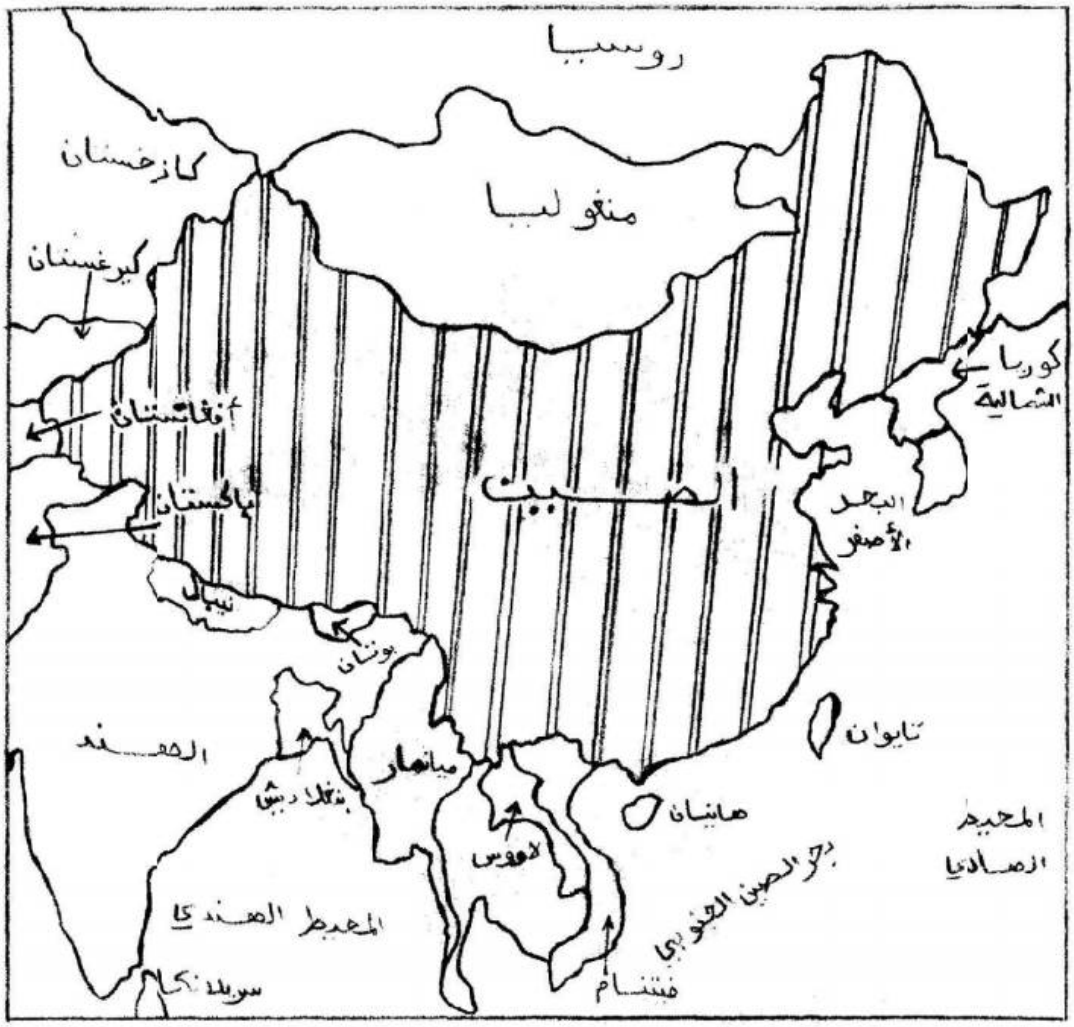

Source http://worldatlas.com/webimage/countrys/asia/cnlarge.ltm

2. السكان:

لقد احتلت الصين المرتبة الأولى في الإقليم من حيث التعداد السكاني، الذي بلغ نسبة 1,38 مليار نسمة ثم تليها اليابان بنسبة 127,9 مليون نسمة، وقد بلغت الكثافة السكانية في الصين نسبة 134 نسمة في الكيلومتر المربع كما أن الصين تحتل المرتبة الأولى من حيث نسبة النمو السكاني، وذلك بما يساوي 1,2% ثم اليابان بنسبة 0,5%[1].

تشير الإحصائيات الأخيرة لسكان الصين أنه مجتمع فتي، حيث بلغ متوسط السن 32 سنة، ومن بين 6 سكان في الصين يوجد شاب عمره ما بين 10 إلى 23 سنة وأن حصة السكان البالغة 60 سنة فأكثر تمثل نسبة 10,3% عن إجمالي السكان سنة 2010. فبالرغم من تبني الصين سياسة الولد الواحد لكل أسرة منذ 1979 التي تهدف من خلالها التحكم في نسبة النمو الديموغرافي في الصين إلا أنها تبقى أكبر الدول من حيث عدد السكان إقليميا وقاريا وعالميا، بالإضافة إلى سن قوانين أخرى كتحديد سن الزواج بـ 22 سنة للذكور و 23 سنة للإناث عام 2003، والسبب الأهم من وراء ذلك هو تحسن ظروف العيش من خلال نتائج النمو الاقتصادي السريع للصين وتقلص عدد الفقراء. حيث قدر البنك الدولي أن 300 مليون صيني خرجوا من دائرة الفقر خلال 30 سنة الأخيرة، مع تنامي حجم الطبقة المتوسطة، ويعيش أغلب سكان الصين في الأرياف حيث بلغت نسبة السكان بالمناطق الريفية 51,3% من إجمالي السكان[2].

وبعد استعراض الإحصائيات المتعلقة بالصين نلاحظ أنها تحتل المرتبة الأولى من حيث التعداد السكاني، وهذا ما يمنح الصين ثقلا ديمغرافيا يعتبر إيجابيا للبلاد بحكم التوازن الحاصل

[1] عبد الرضا أعياد، مهدي مسلم، علي الخويلدي، "النظريات الحيوية بولتيكية الحديثة وتطبيقها على منطقة آسيا الوسطى"، مجلة البحوث الجغرافية، (العدد 21)، (جانفي 2016)، ص ص 85-86.

[2] هشام نوار جليل، "قياس قوة الدولة: إطار تحليلي لقياس قوة الصين، مقارنة بدول كبرى"، المجلة العربية للعلوم السياسية، المجلد 51، (العدد 25)، (2009 شتاء)، ص ص 41-42.

في الصين بين تطور النمو السكاني المتوافق مع نمو اقتصادها، بالإضافة إلى ذلك فالصين تستثمر في سكانها في العديد من الجوانب والمجالات، سواء بتوفير اليد العاملة من أجل تشغيل مصانعها أو استغلال طاقاتهم في المجال الزراعي، بالإضافة إلى الاستثمار في المجال العسكري وهذا ما منحها الأفضلية العددية. فيمثل الجيش الصيني أكبر الجيوش على المستوى الإقليمي والقاري وحتى العالمي، ومن هنا يمكن الحكم على الصين بأنها فعلا قوة بشرية في إقليمها بغض النظر عن المستوى القاري والعالمي.

3.وزنها السياسي الإقليمي:

لقد ركزت الصين مؤخرا على الجوانب السياسية في علاقاتها مع دول الجوار وذلك من أجل الزيادة في دورها السياسي الإقليمي، وذلك من خلال مراجعة وإعادة توجيه سياستها حسب ما يتوافق مع مجموعة المتغيرات الإقليمية. فالغاية من تغيير الصين لسياستها الخارجية هو تبني ما يعرف بمفهوم القوة الكبرى المسؤولة التي كانت نتاج نخبة من الإستراتيجيين في الحكومة الصينية، وقد سعت الصين لبلوغ أهدافها السياسية بإتباع دبلوماسية أمنية جديدة، التي تقوم أساسا على حسن الجوار وإعادة بناء نظام أمني أكثر استقرارا في آسيا، وتبنى إستراتيجية الصعود السلمي والتنمية الإقليمية. فالصين تركز على أن يكون صعودها بطرق سلمية بالرغم مما تملكه من تفوق في القوة على منافسيها، سواء كانت القوة صلبة أو ناعمة.

ولقد أصبحت الصين اليوم ذات ثقل سياسي لا يمكن إنكاره، باعتبارها قوة مسؤولة على مختلف الأصعدة بالإضافة إلى تحسين مكانتها الدولية. فهي تقود المفاوضات السلمية في الإقليم وتشجع الحوار الدبلوماسي في تسوية الصراعات الإقليمية وحتى العالمية توليها لمسؤوليات دولية ومشاركتها في أهم القضايا الدولية، باعتبارها أحد الأطراف الدائمة في مجلس الأمن وذلك لما لها من قرارات مهمة على المستوى السياسي العالمي وليس الإقليمي فقط وهذا ما يتوضح من خلال تصريح متحدث باسم وزارة الخارجية الصينية بقوله: "الصين عضو

مسؤول في المجتمع الدولي، شاركنا دائما في القضايا السياسية والاقتصادية الدولية والإقليمية ونظام الأمن في ضوء ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية ... نحن مستعدون للعمل مع جميع الدول لتعزيز التفاهم والحوار والثقة المتبادلة والقيام بدور نشط لتعزيز الرفاهية المشتركة على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة[1].

كما أن الصين تستمد دورها السياسي في الإقليم لاعتبارها أحد القوى العظمى التي لها السيادة في قراراتها السياسية، بالإضافة إلى قدرتها في التأثير على القرارات السياسية لغيرها من الدول، وذلك أساسه امتلاك قوة عسكرية رادعة واقتصاد قوي بالإضافة إلى القوة البشرية. فتستخدم هذه القدرات من أجل توسيع مصالحها السياسية على حساب دول أخرى[2]، وفعلا فإن الصين لها الدور الأساسي في تسيير وتوجيه السياسة الإقليمية لمنظمة شمال شرق آسيا عن طريق اقتصادها القوي، والذي ترتبط به معظم دول الإقليم بالإضافة إلى القوة العسكرية باعتبارها أكبر قوة في إقليمها بالإضافة إلى كونها أكبر قوة من حيث الحجم الجغرافي والديمغرافي. وكل هذا يمنح الصين ثقلا سياسيا في الإقليم مكنها من التحكم وتوجيه السياسة الإقليمية بصفة عامة.

[1] غيل: المرجع السابق، ص 63.

[2] عبد العزيز محمد عبد العزيز، "قوة الصين النووية ووزنها الإستراتيجي في آسيا"، مجلة السياسة الدولية، (العدد 145)، (جانفي 2016)، ص 73.

المطلب الثاني: القدرات الاقتصادية والعسكرية.

1) القدرات الاقتصادية:

عرفت الصين في منتصف القرن التاسع عشر حقبة تميزت بتدهور كبير على المستوى الاجتماعي والاقتصادي وحملات الاستعمار، ولكن منذ وصول الحزب الشيوعي إلى السلطة وإعلانه قيام جمهورية الصين الشعبية في أكتوبر 1949 بزعامة الرئيس "**ماوتسي تونغ**" عرف الاقتصاد الصيني جملة من الإجراءات الإصلاحية الهادفة إلى النهوض بالصين والتقدم لتحتل مكانة مهمة إقليميا وعالميا. وكانت هذه الإصلاحات هي القاعدة الأولى والتي مثلت الانطلاقة الصينية، لتصل إلى ما هي عليه اليوم. وما يميز التجربة الإصلاحية في الاقتصاد الصيني الاعتماد على أسلوب "**الانفتاح الاقتصادي المتدرج**".

وبفضل هذه الإصلاحات تمكنت الصين من تحقيق إنجازات كبيرة في المجال الاقتصادي والتجاري، ففي الفترة الممتدة من 1978 إلى 2004 أي بمعدل ربع قرن استطاعت الصين أن تكون ثالث قوة تجارية عالميا بعد الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا مزيحة اليابان عن مركزها الثالث، لتحتله بمساهمة لا تقل عن 12% من التجارية العالمية سنة 2004، لتكون الصين أكبر قوة تجارية في آسيا[1].

لقد باتت الصين اليوم أكبر اقتصاد في إقليم شمال شرق آسيا بل وفي آسيا كلها، حيث يمثل الاقتصاد الصيني نسبة 44% سنة 1996، حيث كان الاقتصاد الصيني في بدايات ازدهاره مقارنة بسنة 2004 أين قدر حجم التبادل التجاري بين الصين و دول آسيا 665,03 دولار، أي ما يعادل 57,6% من إجمالي التجارة الخارجية للصين. فتعتبر بذلك أول متعامل تجاري في آسيا وأول دولة ذات قوة تجارية في إقليمها وأول خيار للدول الآسيوية المرغوب في

[1] جليل هشام: مرجع سابق، ص ص 132 ... 142.

التعامل معها[1] . حيث أصبحت أهم طرف في المعاملات التجارية في منطقة شمال شرق آسيا، باعتبارها مركزا للتوريد للإقليم حيث أعادت معظم دول الإقليم توجيه مبادلاتها التجارية نحو الصين، وهذا ما ساعد على ارتفاع وزن الصين في التجارة الخارجية فهي اليوم قناة تصدير خارج الإقليم وذلك من خلال إعادة تصدير مجموعة السلع التي تأتي من دول الجوار إلى خارج الإقليم باتجاه الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. باعتبار الصين عضوا فعال في منظمة التجارة العالمية[2].

في سنة 2004 بلغ الناتج المحلي الإجمالي للصين 1,654 تريليون دولار، ليرتفع إلى 4,833 تريليون دولار عام 2009 وقد توقع البنك الدولي لإعادة الهيكلة والتنمية أنه بعد 24 سنة قادمة فإن الناتج المحلي يصل إلى 20,004 تريليون دولار لتتفوق بذلك ليس فقط على منافسيها من داخل الإقليم بل وحتى من ينافسها من خارج الإقليم. ونقصد بذلك الولايات المتحدة الأمريكية التي تعد أكبر قوة اقتصادية في العالم، الذي سيبلغ حجم الناتج المحلي لها بعد نفس الفترة 13,470 تريليون دولار، وهذا سيتحقق إذا ما استمر معدل النمو الاقتصادي الصيني 10% سنويا لتصبح قوة عظمى في الإقليم وفي العالم[3].

أما جانب الاستثمار فنلاحظ التفوق والنمو الصيني المستمر، فقد حققت المرتبة الثالثة سنة 1990 فكان الاستثمار الأجنبي فيها يساوي 3,5 مليار دولار بعدها ليرتفع سنة 2003 إلى 53 مليار دولار ثم 216,6 مليار دولار سنة 2010. وأهم المستثمرين في الصين هم معظمهم من دول الإقليم كاليابان وكوريا الجنوبية وتايوان بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية. أما احتياطي العملات الصعبة في الصين قد بلغ 403,3 مليار دولار عام 2003

---

[1] السلام والتنمية والتعاون الراية الدبلوماسية الصينية في العصر الجيد، في22-08-2005.، تاريخ الإطلاع/24-أفريل 2018. www.finepint.chhgsghl

[2] غيدة: مرجع سابق، ص ص 94-95.

[3] حسن العيادي، إستراتيجية هيمنة القوى العظمى في النظام الدولي، الحلية السياسية، (العدد 135)، (جانفي 2016)، ص 167.

ثم ارتفع إلى 1 تريليون دولار عام 2007 لتكون ذلك قد احتلت المركز الأول عالميا في مخزون العملة الصعبة، بعد أن تفوقت على اليابان في حجم المبادلات التجارية من خلال الاستيراد والتصدير و حجم الاستثمار والاحتياط النقدي. فهي قد تفوقت بذلك على اليابان الذي كان يوصف بالمعجزة الآسيوية[1].

إن إمكانيات الصين الاقتصادية وقوتها مكّنها من القدرة على المنافسة مع دول في إقليمها، كانت مهيمنة لمدة طويلة في شمال شرق آسيا واستطاعت التفوق عليهم في الجانب الاقتصادي بفضل حسن التسيير وسياسة الانفتاح الاقتصادي المنتهج من طرف الصين. وإن التقدم الاقتصادي المستمر يوحي بأن صعودها متواصل دون توقف، حيث تقول الحكمة الصينية أنه **لا خشية على من يسير ببطء وإنما الخشية على من يراوح مكانه.** وهذا ما يتضح لنا من خلال إستراتيجيات الصين المختلفة في كل المجالات، حتى تقترب من هدفها بخطى ثابتة لتحقق مكانتها كقوة الإقليمية كبرى[2].

2) القوة العسكرية الصينية:

لقد قامت الصين بمحاكاة النموذج الياباني في" **عهد الهيجي**". الذي حوّل اليابان من دولة متخلفة إلى دولة صناعية. وقد أفاد التقرير الصادر عن البنتغون الأمريكي أن الصين تواصل تحديث ترسانتها العسكرية، خاصة ما تعلق بالجانب البحري وزيادة عدد الصواريخ النووية ذات المدى الطويل. حيث حققت الصين المرتبة الأولى على الصعيد الإقليمي والقاري والدولي، من حيث تعداد الجيش النظامي فيها والبالغ 2,255,000 مليون جندي[3].

لقد شهدت ميزانية الانفاق العسكري لصين ما بين فترة 1995 إلى 2010 تضاعف 5 مرات حيث أصبحت سنة 2005 تفوق 59 مليار دولار، ثم لترتفع إلى 98,8 مليار دولار سنة

[1] حسين سوسن، هونكونغ والتطبيع الصيني، مجلة السياسة الدولية، (العدد 128)، (أفريل 1998)، ص 18.

[2] مؤيد يونس: مرجع سابق، ص 236.

[3] أعياد، مرجع سابق، ص 97.

2009 ثم إلى 10,5 تريليون دولار سنة 2014 فارتفعت بزيادة قدرها 2,11 لتصنف بذلك في المرتبة الأولى على مستوى إقليم شمال شرق آسيا والمرتبة الثانية عالميا بعد الولايات المتحدة الأمريكية، مع الإشارة إلى أن هذا الحجم من الإنفاق العسكري لا يشمل نفقات تحديث الأسلحة النووية أو وارداتها من الخارج، أي الإنفاق على شراء الأسلحة. بالإضافة إلى أن الصين قد أدرجت عام 2006 في جدول البحريات الثمانية الأكبر في العالم لتحتل المرتبة الثالثة في الترتيب بعد روسيا. وذلك في مجال الغواصات وسفن السطح والطيران البحري والدفاع الساحلي ومشاة البحرية، حيث صنفت أساطيل الصين البحرية وهي أسطول **نانهاي** وأسطول **بيهاي** وأسطول **دونج هاي** أكبر الأساطيل في إقليمها وآسيا ككل[1].

إن السر وراء التفوق الصين العسكر يمكن ف توجيه انطلاقتها وتفوقها الاقتصاد لدعم وتمويل المجال العسكري من أجل ضمان مكانتها الإقليمية وحتى العالمية[2].

لقد أصبح من الواضح تفوق القوات العسكرية الصينية على منافسيها الإقليميين خاصة بعد تحول عقيدتها العسكرية، من مبادئ دفاعية إلى قتالية تتفق مع طموحات دولة قيادية إقليميا وعالميا[3].

في سنة 2004 أوردت وكالة المخابرات الصينية في ورقتها البيضاء أن الصين يمكنها أن ترفع مستقبلا حجم جيشها إلى سقف 10 مليون عضو عسكري، والأهم من ذلك ما تمتلكه الصين في إقليمها، الذي لا تملكه أي دولة أخرى في المنطقة وهو السلاح النووي وهو أقوى سلاح تحتكره الصين لوحدها في الإقليم. فهذه الأخيرة اليوم تمتلك أنواعا من الصواريخ النووية ذات المدى البعيد والقصير، ما يمكنها من ضرب أي دولة وأي منطقة في العالم من برها،

[1] عبد الرحمان بن سانية، الانطلاقة الاقتصادية بالدول النامية ف ظل التجربة الصينية (جامعة أب بكر بلقايد – تلمسان: كلية الاقتصاد، 2012-201)، ص 47.

[2] طويل: مرجع سابق، ص 80.

[3] طويل: مرجع سابق، ص 109.

صنفان من الصواريخ يعمل عن طريق الوقود السائل **CSS lass** و **4 class 2** وصنف يعمل بالوقود الجاف **(DF-5)** والذي اختبرته الصين في عام 1971 الذي يبلغ مداه 12000 كلم[1]، ولقد صرحت الصين بأنها تملك حوالي 200 صاروخا من السلاح النووي جاهز وهي من النوع البالستي، وفي مارس 2011 أصدرت الحكومة الصينية الكتاب الأبيض وأكدت وثائقه على أن الصين عازمة أن تتحكم في قدراتها النووية إلى أدنى مستوى، من أجل تحقيق الأمن القومي والإقليمي. وقد ارتفعت نسبة الرؤوس النووية الصينية حسب الإحصائيات القوة النووية لسنة2014 إلى 260 رئسا نوويا، وقد قدّر المعهد الدولي لأبحاث السلام **(sipri)** أن الصين تمتلك حاليا حوالي 400 سلاحا نوويا صالحا للإطلاق عن طريق طائرات حربية وصواريخ باليستية ذات قواعد برية، ومنصات متحركة وصواريخ باليستية بحرية، وأيضا بواسطة أنظمة غير إستراتيجية بما فيها المدفعية، كما يوضح الجدول التالي[2]:

جدول رقم: توزيع الرؤوس النووية حسب نظام الإيصال

إجمالي عدد الرؤوس	مقذوفات القواعد البرية	مقذوفات الغواصات	مقذوفات القاذفات الجوية	مقذوفات غر إستراتيجية
400	113	12	150	125

Sour : News week, May 25, 2016.

ومما سبق بعد استعراض قوة الصين العسكرية بالنسبة إلى منافسيها في الإقليم، وذلك بشكل واضح وهذا ما يمكنها من الهيمنة الإقليمية وإخضاع باقي القوى الأخرى تحت سيطرتها، فالصين تملك من القدرات العسكرية بما فيه الأسلحة التقليدية والمتطورة ما يفوق الذي تملكه الدول المنافسة لها في الإقليم. بالإضافة إلى امتلاكها السلاح النووي وهذا ما يردع كل من في

[1] حكيمي: مرجع سابق، ص ص 55 .... 58.

[2] أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات الدولية، دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي، سنة 2006، ص 78.

الإقليم وامتلاك القدرة على صد أي منافس مهما كانت قوته من ترسانة عسكرية متمثلة في الأسلحة التقليدية.

خلاصة:

ومما سبق وبعد أن تطرقنا إلى الخصائص والمميزات التي تملكها الصين من موقع إستراتيجي الذي تحتله في الإقليم، بالإضافة إلى قدراتها الهائلة واحتلالها المركز الأول في إقليمها سواء في الجانب الاقتصادي أو العسكري أو من ناحية مساحتها وتعداد السكان بالإضافة إلى وزنها السياسي الذي تأثر به على مجريات الأحداث في الإقليم.

فكل هذه المميزات لا تملكها أي دولة في إقليم شمال شرق آسيا إلا الصين وحدها. وهذا ما جعلها تلعب دور القائد الإقليمي معتبرة نفسها مسؤولة عن إقليمها في كل المجالات بالرغم من وجود المنافسة الحادة من طرف دول الإقليم، خاصة اليابان ومن خارجه أي الولايات المتحدة الأمريكية كطرف موازن. لكن رغبة الصين في أن تكون القائد الإقليمي واضحة جدا لكن الصين أضفت على هذه الرغبة الطابع السلمي بانتهاج سياسة إقليمية ناعمة وهو ما يوصف بالصعود السلمي الصيني.

الفصل الثالث

تحديات وآفاق الصين لتكون قوة إقليمية

تمهيد :

بعد تطرقنا للمقومات والمؤهلات التي تمتلكها الصين في المبحث السابق ورغبة هذه الأخيرة أن تكون قوة إقليمية في منطقة شمال شرق آسيا، واستعراض القدرات الكامنة لها التي تعتبر مصدرا للرغبة في استثمار هذه القوة، من أجل تحقيق المكانة والزعامة الإقليمية سنحاول في هذا الفصل أن نوضح كيف عملت الصين على تحقيق هذا الهدف، وذلك يمكن توضيحه من خلال السياسات والأفعال التي تقوم بها الصين، والموجهة نحو إقليم شمال شرق آسيا من أجل تحقيق الصعود السلمي، وذلك عن طريق استعمال وانتهاج سياسيات يقال عنها أنها مزيج بين سياسات صلبة وسياسات مرنة، ولا نقصد بالصلب هنا القيام بأعمال عسكرية عدوانية وإنما هي سياسات ذات الطابع الإيجابي. الذي توظف فيه القوة في شقها الإيجابي. حيث قسمنا في هذا الفصل هذه السياسات ذات الطابع الصلب الذي تنطوي تحته سياسات عسكرية أمنية ذات التوجه الإستراتيجي وسياسات ناعمة تتدرج ضمنها السياسات الاقتصادية خاصة، بالإضافة إلى سياسات أخرى سنشير إليها.

وفي الأخير سنحاول الكشف عن مدى نجاح هذه السياسات ومدى فعاليتها، أي درجة القبول لهذه السياسات من طرف دول الإقليم الموجهة إليها، والتي تترجم أنها قبول للصين لأن تكون قوة إقليمية في منطقة شمال شرق آسيا.

المبحث الأول: سياسات الصين الناعمة اتجاه إقليم شمال شرق آسيا

ونقصد بالسياسات الناعمة تلك الأفعال التي تقوم بها الصين والتي تخص المنطقة الإقليمية شمال شرق آسيا، وسنركز أكثر على السياسات الاقتصادية التي تتخذ العديد من الأوجه والذي تهدف بها الصين إلى النهوض بالإقليم، وتنميته في مختلف وهو ما يوضح اهتمام الصين بإقليمها وشعورها بالمسؤولية اتجاه إقليمها، لتلعب الدور المركز والقالب النابض للإقليم.

المطلب الأول: سياسات الصين الاقتصادية الموجهة نحو اليابان

ما يلاحظ في النشاط الاقتصادي لإقليم شمال شرق آسيا أنه في ازدهار دائم وتطور مستمر وغير محدود بسبب انتعاش حركة الموانئ ووجود المنافسة بين بلدان الإقليم، مما جعله أهم الأقاليم الكبرى وهناك من يرجع الفضل إلى الوجود الصيني في الإقليم وقيامها بدور المحرك الاقتصادي له، وانتهاجه لسياسات اقتصادية لا تخدم الصين لوحدها، وإنما تهدف إلى خدمة الإقليم بأكمله بدون تمييز. وسنحاول في المطلب استعراض السياسات التي تتبعها الصين في الجانب الاقتصادي اتجاه اليابان، من خلال التطرق إلى المشاريع والاستثمارات والاتفاقيات التجارية المبرمة بين البلدين، خاصة وأن الصين من أكبر الفاعلين الاقتصاديين بين البلدين خاصة وأن الصين من أكبر الفاعلين الاقتصاديين على المستوى الإقليمي والعالمي، بالإضافة إلى تركيز الحكومة الصينية على سياسات سلمية مع دول الإقليم المنافسة لها من أجل توسيع دائرة التعاون والتواصل مع محيطها الإقليمي، على أساس المنفعة المتبادلة خاصة تلك النشاطات المتعلقة بالجانب الاقتصادي بين دول الجوار.

لقد دعت الصين إلى ضرورة تحقيق المنافع المتبادلة مع جيرانها الإقليميين بتشجيع الانفتاح بدلا من العزلة في إطار المنافسة الشريفة، والابتعاد عن الأنانية ودفع عجلة التكامل الإقليمي بالتعامل مع دول الإقليم والتركيز على المجال الاقتصادي خاصة.

كما دعت الصين إلى إيجاد طرق سلمية في مجال التعامل الاقتصادي والتجاري في إقليمها، عن طريق الحوار واحتواء الخلافات وتحقيق الاستقرار. عن طريق التعاون الإقليمي خاصة وأن العلاقات بين دول الإقليم تشهد العديد من التوترات والخلافات معظمها ذات أسباب وامتداد تاريخي. وقد قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين: أولهما يتناول السياسات الصينية الاقتصادية اتجاه اليابان والثاني السياسات الصينية اتجاه تايوان وكوريا. وقد اعتمدنا هذا التقسيم على أساس كثافة المعاملات الاقتصادية بين الصين واليابان، وعلى اعتبار درجة المنافسة الإقليمية بين الدولتين. خاصة وأن اليابان أكبر المنافسين في الإقليم وأنها تعتبر المعجزة الأسيوية فيما مضى، فالمنافسة الصينية اليابانية تبدو أبرز مقارنة بين الصين وكوريا والصين وتايوان.

الصين واليابان جارتان على الساحل البحري الإقليمي، تسعى كل واحدة منها للحفاظ على التعاون الاقتصادي، فالصين تسعى إلى توطيد هذه العلاقة بالرغم من التوترات والخلافات السياسية بين الدولتين. فتعمل الصين على بعث العلاقات الدبلوماسية من جديد وتكثيفها خاصة الاقتصادية منها. والعمل على الالتزام الدقيق بالمبادئ الواردة في الوثائق السياسية الثلاث الموقعة بين البلدين، والاستفادة من الأحداث التاريخية وأخذ العبرة من أجل تحقيق مستقبل أحسن والعمل على تعزيز الجانب التعاوني، من أجل تجاوز العقبات وتهيئة ظروف مواتية لتطوير العلاقات الثنائية على نحو مستقر وقاعدة تعاونية إقليمية أمتن وأكثر صلابة[1] خاصة وأن الصين تشهد تسارع في حركتها الاقتصادية بعد فترة التسعينات وازدياد حاجة الصين إلى

[1] السلام والتنمية والتعاون الراية الدبلوماسية الصينية في العصر الجيد، في22-08-2005.، تاريخ الإطلاع/24-أفريل 2018. www.finepint.chhgsghl

الطاقة ورغبتها في خلق تعاون في المجال الطاقوي وإنشاء طرق بحرية مشتركة مع اليابان، وتمكنها من مد أنابيب النفط من وسط آسيا إلى الصين[1].

لقد لعب اليابان من التسعينات دورا اقتصاديا قياديا في التعامل الاقتصادي لإقليم شمال شرق آسيا، نظرا لقدرتها على تزويد دول الإقليم برأس المال والتكنولوجيا لكن الصين زاحم اليابان في دورها القيادي الاقتصادي في الإقليم، ولقد أصبحت الصين تحتل مكانة مركزية في سلسلة التوريد في المنطقة الإقليمية بالإضافة إلى تركيز الصين على ما يسمى بدول **الأزيان+3** أي كوريا الجنوبية بالإضافة إلى اليابان والصين لتكون الطرف المركزي يعمل على تزويد السلع التي تأتي من الشركات الأسيوية، خاصة دول الإقليم (اليابان وكوريا وتايوان).

لقد سعت الصين لإبرام اتفاقيات التبادل الحر بين الصين واليابان وبعض دول الإقليمي، كمثال على ذلك الاتفاقية التي بادرت بها الصين في 14 ديسمبر 2005. التي تهدف إلى إنشاء تعاون في إطار مؤسساتي للتكامل في شرق آسيا، لكن اليابان كان له طرح مختلف عن الصين. هو إنشاء مجموعة ضيقة للتعاون الاقتصادي خاص بالإقليم ورأي اليابان المدفوع بدعم من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، الذي تطالب فيه بتوسيع العضوية في المجموعة. من أجل تجنب التفوق الصيني في ثقلها الاقتصادي والسياسي والأمني بالإضافة إلى تبني الصين إلى إستراتيجية تخفيض الحواجز الجمركية، من أجل استقطاب الاستثمار الأجنبي [2].

[1] طارق عزيزة، "إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في آسيا في ظل النهوض الصيني"، مجلة السياسة (2017 فيفري)، ص 13.

[2] غيدة: مرجع سابق، ص ص 98،99.

منذ نهاية الحرب الباردة أصبحت اليابان تنظر إلى الصين نظرة قلق، خاصة بعد تنامي القوة الاقتصادية الصينية وتأثيرها البارز في المحيط الإقليمي وداخله. فيبقى الجانب التاريخي هو ما يدفع بالتنافس الجيو سياسي لينفذ مناحي صلبة ذات طابع خلافي بالإضافة إلى تصعيد المنافسة على بسط النفوذ في المناطق الطاقوية. فرغم وجود علاقات مكثفة بين البلدين خاصة من الطرف الصيني في الجوانب الاقتصادية من استثمار ومبادلات تجارية تبقى المخاوف والشكوك الأمنية والإستراتيجية، تبقى المحدد والمتحكم الرئيسي في العلاقات الصينية اليابانية خاصة تلك المتعلقة حول ملكية جزر "**سنكاكو/دياويو**" التي مازال الصراع حولها وتصعيده، بعد اكتشاف ثروات طبيعية ضخمة وما يمكن أن تحققه من انتعاش اقتصادي طاقوي[1].

بعد مطالبة الولايات المتحدة الأمريكية بالتزام الصين التنازلات السياسية المفروضة على الصين اتجاه قضية تايوان، ذلك يمكن له أن يمس المعاملات الاقتصادية بين الصين وتايوان واحتمال تراجع الاستثمارات الصينية الأمريكية، تعمل الصين على ملئ الفراغ الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية وتغطيته بالاستثمار الياباني والأوروبي، فالشركات اليابانية أصبحت مقتنعة أن الاستثمار في الصين مشروع رابح، فأصبح رجال الأعمال اليابانيون يتوافدون إلى الصين من أجل الاستثمار في قطاع الصناعة.

وفي أواخر الثمانينات وبداية التسعينيات عززت الشركات اليابانية والصينية وزادت من فرص التعاون الاقتصادي بين البلدين، وذلك بإتباع الصين مخطط يهدف إلى التقدم في العلاقات الاقتصادية الثنائية. فتجاوزت قيمة التجارة بين البلدين 100 مليار دولار سنة 2002

[1] دنيال بروشتاين، أرنيه دي كيزا، التنين الأكبر - الصين في القرن الواحد و العشرين ترجمة شوقي جلال، (الكويت: مطابع الوطن، الكويت، ط1، 2001)، ص، ص 366، 367.

وبلغ إجمالي الاستثمارات 49,1 مليار من نفس السنة، أما سنة 2003 تجاوزت قيمة التجارة البينية 130 مليار دولار وتحاول المؤسسات اليابانية إنشاء قواعد إنتاجية في الصين مستقبلا[1].

تعتمد الصين على زيادة المنفعة المتبادلة بين البلدين من خلال رفع معدلات التجارة البينية والاستثمارات، وهو الأمر الذي يمكن من خلاله الحفاظ على العلاقات الاقتصادية الثنائية لفترة أطول بالرغم من وجود تلك الخلافات السياسية الخطيرة، والصين تحاول جاهدة لجعل هذه العلاقات الاقتصادية ترتقي إلى درجة الاعتماد المتبادل، وجعل هذه العلاقة أكثر تماسك كما هو الحال والولايات المتحدة الأمريكية[2].

ونظرا لما تقدمه الصين من تسهيلات وفرص استثمار أصبحت اليابان ترى في الصين تلك السوق الكبيرة التي يمكن لها أن تستوعب حجما هائلا من الصادرات اليابانية خاصة الصادرات الطاقوية والتكنولوجية، التي تمثل أساس الصادرات اليابانية. لكن وبالرغم من الجهود المبذولة من طرف الصين من أجل تجاوز العقبات والحواجز بين البلدين تبقى اليابان متمسكة بمخاوفها وهواجسها والشكوك في نية الصين ورغبتها في الهيمنة الإقليمية وخاصة في ظل ما تشهده الصين، من تقدم وتطور في قوتها العسكرية والاقتصادية ما تراه هي خطرا عليها في الإقليم[3].

المطلب الثاني: السياسات الاقتصادية الصينية اتجاه كوريا الشمالية وتايوان:

تمثل شبه الجزيرة الكورية بالنسبة إلى الصين نفس الموقع الذي تمثله أمريكا اللاتينية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فشبه الجزيرة الكورية هي بمثابة الفناء الخلفي للصين والامتداد الطبيعي لنفوذها فكلما زاد الاعتماد المتبادل بين الصين وكوريا زاد تعميق الدور

[1] دندان: مرجع سابق، ص 189.

[2] ترماس و بلبورن، السياسة الدولية في شمال شرق آسيا- المثلث الإستراتيجي: الصين-اليابان-الولايات المتحدة الأمريكية، (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، ط، 2014)، ص 60.

[3] يونس مؤيد: مرجع سابق، ص ص 80-81.

الاستراتيجي للصين، وهذا ما تعمل من أجله الصين من خلال سياساتها الداعمة لكوريا الشمالية، فهي تمنح أكثر من 470 مليون دولار لكوريا الشمالية على شكل معونات غير مباشرة سنويا فتساهم بما يقدر حوالي 70% إلى 90% من واردات الوقود لكوريا الشمالية[1]. من أجل الحفاظ على النشاط الصناعي والعسكري لكوريا الشمالية، خاصة وأنها تعتمد في ذلك على هذه المادة بشكل كبير. أما في الشأن الاقتصادي الصيني الكوري كانت هناك العديد من السياسات الاقتصادية الصينية الموجهة اتجاه كوريا الشمالية، مثل تلك التي بادرت بها الصين سنة 2003 من أجل إنشاء منطقة تبادل حر مع كوريا بهدف خلق سوق دائمة للمنتجات الصينية وفي عام 2005. كانت هناك مبادرة أخرى في إطار **الأزيان** من أجل خلق معاملات في إطار مؤسساتي للتكامل في شرق آسيا وكانت الصين من أبرز وأكبر الفاعلين في هذا الملتقى، الذي كان يهدف إلى خلق منطقة تبادل حر بين دول شمال شرق آسيا ودول الأزيان. لكن هذا المشروع لم يلقى دول الاتفاق بسبب تمسك الصين واليابان بمواقفهم اتجاه الخلاف حول توسيع العضوية في هذه السوق المشتركة[2].

في يوليو 2004 نشرت الإدارة الإستراتيجية لوزارة الخارجية الصينية مقال تنتقد فيه النظام الكوري الشمالي، مما أثار استياء الدولة الكورية. لكن الحكومة الصينية أدركت الموقف وقامت بإيقاف المجلة فرد على ذلك **بيونغ يانغ** بأن توقف منح تأشيرة دخول السِّياح الصينيين إلى الأراضي الكورية[3]. لكن ورغم كل هذه الخلافات تبقى العلاقات الصينية الكورية على توافق خاصة في ظل التواجد الأمريكي في كوريا الجنوبية، فليس من مصلحة الصين أو كوريا الشمالية قطع العلاقات، بينهما لأن ذلك يمثل مكسب بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في توتر دائم بسبب عدة مشاكل خاصة مشكل الملف النووي الكوري الشمالي. فالصين من

[1] أسماء بن مشيرح، (السياسة الخارجية للصين في النظامين الإقليمي والدولي) جامعة قسنطينة 3، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016، ص 160.

[2] غيدة: مرجع سابق، ص 100.

[3] مركز الجزيرة، مردودية الخيارات الصينية في كوريا الشمالية الجار الشقيق، 1 أفريل 2013، ص 6.

مصلحتها البقاء مع كوريا الشمالية في اتفاق عن طريق تقديم الدعم المادي والمعنوي لها بالإضافة إلى العمل على استمرار الحكومة الكورية واستمرار العداء بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية، والهدف الكبير الذي تسعى من أجله الصين هو بقاء النظام الكوري الشمالي، حتى يكون منطقة عازلة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية وهذا ما يمنع التماس المباشر بينهما.

أما من جهة أخرى توضح الدراسات أن العلاقات الثنائية بين الصين والتايوان تتميز بتوتر في جانبها السياسي، لكنها تتميز بالتناغم والاستقرار في الجانب الاقتصادي والتجاري فقد انتهجت الصين سياسة اقتصادية ناجحة إلى حد بعيد وذلك من خلال ترحيب الصين واستقطاب رجال الأعمال والمستثمرين من تايوان وذلك من أجل تخفيف في حدة التوتر والخلاف السياسي.

حيث عملت الصين على تقوية روابطها مع تايوان، من خلال البعثات الثقافية والاقتصادية والرياضية كما قد قدمت الصين العديد من التنازلات التي كانت بسبب الخلاف مثل الاعتراف بتايوان أنها كيان سياسي له سماته ومحدداته الاقتصادية والتجارية، حتى تتمكن من التعامل معها على أساس قانوني منظم، كما أن الصين قد سحبت معارضتها لوجود علاقات اقتصادية بين تايوان وباقي دول الإقليم وحتى خارجه، لكن وفق شرط أن لا تكون معاملة هذه الدول لتايوان على أساس أنها دولة ذات استقلالية وسيادة منفردة. فقد هدفت الصين بهذه السياسة منح التايوان الإدارة الخاصة في الجوانب الاقتصادية والتجارية واحتفاظ الصين بالشؤون الخارجية المتعلقة بالدفاع.

وهذا ما عارضته تايوان ورفضته بشدة[1] حيث سعت الصين في عمل دائم لإبقاء علاقتها دائمة مع تايوان، لتتمكن من ضمها إليها مستقبلا مركزة في ذلك على تقوية الروابط الاقتصادية

[1] غيبل: مرجع سابق: ص 92.

في ظل الاستقرار الإقليمي، في مقابل النمو السريع للاقتصاد الصيني وقد منحت الصين لتايوان العديد من الامتيازات ذات الطابع الاقتصادي كقبولها لعضويتها في منطقة الأوبك بصفتها الاقتصادية[1]، كما أن الصين تقدم الكثير من التسهيلات والفرص الاستثمارية لأرباب العمل التايوانيين كحافز الاستثمار في الصين، وأملها من وراء ذلك خلق اعتماد متبادل في الجانب الاقتصادي والمالي. حيث صدر عن أحد الأوراق البيضاء الخارجية الصينية بخصوص العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين وتايوان والتي أقرت بأن الأبواب مفتوحة، لتسهيل التدفقات ودخول السلع للأسواق الصينية والأشخاص سواء كانوا مستثمرين أو سياحا. بالإضافة إلى تقديم امتيازات خاصة وحماية قانونية، بالإضافة إلى تزايد معدل السياحة بين البلدين كل سنة فتشير المعطيات الأخيرة حول عدد السياح التايوانيين الذين زاروا الصين قد بلغوا حوالي 13 مليون سائح تايواني، في مقابل أكثر من 25 ألف صيني زاروا تايوان في السنوات الأخيرة. أما حجم الاستثمارات التايوانية في مجال الصناعة الالكترونية قد بلغ 70 إلى 100مليار دولار سنة 2003. حيث قدر حجم المنتجات الإلكترونية الموجودة في الصين ذات المصدر التايواني بحوالي 70٪ هي كلها من إنتاج شركات تايوانية[2].

إن سياسة الصين في تعزيز العلاقات الاقتصادية وجعلها ذات طابع إيجابي على الدوام موجهة لخدمة أهداف ذات طابع سياسي، أي العمل على تحقيق الوحدة بين الصين وتايوان مستقبلا. وفي أحد تصريحات لأحد المسؤولين الصينيين الذي يقول فيه" حتى لو استغرق الأمر 20 و 30 سنة المهم أن يتم الاعتراف بأن تايوان جزءا من الصين وستعود يوما ما إلى الصين مثلما عادت هونغ كونغ من قبل، "فالعلاقات الاقتصادية بين البلدين مزدهرة إذ بلغت التجارة الثنائية بينهما 102مليار دولار سنة 2007. فالصين بمثابة الشريك والأخ الأكبر بالنسبة

[1] العيادي: مرجع سابق، ص ص 142،143.

[2] حكيمي: مرجع سابق، ص

لتايوان، ففي عام 2007 تم بيع 30٪ من صادرات تايوان إلى الصين وفي المقابل أصبحت تايوان ثالث أكبر شريك تجاري سنة 1993 بعد الولايات المتحدة الأمريكية واليابان[1].

من الواضح أن الصين تهدف من خلال سياستها الاقتصادية الإقليمية إلى تحقيق العديد من الأهداف، باعتبارها دولة مسؤولة في الإقليم فهي تهدف إلى النهوض بالإقليم والارتقاء به، عن طريق تقديم يد العون إلى دوله بالإضافة إلى أنها تلعب دورا قياديا من خلال توجه اقتصاد دول الإقليم، وجعله في حالة نمو مستمرة بمختلف الطرق سواء عن طريق تقديم تسهيلات، بخفض وإلغاء الضرائب الجمركية وفتح أبواب الاستثمار في الصين والمبادرة بمشاريع اقتصادية، والعمل على نجاحها بكل الطرق وبكل الجهود. بالإضافة إلى تجاوز الخلافات السياسية التي قد تكون عائقا أمام هذه المشاريع الاقتصادية، وهذا ما يترجم من قبل علماء السياسة أنه مطالبة بقيادة الإقليم وطرح الصين لنفسها كمرشح له القدرة والإمكانية لتكون فعلا القائد الإقليمي، وكل هذه السياسات قد تمكن الصين من نيل القبول لتكون القائد الإقليمي بكسب ثقة دول الإقليم وسير المنافسين في سكة الصين والاعتراف بها كقائد إقليمي في منطقة شمال شرق آسيا.

[1] يونس مؤيد: مرجع سابق، ص ص 157-158.

المبحث الثاني: السياسات الأمنية والعسكرية الصينية في إقليم شمال شرق آسيا

في ظل التوترات التي يشهدها إقليم شمال شرق آسيا وخاصة شكل التوترات والخلافات المتعلقة حول الجزر والحدود والمناطق الاستراتيجية، وما نلاحظه وجود الصين كطرف في هذه النزاعات، فالصين تشهد العديد من الخلافات والنزاعات مع دول إقليمها وأبرز هذه النزاعات النزاع حول جزيرة **"سنكاكو"** بين الصين واليابان والنزاع حول جزيرة تايوان بين الصين والحكومة التايوانية، والذي تعده الصين مسألة داخلية باعتبار أن جزيرة تايوان جزءا من الصين، ويجب أن ترجع إليها. وفي ظل هذه التوترات تعمل الصين على التحكم في مجرى هذه الخلافات وتخفيف التوترات عن طريق انتهاج سياسات أمنية عسكرية إقليمية، من أجل الحفاظ على مكانتها في الإقليم ورعاية مصالحها الحيوية. خاصة في ظل تنامي القوى الاقتصادية والعسكرية لدول الإقليم، بالإضافة إلى الوجود الأمريكي الذي يدعم ويعمل على دفع هذه القوى، من أجل تمكينها من منافسة الصين ومنح الهيمنة الصينية على الإقليم، خاصة في الشق الصلب من الهيمنة.

وسنحاول في هذا المبحث استعراض سياسات الصين واستراتيجياتها الأمنية والعسكرية وروابطها العسكرية مع دول الإقليم، وهي كلها عبارة عن سياسات عسكرية تحاول من خلالها تحقيق هدف أو أهداف، وهذا ما سنحاول توضيحه في المطالب القادمة من هذا المبحث.

المطلب الأول: السياسات الأمنية والعسكرية الصينية اتجاه اليابان

لقد حرصت الصين في الفترة الممتدة ما بين 1980 حتى 2003 على تطوير وبناء ترسانتها العسكرية، معتمدا في ذلك على انطلاقته الاقتصادية، وهو في عمل مستمر على زيادة وتطوير قدراته العسكرية. فقد وضحنا أن العقيدة العسكرية الصينية تحولت من عقيدة دفاعية إلى عقيدة هجومية، حتى تتوافق مع مميزات دولة عظمى إقليميا وعالميا. ويرجع سبب قيام الصين بهذه التطويرات في المجال العسكري، هو شعورها بعدم الارتياح اتجاه بيئتها الإقليمية

خاصة مع الوجود الأمريكي، الذي يدعم اليابان عسكريا من خلال ارتباط الأمن الياباني بالأمن الأمريكي.

فتشير الدراسات والإحصائيات في منطقة شمال شرق آسيا، أن الصين واليابان من بين الأربع دول التي تشهد أكبر الاتفاقيات على الأمور الأمنية والدفاعية في العالم، وهذا أحد أقوى المؤشرات التي تدل على احتمال وقوع حرب مستقبلية بين الدولتين بوجودهما في إقليم واحد وامتلاكها لقوى عسكرية هائلة. بالرغم من عدم وجود مشاكل سياسة متعلقة بأحد الجزر الموجودة بين أكبر مدن الصين (شنغهاي) وأكبر القواعد العسكرية اليابانية. وبسبب رغبة كل من الدولتين في امتلاك هذه الجزر هو احتوائها على مخزون هائل من النفط فكانت هذه الجزر سببا في صنع توترات أمنية دائمة، جعلت الدولتين في استعداد دائم للرد على الطرف الآخر في حالة إقدامه على هجوم عسكري. ومن هذا المنطلق يمكن أن تظهر الإستراتيجية الأمنية المنتهجة من طرف الصين نحو اليابان وسياساتها العسكرية.

إن المشاكل السياسية بين الصين واليابان هو ما جعل العلاقة بين الدولتين في حالة تقلب مستمر، خاصة بسبب علاقة اليابان بالولايات المتحدة الأمريكية. هذا ما جعل الصين لا تشعر بالأمان اتجاه اليابان بالرغم من وجود علاقات كثيفة في الجانب الاقتصادي[1] وهذه من بين الأسباب العديدة التي ولّدت نوعا من التوتر في المرحلة الحالية.

لكن في الحقيقة فإن السبب الرئيسي هو اكتساء العلاقة العدائية بين الصين واليابان هو سبب تاريخي تعود جذوره إلى ما بين 1937 و 1945 خلال اندلاع الحرب بين الصين واليابان، التي انتهت باستسلام القوات اليابانية وبقيت التوترات والمناوشات مستمرة إلى غاية قيام جمهورية الصين الشعبية سنة 1949. ولقد قدر عدد الضحايا الصينيين الذي قتلوا خلال حرب اليابان على الصين سنة 1937 أكثر من 300 ألف قتيل في جنوب الصين في منطقة

[1] ويلبورن، مرجع سابق، ص 29.

"تانجينغ". بالإضافة إلى جرائم أخرى يصعب محوها من ذاكرة الصينيين بالإضافة إلى تأييد اليابان للولايات المتحدة الأمريكية في سياستها المعادية للصين، وإقامتها علاقات خارجية مع تايوان بالإضافة إلى التزام اليابان بما يعرف بحظر التجارة الذي فرضته الولايات المتحدة على الصين. مما أدى إلى انعدام وجود علاقات بين الصين واليابان حتى سنة 1972، حيث تم في هذه السنة إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وعادت العلاقات إلى نوع من الاستقرار والصداقة سنة 1978 بعد توقيع الطرفين لمعاهدة سلام. لكن وبعد تجاوز الذاكرة التاريخية ظهرت هناك أسباب جديدة، جعلت الصين تتخذ مواقف عدائية اتجاه اليابان أهمها قضية تايوان. فالصين تعارض موقف اليابان في إقامتها لعلاقات ثنائية بينها وبين التايوان. واعتبرت ذلك اعتداء على النفوذ الصينية وأكثر من ذلك ضرب الوحدة الصينية وتجزئتها، وذلك على اعتبار أن اليابان تدعم استقلال تايوان وهذا ما أثار استياء الحكومة الصينية واعتبارها أحد الأطراف التي تشكل خطرا عليها في الإقليم.

وما تتخوف منه الصين أكثر هو الجانب الأمني فالصين تحس بالخطر على أمنها خاصة بتواجد القوات الأمريكية في اليابان، خاصة في ضوء الاتفاقية الأمنية الموقعة بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية. فالصين ترى ذلك بمثابة حصار استراتيجي في شرق آسيا، خاصة وأن هذه الاتفاقية تركز على المجال العسكري والمخابراتي[1].

وفي ظل هذه المخاوف قامت الصين بتطوير منظومتها الدفاعية في الحدود البحرية المقابلة لليابان، وهذا ما أثار قلق هذه الأخيرة اتجاه نوايا الصين. خاصة لوتيرة الاتفاق العسكري الصيني التي هي في تسارع مستمر حيث قدرت اليابان الاتفاق العسكري الصيني بأرقام تدل على تضاعفه ثلاثين مرة مما كان عليه قبل 24 سنة ماضية. وهي تقول بأن درجة الاتفاق العسكري للصين قد بلغ سنة 2011 حدود مليار دولار. وهو مرجح للتفوق على

[1] بن مثيرح، مرجع سابق، ص 148.

الولايات المتحدة الأمريكية بحلول عام 2035. وهذا ما تصفه اليابان بالتهديد الصيني وقد عبرت الحكومة اليابانية في الكثير من تصريحاتها أن الصين يخفي نوايا عدائية اتجاهها وأنه عليها الحذر الدائم، حتى لا تقع في صدامات ومواجهات عسكرية مع الصين خاصة في ظل وجود بعض الخلافات على جزر تقع في بحر الصين الشرقي[1].

في المقابل يبدي المخططون الصينيون مخاوف اتجاه اليابان، خاصة ما تعلق بالجانب الأمني وهذا ما عبروا عنه في قولهم "**تسيان التحضير للحرب سيؤدي إلى أزمة لا محالة**" وقد تنبأت الصين بأربع أنواع من النزاعات المستقبلية أحدها النزاع مع دولة مجاورة تسعى للهيمنة أو إعاقة صعود الصين إقليميا[2].

ونجد في طيات هذا الكلام، إشارة إلى اليابان أو الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارهما شريكان في المنطقة الإقليمية يمثلان تحالف عسكري، يهدف إلى إعاقة الصعود الصيني.

ومن جهة أخرى فالصين واليابان يخوضان نزاعا سياسيا حول الملكية لجزيرة "**سنكاكو**" و"**دياويو**". فبالرغم من بعد هذه الجزر اليابانية وقربها من السواحل الصينية، إلا أن اليابان يسيطر على هذه الجزر بموجب اتفاقية قديمة تعود إلى عام 1895 وهي جزر غير مأهولة بالسكان. إلا أنها تعد ذات أهمية كبيرة للطرفين، باعتبارها ممرات بحرية جد حيوية وذات أهمية إستراتيجية بالإضافة لاحتوائها على خزانات معتبرة من الغاز والنفط فكانت هذه الجزر خاضعة للنفوذ الأمريكي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وجرى تسليمها لليابان عام 1972 ويمكن حصر الأسباب التي أدت بالنزاع حول هذه الجزر، في تمسك البلدين والتعصب حول فكرة الأحقية لامتلاكها. واكتساب الصين للثقة بفعل النمو الاقتصادي الكبير الذي تشهده، وخاصة

[1] محمد ريحان محمد عطية، التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية) جامعة الأزهر غزة: كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية،2012، ص ص 111-151.

[2] قسم الأبحاث العسكرية الإستراتيجية، أكاديمية جيش التحرير الشعبي الصيني للعلوم العسكرية، علم الإستراتيجية العسكرية، نسخة 3، ص 98.

بعد أن أغلق البلدين أبواب الحوار ورفض أي تنازلات للطرف الآخر. فأصبح هذا التنافس هو السمة التي تغلب على العلاقات بين البلدين والنابع عن سعي كل طرف لتكريس ذاته، كقوة مسيطرة إقليميا سواء تعلق الأمر بالعمل السياسي أو العسكري عن طريق زيادة مستوى القوة التي يملكها كل طرف خاصة اليابان التي تسعى إلى مجارات القطب الصيني بثقله السياسي والاقتصادي والعسكري[1].

كما تتخوف الصين من طموحات اليابان للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن فالصين تعارض حدوث ذلك في كل مرة، حتى تبقى اليابان قوة اقتصادية فقط. ولا تستطيع مجارات الصين في المجال السياسي لكون الصين يمتلك مقعدا دائما في مجلس الأمن، ولا يستطيع اليابان منافستها على الريادة والهيمنة الإقليمي لافتقاره لهذه الميزة. وهنا تظهر السياسة العسكرية الأمنية للصين اتجاه اليابان، فهي تحاول منافسة اليابان[2] في جو سلمي وتتفادى حدوث مواجهات عسكرية، لأن الصين واليابان شريكان في المجال الاقتصادي وكل طرف لا يخاطر بخسارة هذه الشراكة. وهذا ما منع احتدام الصراع بين الطرفين بالرغم من محاولة الولايات المتحدة الأمريكية تطويق المد الصيني في الإقليم، عن طريق هذه القوى المنافسة لها بدعمها عسكريا وسياسيا، وهو ما يقلق الصين في إقليمها فهذا الدعم يمكن أن يجعل من اليابان قوة إقليمية مهيمنة حسب المحللين والخبراء الصينيين. كما أن الاستراتيجيين الصينيين يؤكدون على أن اليابان سيغير سياسته الأمنية والعسكرية في حال انسحاب الدعم الأمريكي لليابان وأن اليابان سيكشف عن برنامجه العسكري، الذي يؤكد على إعادة تسليح اليابان من أجل الهيمنة والعودة إلى ممارسة سياسته التوسعية، التي كانت تخفيه منذ زمن طويل ولم تتخلى عنه، مما وجب على الصين التحضير له ببناء سريع لقواتها النووية لمنحها قوة ردع يمكن من خلالها حماية أمنها، فالصين ترى أنها مستهدفة من طرف اليابان بدعم من الولايات المتحدة

[1] عبد الكريم حديد، الإستراتيجية الأمنية لليابان منذ 1995 (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013)، ص ص 201، 202.

[2] معتز سلامة، "توسيع الناتو وهموم الصين الأسيوية "، مجلة السياسة الدولية، (العدد 129)، (1997جويلية)، ص 123.

الأمريكية وهذا هو المبرر الذي تعطيه لنفسها لتكوين قوة رادعة، ونشر هذه القوة في المنطقة لأنه في ظل متطلبات الدفاع عن النفس يكون من الضروري على كل دولة حيازة القوة نظرا لافتقادها للثقة، في ظل تعاملها مع التطورات الحاصلة في محيطها الإقليمي القريب منها[1].

وما يلاحظ أن الصين واليابان تتعاملان مع الأحداث الإقليمية التي يسودها نوع من التوتر وعدم الثقة بأعصاب باردة، فكلا الطرفين يشعر بنوع من الخوف اتجاه الآخر وعدم الثقة. وفي نفس الوقت تسعى كل واحدة للحفاظ على العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية لأنهما يمثلان أكبر الشركاء في الإقليم. وما تكشفه الأرقام والإحصائيات للتعاملات بين الطرفين في الجانب الاقتصادي والتجاري خير دليل على دلك.

المطلب الثاني: السياسات الأمنية والعسكرية الصينية اتجاه كوريا الشمالية.

بعد نهاية الحرب الباردة بقيت الكوريتين في حالة انفصال تام عن بعضهما البعض. بالرغم من مساعي التوحيد التي سعت إليها العديد من الدول وحتى الكوريتين، لكن تمسك الطرفين بمطالبهما كان عائقا أمام حدوث هذا. خاصة في ظل نظام الحكم القائم في كوريا الشمالية وإتباع الرئيس **"كيم يونغ"** السياسة تتصف بالعنف واستعمال القوة في كثير من الأحيان، وهذا ما صعّب من توحيدهما بالإضافة إلى تبني سياسة عسكرية هجومية بالدرجة الأولى. وسعيها لامتلاك السلاح النووي وبما أن كوريا هي أحد جيران الصين و في تماس مباشر عبر الحدود البرية بين الصين وكوريا (الشمالية) عن طريق نهر " **يالوجيانغ**"، وهذا ما أصبح يمثل اليوم مشكل بالنسبة للصين أمنيا وعسكريا، سواء عند توحد الكوريتين أو اندلاع حرب بينهما أو سيطرة كوريا الشمالية على الجنوبية، لتصبح أحد القوى الإقليمية التي لا يمكن ردعها بامتلاك قوة السلاح النووي. بالإضافة إلى النمو الهائل الذي تشهده كوريا الجنوبية

[1] حديد، مرجع سابق ، ص 202.

لتصبح بذلك كتلة واحدة متكاملة لها من المقومات ما يكفي لمجارات القوة الصينية ومنافستها على الزيادة الإقليمية، لذا نجد الطرف الصيني متقلب في رغبتها اتجاه توحيد الكوريتين، أو معارضة ذلك وأن قيامها بأي خطوة اتجاه هذه القضية يكون وفق حسابات مدروسة بدقة حتى تكون للصين ضمانات ومكاسب خاصة المتعلقة بأمنها ومكانتها الإقليمية. خاصة في ظل التواجد الأمريكي المتمركز دائما على مقربة من الصين، عن طريق إستراتيجية الأحلاف العسكرية والشراكات الأمنية التي تبرمها مع العديد من دول الجوار الصيني في الإقليم، وهذا ما جعل الصين تتبع إستراتيجيات أمنية وعسكرية وأفعال حذرة ومدروسة بدقة اتجاه كل ما يخص علاقتها بكوريا. وسنحاول فيما يلي استعراض هذه السياسات اتجاه كوريا حتى تبقى محافظة على أمنها ومكانتها الإقليمية في ظل تطلعاتها لتصبح قوة إقليمية مهيمنة.

لقد أثارت قضية امتلاك كوريا الشمالية للسلاح النووي مشكلة أمنية على المستوى الإقليمي لشرق آسيا عموما وللصين خصوصا، فامتلاك كوريا للسلاح النووي يجعلها تنظم إلى خانة الدول النووية في إقليم شرق آسيا لتزاحم الصين وتنافسها. بعد أن كانت الصين هي الفاعل النووي الوحيد في المنطقة بالإضافة إلى امتلاك القاعدة الاقتصادية الصلبة كما ذكرنا من قبل، وما يأرق الصين أكثر بخصوص هذه القضية هو اكتساء البرنامج النووي لكوريا الشمالية طابع الغموض، خاصة بعد رفضها لقبول المتابعة والتفتيش، بالإضافة إلى ذلك عمل كوريا الجنوبية على تطوير قدراتها العسكرية التقليدية كرد فعل على كوريا الشمالية. تحسبا للدفاع عن نفسها في حالة إقدام نظيرتها الشمالية على محاولة ضمها إليها عن طريق القوة، وهذا ما زاد من تأزم القضية ورفع درجة التوتر لدى الصين لما يحدث من آثار جانبية في حالة اندلاع هذه الحرب. كظهور مشكل اللاجئين الكوريين[1] عبر الحدود الصينية الكورية

[1] مراد ابراهيم الدسوقي،" اتجاهات التسلح لدول المحيط الهادي"، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،1995)، ص 319

وتشديد الأمن في المنطقة[1]، وهذا ما دفع بالصين إلى رفض قرار مجلس الأمن الذي ينص على فرض عقوبات اقتصادية شاملة على كوريا، ومما جعل مجلس الأمن يكتفي فقط بإدانة التجارب الصاروخية، بالإضافة إلى قرارين يقتضيان بعدم جواز استخدام القوة العسكرية إلى بعد الرجوع إلى مجلس الأمن[2].

يرى الكثير من المحللين أن الصين تهدف إلى الحفاظ على الأمن والاستقرار ليس فقط في حدودها مع كوريا وإنما أمن الإقليم ككل، وهذا ما يؤكد أن الصين تلعب دورا إقليميا إيجابيا في المنطقة، فهي ترى نفسها مسؤولة للعب هذا الدور. على اعتبار أنها قوة إقليمية ينبغي عليها السهر والتركيز على الجانب الأمني للإقليم، وذلك بقيامها بدور الوسيط في القضية الكورية سواء من جهة ملفها النووي أو قضية التوحيد بين الكوريتين. حرصا على المصالح العامة في الإقليم، فبفضل الجهود الصينية جعلت المحادثات الثلاثية أي بين الكوريتين والصين كطرف ثالث أو المحادثات السداسية بشأن البرنامج النووي الكوري وتجنب تصعيد الأزمة[3].

يرى الخبراء والإستراتيجيون الصينيون أنه يجب أن تبقى كوريا الشمالية منفصلة عن كوريا الجنوبية لأن ذلك يمثل مكسبا وميزة للصين، باعتبارها منطقة إستراتيجية عازلة بين القوات الصينية والقوات الأمريكية المتواجدة في كوريا الجنوبية. وحسب التقرير الذي نشرته وكالة الأنباء "**شينغوا**" بمناسبة الذكرى الخمسين لتوقيع معاهدة الصداقة بين الصين وكوريا الجنوبية فقد جاء في هذه الوثيقة تعهد من الطرفين بالاستمرار في تعزيز العلاقات العسكرية. حيث قال وزير الدفاع الصيني "**ليانغ قوانغ ليه**" إذ الصين وكوريا الجنوبية تتمتعان بعلاقات

---

[1]إستراتيجية الصين في التعامل مع كوريا الشمالية"

Www.aljazeera.net/khowled gegate/opinions/2017/9/5(11-6-218)

[2]علي حسين باكير،" النزاع الأمريكي الكوري الشمالي حول الملف النووي "، مجلة السياسة الدولية ، المجلد 40، (العدد 162)، (2016-ماي)، ص ص 200-201.

[3]السلام و التنمية و التعاون ....الراية الدبلوماسية الصلية في العصر الجديد .

Www.fineprintch (12-6-2018)

صداقة قديمة نظرا للإرث الثقافي نفسه وعلاقات حميمة بفضل الزعماء السابقين، وأن الصين مستعدة لتعزيز العمل والتنسيق مع كوريا الجنوبية وتقديم إسهامات مشتركة، من أجل الحفاظ على الأمن والاستقرار بالمنطقة. حيث نصت **المادة الثانية** من هذه الوثيقة على أن تتخذ الأطراف المتعاقدة جميع التدابير اللازمة لضمان العمل المشترك، لمنع أي اعتداء خارجي من طرف دولة أخرى سيعمل الطرف الآخر ويبذل قصار جهده لرد العدوان عنها. حتى وإن تطلب ذلك التدخل العسكري وغيرها من الوسائل المنصوص عليها في الوثيقة

وهذه الاتفاقية توضح السياسة الأمنية الصينية اتجاه كوريا ورغبتها في الحفاظ على العلاقات الجيدة معها، من أجل تجنب حدوث أزمات تدفع الصين لاستعمال القوة من أجل حلها[1].

ومما سبق يمكن استخلاص وتلخيص السياسة الأمنية والعسكرية الصينية اتجاه كوريا في النقاط التالية:

1- سعي الصين لإنهاء أو تهدئة التوترات المتعلقة بكوريا سواء بشأن البرنامج النووي الكوري أو قضية التوحيد بين الكوريتين، خوفا منها من أن يؤدي ذلك التوتر والتأزم في القضيتين وتفجرها لتصبح ثورة، وظهور مشكل اللاجئين الكوريين اتجاه الصين.
2- سعيها من جهة أخرى للحفاظ على كوريا الشمالية دولة مستقلة عن جارتها الجنوبية لتكون منطقة عازلة عن كوريا الجنوبية، التي تمثل حليفا للولايات المتحدة الأمريكية وتصبح بذلك في تماس مباشر مع القوات الأمريكية، المتواجدة بكوريا الجنوبية وتصبح بذلك في مجال مرمى القواعد العسكرية الأمريكية و هدفا سهل الإصابة.

[1] إستراتيجية الصين في التعامل مع كوريا الشمالية، مرجع سابق.

3- رغبة الصين في الحفاظ على أمن المنطقة، وذلك حتى لا تخسر ذلك الحجم الكبير من الاستثمارات بحكم درجة التفاعل الكبير بين الدولتين في مجال الاقتصاد والتجارة كما ذكرنا من قبل.

4- أما فيما يخص المجال العسكري ترغب الصين في بقائها مستمرة في عدة صفقات بيع السلاح وتصدير لتكنولوجيا متطورة الأسلحة الإستراتيجية.

5- منع دخول كوريا واليابان في سباق تسلح، وهذا ما يفسر اهتمام الصين بالملف الكوري النووي في " **إعلان بكين**"، واعتراف الصين بحق كوريا الشمالية في متابعة برنامجها النووي لأغراض سلمية. وهذا ما اعتبره الخبراء والمحللون السياسيون نوع من التناقض في السياسة الخارجية الصينية الموجهة نحو كوريا.

المطلب الثالث: السياسات الأمنية والعسكرية الصينية اتجاه تايوان.

خلال سيطرة الحزب الشيوعي على السلطة في الصين سنة 1949 أفرز ذلك ما يعرف بحكومة "**الكومنتاج**" التي يتزعمها "**تشانج كاي تشاك**" في جزيرة " **فرموزا**"، التي تبعد 100 ميل عن ساحل الصين. وانتخب رئيسا لها سنة 1950 وهذه هي البدايات الأولى لظهور حكومة تايوان وبداية هذه الأزمة. التي لا تزال لم تجد حلا "إلى يومنا هذا، والصين لا تزال منذ سنة 1950 تطلب بإعادة جزيرة تايوان وضمها إليها وهي تعارض بشدة أي إدلاء صريح باستقلالية تايوان وترفض أن تكون الحكومة التايوانية دولة يعترف بها من أطراف دوليين آخرين. كونها حكومة مستقلة بذاتها عن الصين، واعتبرت هذه القضية قضية داخلية لا يحق لأي طرف خارجي التدخل فيها، وأنها قادرة وفي يدها زمام الأمور لإعادة ضم الجزيرة إليها. في مقابل الرفض القاطع من طرف تايوان بأن تكون تابعة وجزء من الصين برغم تشابه في المقومات الثقافية **الكونفوشيوسية** والقرب الجغرافي من الصين كما هو موضح في الخريطة[1].

[1] طويل، مرجع سابق، ص 93.

خريطة رقم: توضح موقع تايوان

المصدر: http://www.indexmundi.com

إن مثل هذه التوترات والخلافات قد يكون سببا في اندلاع حروب، وهذا ما تضعه الصين في الحساب فهي تبني سياستها العسكرية والأمنية اتجاه تايوان على هذا الأساس. فهي في استعداد دائم لاستعمال القوة العسكرية إن دعت الضرورة لذلك، وهذا ما أكدت عليه الحكومة الصينية. باعتبار هدف التوحيد لا يمكن الحياد عنه، فهي تلتزم بمبدأ ضم أراضيها إلى حكومتها حتى لو كلف ذلك استعمال الوسائل العسكرية ودليل ذلك استعداد الصين العسكري بنصب صواريخ بالستية قصيرة المدى من نوع **[SRBM]** وصواريخ من نوع **scc-df-15** و **css-7.11 DF** في المنطقة العسكرية "**نانجينغ** في الوجه المقابل والقريب من جزيرة تايوان. ويقدر عدد هذه الصواريخ بـ 650 إلى 730 والهدف من هذه الصواريخ هو تأمين سواحلها، أو ضرب الجزيرة في أي لحظة في حالة وجود أي اعتداء عليها من طرف تايوان، أو أي قوات متواجدة بها التابعة لدولة أخرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية. بعقدها لصفقات بيع السلاح لتايوان لما يقارب 16 طائرة من طراز F16 خلال إدارة بوش الأب سنة

1992 والدعوات المتكررة من طرف واشنطن للرئيس التايواني من حين إلى آخر. وقد أكدت الصين مبدأها الذي سمته " **مبدأ الصين الواحدة**" على احتمالية استعمال القوة العسكرية المسلحة في حالة امتلاك تايوان للسلاح النووي، أو رفض تايوان المفاوضات من أجل الوحدة و إعلان استقلالها عن الصين. لأن الصين ترى ذلك تهديدا للاندماج القومي وتشجيع على تفكك الوحدة الوطنية[1].

إن مخاوف الصين وتوترها يبدو واضحا جدا خاصة ما تعلق بالبيئة الأمنية الإقليمية. فقد أكد المخططون الإستراتيجيون للصين، أن نسيان التحضير والاستعاد للحرب سيؤدي إلى أزمة لا يمكن الخروج منها. وقد تنبأت الصين بأربع نزاعات مستقبلية في محيطها الإقليمي أحدها سيكون ضد قوات الاستقلال التايوانية[2]. وهناك من المحللين من يقول بأن قضية تايوان يجب أن تحل عن طريق القوة، وهو الحل الأخير. لكن لا يعني ذلك التدمير والقتل فاستعمال هذه القوة يكون بشيء من الحيلة، لتكون ضمانا لحل هذه القضية سلميا دون إطلاق حتى صاروخ واحد.

ما يقلق بالصين في الجانب الأمني أكثر من الجوانب الأخرى لكون جزيرة تايوان تمثل حاملة طائرات لا يمكن التخلي عنها، فموقعها القريب من البر الصيني يمكنها من تأمين الحدود البحرية الصينية، وأن استقلال تايوان يمثل خطرا على الصين خاصة في ظل الوجود الأمريكي بالمنطقة. ففي هذه الحالة ستكون الصين في مرمى الولايات المتحدة الأمريكية. وهذا ما يهدد أمنها ومصالحها في المنطقة[1].

وفقا لدراسة أجرتها مؤسسة **RAND** سنة 2009 فإن الولايات المتحدة الأمريكية ستقدم وتقوم بالدفاع عن جزيرة تايوان في حال حدوث أي مواجهة مع الصين بحلول عام 2020،

[1] مرجع نفسه، (ص107).

[2] بن مشيرح: مرجع سابق ، ص ص 65-139.

[1] بايتش: مرجع سابق، ص 115.

وهذا ما دفع بالصين إلى قيامها باستعدادات أمنية وعسكرية، عن طريق إدخال أسلحة إلكترونية ذكية في منظوماتها العسكرية الدفاعية، وقوات جوية بطائرات مقاتلة من الجيل الرابع وصواريخ بالستية محمولة على غواصات. بالإضافة إلى نصب الآلاف من الصواريخ البعيدة المدى على البر الرئيسي للصين، والهدف من كل هذه الإجراءات والاستعدادات هو ضرب القوات التايوانية من طائرات ومقاتلات على الأرض، وهو الأمر الذي يبقي الأمر الإستراتيجي قابلا للانفجار في أي لحظة. بالرغم من العلامات الإيجابية الصادرة عن بيكين ومعاملتها على أن الصين قوة كبرى ذات مسؤولية إقليمية تتبنى دبلوماسية حسن الجوار[1].

وقد نصت الصين في قانون **مناهضة الانفصال** سنة 2005 في **المادة الثامنة** أنه "يحق للصين أن تستخدم الوسائل الغير سلمية ضد القوى الانفصالية التي تشجع انفصال عنها وإذا استنفذت إمكانية إعادة التوحيد سلميا لها الإمكانية والمرونة اللازمة لتحديد طبيعة نشاطها وتوقيته المناسب من أجل التوحيد "

وهذا النص يضع في الحسبان أن الصين يمكن لها أن تستخدم مجموعة من الأعمال المتنوعة ذات الطابع العسكري، كالحصار البحري والأعمال العقابية الرادعة كالهجوم على البنى التحتية والعسكرية والاقتصادية[2]. ولكن ورغم جدية تعامل الصين مع القضية التايوانية لم تقدم الصين أي عمل عسكري، وهي لا تزال تنادي بالعودة السلمية لتايوان. فهناك من يفسر انتهاج الصين لسياسة سلمية هو وجود الردع الأمريكي. لكن من وجهة نظر عقلانية إستراتيجية أنه لا يمكن أن تقدم الصين على عمل عسكري هو أن هذه العملية غير مضمونة في نتائجها ومكلفة جدا ويمكن أن تضر بالمصالح الصينية، وهذا ما دفع بالصين للاكتفاء بالعمل الدبلوماسي والالتزام بسياسة الجوار الحسنة مع التايوان[1].

[1] طويل: مرجع سابق ،ص 60.

[2] مؤيد يونس، مرجع سابق، ص ص 156،157.

[1] منصور،مرجع سابق ، ص 38.

ويمكن تحديد السياسات الأمنية العسكرية الصينية اتجاه تايوان في النقاط التالية:

1- دعم التعاون العسكري والأمني مع تايوان على أساس تقوية الثقة والروابط بين الطرفين.
2- البحث عن طرق ووسائل فعالة لمنع امتلاك تايوان السلاح النووي.
3- العمل على تطوير القوة العسكرية للصين تحسبا لأي تحالف أو تقديم مساعدات لتايوان من أطراف خارجية، والمقصود بذلك الولايات المتحدة الأمريكية.
4- تهيئة صناعة عسكرية دفاعية تتماشى مع فترات السلم والاستقرار الأمني بالمحيط الصيني.
5- عدم اللجوء لاستخدام القوة لاستعادة تايوان إلا كخيار آخر ودعت الضرورة إلى ذلك.
6- انتهاج سياسة ووسائل دبلوماسية من أجل الحفاظ على مصالح الصين في تايوان خاصة ما تعلق بالجانب الاقتصادي، بالإضافة إلى اعتبار الصين لنفسها مسئولة على إبقاء الإقليم في حالة مستقرة في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والأمنية.

خلاصة:

يعد استعراض السياسات الاقتصادية والأمنية العسكرية التي تتبعها الصين اتجاه إقليمها والتي قمنا بتفصيلها عن طريق دراسة كل دولة على حدى، ويمكن استنتاج أهداف الصين من خلال سياساتها الاقتصادية والأمنية العسكرية والتي تنحصر بين سياسات سلمية وسياسات عسكرية أمنية. وما يلاحظ على جميع هذه السياسات أنها في خدمة الاقتصاد الصيني بالدرجة الأولى، الذي يمكنها من الوصول إلى مرتبة القوة الإقليمية وهو الهدف الخفي الذي تسعى للوصول إليه الصين في ظل التواجد الأمريكي، الذي يلعب دور الموازن والذي هو في عمل مستمر لكبح طموحات الهيمنة الصينية في المنطقة الإقليمية. وهذا ما جعل الصين تسير وفق سياسة سلمية خاصة اتجاه القضايا المتعلقة بالجانب الأمني. ومحاولة استقطاب الشركاء الاقتصاديين عن طريق منح الامتيازات والتسهيلات، وهذا ما مكّن من لعب الصين لدور الدولة المركزية في إقليم شمال شرق آسيا وتحملها مسؤولية الحفاظ على الرخاء الاقتصادي والاستقرار الأمني لإقليم شمال شرق آسيا وكانت الصين الفاعل الرئيسي والمحرك لحل هذه القضايا مهما كانت طبيعتها، وهذا ما جعل من الصين الفاعل البارز في إقليمها نتيجة قيامها بدور لا تقوم به إلا دولة تملك مواصفات القوة الإقليمية.

خـــاتمة

خاتمة:

تمحورت دراستنا حول موضوع الصين كقوة إقليمية في شمال شرق آسيا، وقد هدفت دراستنا هذه إلى الكشف عن ما إذا كانت الصين فعلا قوة إقليمية في شمال شرق آسيا.

وما هي الإستراتيجيات لتحقيق هذه الغاية، حيث كانت هذه الدراسة تدور على المستوى الإقليمي داخله. بالرغم من وجود فواعل من خارج الإقليم، لكنها تدخل ضمنه بطريقة تفرضها علينا تحليلات سابقة، ودراسات في النظم الإقليمية. والمقصود بذلك وجود أطراف متغلغلة في الإقليم تعمل على إحداث التوازن داخل الإقليم.

وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة وتحليلنا للموضوع إلى عدة نتائج نذكرها كالتالي:

1. تمتلك الصين كل المقومات والقدرات للقيام بدور القيادة الإقليمية، فهي تملك من المؤهلات ما لا تمتلكه باقي الفواعل في الإقليم باحتلالها المراكز الأولى سواء في الجانب الاقتصادي لاعتبارها أكبر قوة اقتصادية للإقليم بفضل النمو السريع الذي يشهده الاقتصاد الصيني وهو في تطور نحو الأحسن إلى غاية اليوم. أو عسكريا فهي تعد أكبر قوة عسكرية في الإقليم، سواء من جانب القوة التقليدية بفضل مؤسساتها العسكرية، التي أدخلت عليها عمليات تحديث، ورفع نفقات التسلح التقليدي إلى أضعاف. بالإضافة إلى ذلك فهي الدولة الوحيدة التي تمتلك التكنولوجيا النووية فهي قوة نووية فعليا. أما من الجانب الطبيعي فهي كذلك تحتل المركز الأول من حيث المساحة، بالإضافة إلى تموقعها الجيد في الإقليم. أما من الجانب الحضاري فهي تنتسب إلى أكبر وأعرق الحضارات، وهي الحضارة **الكونفوشيوسية** التي تنتمي إليها معظم دول الإقليم، وحتى باقي الدول الآسيوية.
2. إن امتلاك الصين لجميع هذه المقومات المذكورة، جعلها تكتسب ثقة في النفس وتولد لديها رغبة في أن تكون القوة الإقليمية المهيمنة والقائدة في الإقليم.

3. إن الهدف من وراء إتباع الصين لسياسات إقليمية مزدوجة بين الصلابة والليونة هو في حد ذاته إستراتيجية من أجل الحفاظ على التماسك الإقليمي، والحفاظ على العلاقات الحسنة مع دول الجوار الإقليمي، وبالتالي نيل القبول والرضا عنها لتكون القائد الإقليمي في شمال شرق آسيا.

أهم النتائج المتعلقة بالإقليم:

1. إن الدول المشكلة للنظام الإقليمي لشمال شرق آسيا، هي كل من الصين وكوريا (الشمالية والجنوبية)، واليابان وتايوان واعتبار الولايات المتحدة الأمريكية طرفا موازنا يهدف إلى منع هيمنة الصين على الإقليم، وتتويج نفسها قائدا إقليميا.
2. النظام الإقليمي لشمال شرق آسيا من أكثر الأقاليم في العالم التي تظم أزمات ونزاعات ذات الطابع التاريخي، وهي أزمات ونزاعات خامدة يمكن أن تؤدي أي زيادة في حدتها إلى اندلاع حرب إقليمية، بسبب تشابك مصالح وتفاعلات بين دول هذا الإقليم. وتكون الصين على صلة بكل هذه الأزمات والنزاعات. هذا إن لم تكن طرفا فيها أو سببها، وهذا راجع إلى شدة وكثافة تفاعل الصين مع دول الإقليم على كل المستويات.
3. إن شدة المنافسة على القيادة الإقليمية، تبدو بارزة أكثر بين الصين واليابان المدفوعة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، حتى تمنع هيمنة الصين في الإقليم. وهذا ما جعل العلاقات الصينية الأمريكية في حالة توتر وعدم الاستقرار مما دفع بنا إلى اعتبار الولايات المتحدة الأمريكية طرفا موازنا.

أهم النتائج العامة حول موضوع الدراسة للصين كقوة إقليمية في شمال شرق آسيا يمكن القول:

1. بالرغم من امتلاك الصين أكبر المقومات والقوة إقليم شمال شرق آسيا إلا أننا لا نستطيع الحكم عليها يعد بأنها هي القوة الإقليمية المهيمنة فالهيمنة لا تتحقق إلا عندما تكون إحدى وحدات النظام الإقليمي مسيطرة بشكل مطلق على تفاعلات النظام الإقليمي وتكون كل تحركات وحدات النظام مقيدة ومرتبطة بأحد هذه القوة فنلاحظ أن باقي دول الإقليم تتصرف بحرية تامة وفق إرادتها الخاصة بل وأنها تبدي أحيانا عدم توافق مع رغبات الصين ومقترحاتها بشأن التحركات والتفاعلات داخل هذا النظام.
2. من الواضح أن الصين لا تزال بعد لم تلقى القبول عنها عن طريق دول الإقليم لتكون القائد الإقليمي بالرغم من الجهود التي تبدلها الصين من أجل إرضائها وهذا ما يرجع أن الصين ستغير من إستراتيجياتها من أجل نيل ثقة هذه الأطراف الإقليمية.
3. أهم إستراتيجية وآلية تقوم عليها السياسة الصينية من أجل إبقاء الفواعل الإقليمية في ترابط وتفاعل مستمر معها هي الإستراتيجية الاقتصادية لأنها هي الوحيدة التي لا يمكن لهذه الدول أن تمنع مشاركته مع الصين لأنها وبحق قوة اقتصادية إقليمية وآسيوية وعالمية فهي ترى في الصين الشريك الاقتصادي الذي لا يمكن التخلي عنه والصين مدركة لذلك تماما وهي تعمل على تطوير وتقوية هذه الروابط وتعزيزها فقد تكون هي السبب في تحقيق هدف الهيمنة مستقبلا.

قائمة المصادر

و المراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: اللغة العربية:

- **الكتب**

1. بايتش غيل، النجم الصاعد الصين: دبلوماسية أمنية جديدة، ترجمة دلال أو حيدر، (لبنان: دار الكتاب العربي، 2009).
2. جون بيليس وستيف سميث، العولمة والسياسة العالمية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2004.
3. الحسنية سعيد، العصر الصيني: الاقتصاد الصيني الصاعد وتأشيره على الاقتصاد العالمي والتوازن الإقليمي، ط1، (بيروت: دار العربية للعلوم، 2005).
4. حسن حسين، الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية، ط1، (لبنان: دار المنهل اللبناني، 2009).
5. روبارت كابلان، انتقام الجغرافيا: ما تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المستقبلية وعن الحرب خض المصير، ترجمة إيهاب عبد الرحيم علي (الكويت المجلس الوطني للثقافة والأدب، 2015).
6. ستيف سميث، وميليا كوركي وآخرون، نظرية العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، ترجمة ديما الخضرا،، ط1، (المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2016).
7. عبد الحي وليد، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي،1978 - 2010، ط1(الإمارات: مركز الإمارات العربية والبحوث الإستراتيجية) ، 2013
8. عودت جهاد، النظام الدولي، ط1 (مصر: دار الهدى، 2005).
9. عطوان خضر، القوى العالمية والتوازنات الإقليمية، ط1، (الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010).

10. مرشايمر جون، مأساة سياسة القوى العظمى، ترجمة مصطفى محمد قاسم، (الرياض: مكتبة فهد الوطنية، 2012).
11. نسيمة طويل، المثلثاتية الإستراتيجية في منطقة شمال شرق آسيا، ط1، (الجزائر: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2017).
12. ويلبورن توماس، السياسة الدولية في شمال شرق آسيا المثلث الإستراتيجي: الصين اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية، ط1، (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014).
13. يونس مؤيد مصطفى، أدوات القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الإستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية، ط1، (عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015).

- المجلات والدوريات

1. أعياد عبد الرضا، "النظريات الجيو بولتيكية الحديثة وتطبيقها على منطقة آسيا الوسطى"، مجلة البحوث الجغرافية. ع 12، جانفي 2016.
2. برقوق عبد الرحمان، "مفهوم النظام في مجال العلاقات الدولية "مجلة العلوم السياسية، ع 16، 2011.
3. باكير علي حسين، "النزاع الأمريكي الكوري الشمالي حول الملف النووي، مجلة السياسة الدولية، مج. 40، ع 162، أكتوبر 2005.
4. بغدادي عبد السلام إبراهيم، " التجربة الصينية في إفريقيا: واقع التحرك الاقتصادي المعاصر في إفريقيا.1949-2008. سلسلة الدراسات الإستراتيجية، مركز الدراسات الدولية، بغداد. ع(97)،2008
5. تومي أحمد، الدراسات الإقليمية المعاصرة: نحو طرح جديد لمفهوم الإقليمية.

6. تسان أرثر، نهج الصين المتطور إزاء "الردع الإستراتيجي المتكامل، مؤسسة RAND، كاليفورنيا، 2016.

7. جندلي عبد الناصر، "النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف والتغير في ظل تحولات العالم ما بعد الحرب الباردة"، مجلة المفكر، ع 5.

8. الجارحي وردة هشام، "هل تعود تايوان إلى الصين"، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، ع 134، أكتوبر 1998

9. دياب علي محمد، "مفهوم الإقليم وعلم الإقليم من منظور جغرافي بشري"، مجلة جامعة دمشق، م 28، ع 2، 2012.

10. الدسوقي مجيد، "نزاع الصين واليابان إلى أين؟ الحرب المستبعدة والنفط والغاز"، مجلة آفاق المستقبل، ع 21، جانفي 2016.

11. دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي، مركز الإمارات للدراسات الدولية، أبو ظبي، 2006.

12. رغيد الصلح، "من أجل تفعيل التكامل الإقليمي العربي"، مجلة المستقبل العربي، أكتوبر 2002.

13. سوسن حسين، "هونكونغ والتضيع الصيني، "مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية"، (القاهرة: ع 128، أفريل 1998).

14. سلامة معتز، "توسيع الناتو وهموم الصين الآسيوية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، العدد 129، جويلية، 1997.

15. شحرور عزت، محدودية الحيازات الصينية في كوريا الشمالية الجار الشقيق أم "الشقية"، مركز الجزيرة للدراسات، 1 أفريل.

16. العيادي حسن، "إستراتيجية هيمنة القوى العظمى في النظام الدولي، "المجلة السياسية، العدد 135، جانفي 2016.

17. عزيزة طارق، إستراتيجية الولايات المتحدة في آسيا في ظل النهوض الصيني، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 04 فيفري 2017.

18. علاوي محمد لحسن الإقليمية الجديدة المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي، "مجلة الباحث"، ع 7، 10-12، 2010.

19. فهمي عبد القادر محمد، "دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي"، مجلة الدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ع 18، 2000.

20. محمدي عبد العزيز، "قوة الصين النووية ووزنها الإستراتيجي في آسيا"، مجلة السياسة الدولية، ع 145، جويلية 2001.

21. مهني صالح، "التكامل الإقليمي العربي"، مجلة المستقبل العربي، م028، ع 3، أكتوبر 2013.

22. منصور عماد، "السياسة الخارجية الصينية من منظار الثقافة الإستراتيجية"، مجلة سياسات عربية، ع 21، يوليو 2016

23. نوار هشام، " قياس قوة الدولة: إطار تحليلي لقياس قوة الصين، مقارنة بدول كبرى، " المجلة العربية للعلوم السياسية، م 15 ع 21، شتاء، 2009).

24. نزاع الصين واليابان إلى أين؟ الحرب المستبعدة والتفاوض والغاز"، مجلة آفاق المستقبل، ع 21، جانفي 2014.

25. ويلبورن توماس، "السياسة الدولية في شمال شرق آسيا"، مجلة دراسات عالمية، ع 12، أبوظبي، إمارات العربية المتحدة، 2009.

26. طيب جميلة، "حقيقة التكامل الاقتصادي الإقليمي بين الصين وبقية دول شرق آسيا"، مجلة الاقتصاد الجديد، م 1، ع 12، الجزائر، 01-01-2015.

- **الجرائد**

1. عوينات نجيب بن عمر، أزمة الملف النووي الكوري الشمالي، "جريدة الصباح"، العدد 1115، 17-08-2013.

- مذكــرات:

1. بلقاسمي رقية، التكامل الإقليمي ألمغاربي: دراسة في التحديات والآفاق المستقبلية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001.
2. حكيمي توفيق، الحوار النيو واقعي النيو لبرالي حول مضامين الصعود الصيني دراسة لرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية تخصص دراسات إستراتيجية، جامعة باتنة، 2008.
3. حديد عبد الكريم، الإستراتيجية الأمنية لليابان منذ 1995، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير منذ 1995، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر، 2002.
4. دندان عبد القادر، الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا بين "الاستمرار والتغير 1991-2006، مذكرة مقدمة ودراسات إستراتيجية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010
5. سامية ربيعي، آليات التحول في النظام الإقليمي – النظام الإقليمي لشرق آسيا ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، جامعة منتوري قسنطينة، 2007-2008.
6. حجاج سامي ، التوجه الإقليمي للقوى الكبرى من النظام العالمي ما بعد الحرب الباردة ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، جامعة منتوري قسنطينة، ، 2007-2008).

7. مقروس كمال، دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي: دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغاربية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، 2013.
8. بن مشيرح أسماء، السياسة الخارجية في الصين في النظامين الإقليمي والدولي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص سياسات مقارنة،جامعة قسنطينة3، 2013.
9. بن سامية عبد الرحمان، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، أطروحة دكتوراه تخصص علوم اقتصادية فرع اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013.
10. محمد عطية محمد ريحان، التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، فلسطين، 2012.
11. طويل نسيمة، الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا: دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، أطروحة مقدمة لينل شهادة دكتورا، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2010.

- المحاضرات:

1. حمدوش رياض، محاضرات في نظرية التكامل والاندماج، سنة ثالثة علوم سياسية تخصص علاقات دولية، جامعة قسنطينة، 21-02-2014.

- المواقع الإلكترونية:

1. السلام والتنمية والتعاون الراية الدبلوماسية الصينية في العصر الجديد، 22-08-2005، من الموقع الإلكتروني:

www.finepint.co

2. الصين أولا في التعامل مع كوريا الشمالية، 5-9-2017، من الموقع الإلكتروني:

www.ilijazeerz.net/khowledgegat/opinionos

ثانيا: المراجع باللغات الأجنبية

1. Ching as a respansible power : altruistic, ambitious or ambizious intematiomal journal of lina studies, vol 4, n=03.
2. Jaeho hwng, brad glosserman the concept of china as a hesponsible stakeholder, sen from Washington, bijin and seoul international journal of Korean unification. Vol 1,n=02 december 2010.
3. Sebastien krapohl regional power as leodes or rambors of regional integrations, unhteral actions of brazil COSVR and SADL3.
4. Zhao lin strategic cooperation between china and south korea and strategic structure of north asia, international graduate student confer,ce seres, east center, USA, 2006.

الفـــهرس

العنوان	الصفحة
مقدمة	2
الفصل الأول:إطار مفاهيمي ونظري للقوة الإقليمية	11
تمهيد الفصل الأول	11
المبحث الأول: مفهوم القوة الإقليمية والنظام الإقليمي	11
المطلب الأول: مفهوم القوة الإقليمية	12
المطلب الثاني: مفهوم النظام الإقليمي	15
المبحث الثاني: الجانب النظري والمقارباتي	19
المطلب الأول:المقاربات الإقليمية	19
المطلب الثاني: النظريات الإقليمية	25
خلاصة الفصل الأول	43
الفصل الثاني: الصين كقوة إقليمية في شرق آسيا بين الرغبة والقدرة	45
تمهيد الفصل الثاني	45
المبحث الأول: كيف عبرت الصين عن رغبتها لتكون قوة إقليمية في إقليم شرق آسيا	46
المطلب الأول: رغبة الصين في أن تكون قوة إقليمية من خلال اهتمامها بالجانب الاقتصادي وتنميته	47
المطلب الثاني: رغبة الصين في أن تكون قوة إقليمية من خلال اهتمامها بالقضايا الأمنية الإقليمية والعمل على استقرار الإقليم	54
المبحث الثاني: قدرات الصين لتكون قوة إقليمية في إقليم شرق آسيا	64
المطلب الأول: دراسة جيوسياسية للصين في شمال شرق آسيا	65
المطلب الثاني: القدرات الاقتصادية والعسكرية	71
خلاصة الفصل الثاني	76

الفصل الثالث: تحديات وآفاق الصين لتكون قوة إقليمية	78
تمهيد الفصل الثالث	78
المبحث الأول: سياسات الصين الناعمة اتجاه إقليم شمال شرق آسيا	79
المطلب الأول: سياسات الصين الاقتصادية الموجهة نحو اليابان	79
المطلب الثاني: السياسات الاقتصادية الصينية اتجاه كوريا الشمالية وتايوان	83
المبحث الثاني: السياسات الأمنية والعسكرية الصينية في إقليم شمال شرق آسيا	88
المطلب الأول: السياسات الأمنية والعسكرية الصينية اتجاه اليابان	88
المطلب الثاني: السياسات الأمنية والعسكرية الصينية اتجاه كوريا الشمالية	93
المطلب الثالث: السياسات الأمنية والعسكرية الصينية اتجاه تايوان	97
خلاصة الفصل الثالث	102
الخاتمة	104
قائمة المراجع	108
الفهرس	116